د. سعاد الصباح

أوراق في
قضايا الكويت
(١)

دار سعاد الصباح

د. سعاد الصباح

أوراق في قضايا الكويت (١)

دار سعاد الصباح

الطبعة الأولى
تشرين / اكتوبر ٢٠٠٦

رقم الإيداع: 2006 / 367
ردمك: 99906-2-010-5

جميع حقوق النشر محفوظة

كلمة أولى

ما كاد القرن التاسع عشر يطل على العالم حتى بدأ الاقتصاد يأخذ مكانته عاملاً أول في حياة الشعوب .

لقد انتهى عصر سيادة الشأن الروحي والقيمي على الإنسان ، وأصبح الاقتصاد هو الزيت المحرك لماكينة البشرية ، وأصبح البحث في مكونات الاقتصاد وعناصره أمراً مثيراً للبحث والحوار ، مولداً نظريات متكاملة في محاولة فهم الكون والحياة والإنسان . ولعل ظهور الماركسية ، في أساسها الاقتصادي ، أكبر شاهد على التحول الذي أصاب الفكر الإنساني وبدأ يشكل وجهاً جديداً له ، نقبله أو نرفضه ، ولكننا لا نستطيع تجاهله أو إلغاءه .

إذن أصبح الاقتصاد محوراً فكرياً وبحثياً وامتد تأثير نظرياته ، على تعددها ، إلى الدخول في صلب مكونات الحياة . وقد اخترت ، بكامل الوعي لدور الاقتصاد في بناء حياتنا ، الاقتصاد علماً للدراسة في جامعة القاهرة ، ومن بعدها في جامعة ساري غيلفورد البريطانية حيث أنهيت مشواري العلمي .

ومنذ ذلك الوقت تركز اهتمامي على البحث الاقتصادي وتسجيل رؤيتي للأحداث الاقتصادية ، ومحاولة استقراء المستقبل من خلالها . لقد حضرت عشرات المؤتمرات الاقتصادية على مختلف

عناوينها ، نفطاً ومالاً وتخطيطاً ، وقدمت مساهمات جادة وجديدة في تلك المؤتمرات والندوات ، وحظي عالم الاقتصاد بالقسط الأكبر من همومي الذهنية ، فكانت هذه المقالات على مدى عشرين عاماً ونيف .

وهذه الحصيلة التي تمكنت من اختيار بعض أوراقها المنشورة في الصحف والمجلات الكويتية : «الوطن» ، «الأنباء» ، «القبس» و«الشراع» البيروتية هي بعض ما قدمت من تصورات بحثية محكومة بقوانين الاقتصاد وأدوات فهمه ، ومقرونة بتأكيد الحرص على توظيف الفكر الاقتصادي في خدمة الوطن والإنسان . إنني أؤمن بأن كل عمل نؤديه ، بالممارسة أو بالفكر أو بالتعبير ، يجب أن تكون غايته تحسين الحياة ونقلها نحو أفق أفضل للإنسان .

وإذا كنت أضع هذه التجربة أمام المختصين والقراء ، فلأن حصاد السنين التي تمضي ، يمكن أن نقطف بعض بذوره الصالحة لتكون نواة مستقبلية معطاء . على هذا الأساس كانت الكتابة أصلاً ، ومن أجل الغاية الكبيرة يكون النشر .

سعاد محمد الصباح

كارثة سوق المناخ
مرآة لأزمة الاقتصاد الكويتي

تركز الاهتمام أخيراً على كارثة سوق المناخ بوصفها أزمة سوق مالية ، ولكنها في الواقع مرآة لأزمة الاقتصاد الكويتي ككل . ولكي يمكن الوصول إلى حل جذري لهذه الأزمة التي نواجهها الآن ، والتي قد تتبعها أزمات أخرى ، يجب اتباع سياسة اقتصادية واضحة تأخذ في الاعتبار ظروف الكويت الحالية والمستقبلية .

❖ الأزمة الدائمة للاقتصاد الكويتي:

الاقتصاد الكويتي كان ولا يزال اقتصاداً غير متوازن يعتمد في المقام الأول على مادة أولية «النفط» قابلة للنفاد . فالعائدات النفطية تمثل الجزء الأكبر من الإيرادات الخارجية ومن دخل الحكومة والدخل القومي ، ومثل هذا الاعتماد الكبير على النفط يعني أن هناك مجازفات خطيرة في الأجلين القصير والطويل معاً . فعلى المدى القصير تؤدي التقلبات في أسعار النفط ، والطبيعة الموسمية للطلب عليه ، وحساسيته للأحداث السياسية الإقليمية والدولية ، والتغير في أسعار التبادل الأجنبي ولا سيما الدولار ، كل ذلك يؤدي إلى آثار سيئة على الاقتصاد القومي . أما على المدى البعيد فمن المهم أن نواجه حقيقة أن انتهاء عصر النفط قد يكون أقرب مما نتصوره ، ومن

الأهمية بمكان أن نفكر الآن فيما يمكن أن تكون عليه صورة الاقتصاد الكويتي فيما بعد عصر النفط . وصحيح أن لدى الكويت احتياطيات نفطية كبيرة نسبياً ولكن من الضروري أن نضع في الاعتبار أن الكويت هي الدولة الخليجية الوحيدة تقريباً التي تنتج نوعاً واحداً من النفط الخام المتوسط/ الثقيل ، ومشتقاته تتصدر قائمة المنتجات النفطية التي يمكن استبدالها نسبياً ، وكذلك الاعتماد الكبير على الواردات ، وليس هناك مجال للشك في أنه ما لم تتم تنمية القطاع الداخلي غير النفطي فسيصبح المستقبل محفوفاً بمخاطر جسيمة .

ومع تزايد عائدات النفط منذ السبعينات فقد نشأت مشكلة أخرى لها أهمية خاصة إذا أردنا أن نتفهم سبب ظهور سوق المناخ والأزمة الحالية ، وهي مشكلة أن العائدات تزيد إلى حد كبير جداً على مقدرة البلاد حالياً على الإنفاق محلياً . وتعرف هذه المشكلة بـ «محدودية الطاقة الاستيعابية» وهذا مفهوم يصعب تحديده وقياسه ولكنه مرتبط تماماً بالقاعدة الإنتاجية للاقتصاد القومي . فكلما اتسعت القاعدة الإنتاجية ازدادت المقدرة على الاستيعاب ، ومن العوامل الرئيسية المقيدة حدوث اختلال في التوازن في عوامل الإنتاج وقطاعاته وفي طريقة المزج بين الاستثمارات وعدم كفاية النظام المالي وعدم ملاءمة استراتيجية التنمية . .

واختلال التوازن في عوامل الإنتاج يتمثل في وفرة رأس المال من جانب وقلة الأراضي القابلة للزراعة ، والافتقار الحاد إلى الأيدي

العاملة الماهرة ، ورجال الإدارة من جانب آخر ، وقد أدى اختلال التوازن في عوامل الإنتاج إلى صعوبة الاستثمار الحقيقي ، خاصة أن الاختلال في التوازن بين قطاعات الإنتاج يأخذ شكل تنمية نوع واحد فقط من أنواع الإنتاج الأولى .

وتوسيع مقدرة الاقتصاد على الاستيعاب لا يتطلب فقط وفرة الاستثمارات ، فهناك عامل أشد حزماً يتمثل في نوعية الاستثمار . فإذا لم توجه رؤوس الأموال إلى استثمارات إنتاجية أو صناعات حافزة على النمو ، فقد لا يترك الاستثمار أثراً على الاقتصاد بل قد يؤدي إلى آثار عكسية ، وخاصة إذا تركز النشاط الاستثماري على تلك الاستثمارات التي تدر ربحاً سريعاً فقط . ويتأكد هذا الاتجاه بما نراه في الكويت حيث تشكل الاستثمارات في المشروعات العقارية والإنشائية والاستثمارات المالية نسبة كبيرة من إجمالي الاستثمارات المحلية .

كذلك فإن توفر رأس المال لا يضمن وحده نظاماً مصرفياً مناسباً أو مقتدراً ، كما لا يضمن سوقاً لرأس المال يمكن فيه إقراض المدخرات بطريقة منظمة لأغراض الاستثمار الداخلي ، فمثل هذا الاستثمار لابد أن يهتدي بأشد المجالات إنتاجية وقدرة على توليد المزيد من النمو .

ومن هنا فإن العلاقة بين الادخار والاستثمار لا يمكن عزلها عن مسألة الحاجة إلى نظام مصرفي يعمل بكفاية . وفي حين نجد أن الكويت تتميز بارتفاع مستوى المدخرات بالنسبة للفرد فإن المشكلة

الأساسية ظلت تتمثل في تحويل هذه المدخرات إلى استثمارات محلية منتجة . فهناك افتقار إلى المؤسسات المالية العاملة بكفاية التي تستطيع تقديم مجالات جذابة للاستثمار وعدم وجود سوق مالية منظمة أو سوق لرأس المال .

ومع اختلال التوازن في الهيكل الاقتصادي ومحدودية الطاقة الاستيعابية ، نجد مشكلة أخرى تتعلق بعدم كفاية الأدوات اللازمة لتنفيذ السياسة الاقتصادية ، فالضرائب تكاد تكون منعدمة وأسعار الفائدة اتسمت بالجمود النسبي إلى وقت قريب ، والارتفاع الحالي لا يعكس ظروفاً اقتصادية حقيقية ، وغياب الدين العام ، ونقص الأدوات المالية بوجه عام . . كل ذلك قيد مقدرة الحكومة على التحكم في السيولة النقدية والتضخم النقدي . ومع أن هذه بالدرجة الأولى مشكلة استقرار على المدى القصير ، ولكن لها مغزاها الخطير على المدى البعيد .

ففي بلد كالكويت نجد أن النواقص التي تعاني منها سياسة تحديد المخصصات المستمدة من العائدات النفطية وتوزيعها ، إنما تسبب عواقب خطيرة لإنتاجية القطاعات غير النفطية ولنمو الاقتصاد بشكل عام . فعلى سبيل المثال فإن سياسة التوظيف التي تتبعها الدولة والتي تتخذ وسيلة لتوزيع الدخل قد أدت إلى تشويه سعر الأيدي العاملة وإضعاف جاذبية العمل في المجالات الصناعية ، ومن ثم تثبيط همة الاستثمارات في الصناعة بسبب تواجد عنق الزجاجة .

ومن ناحية أخرى ، فإن أداة السياسة الاقتصادية التي اعتمدت عليها الحكومة في الغالب في مجال شراء/ بيع الأراضي «التثمين» لم تحقق هدفها الرئيس ، وهو تشجيع الاستثمارات الخاصة على الصعيد المحلي ، ولا تتميز بالمرونة الكافية لمواجهة التقلبات الاقتصادية في الوقت المناسب . كذلك ففي الغالب تنتج عنها آثار سلبية تنعكس على أسعار الأراضي وتحركات الأموال بين الداخل والخارج . ولا حاجة للقول إن الأمر يتطلب تغييراً جذرياً في نظام المخصصات المقررة للقطاع الخاص وتوزيعها ، فضلاً عن تقويم العلاقة الضعيفة بين الجهد المبذول والجزاء الممنوح .

بالإضافة إلى ما سبق يمكن تعداد مشكلات أخرى ، منها الشعور بعدم الاكتراث في مجال التوظيف العام ، اللجوء إلى المضاربة والسعي إلى الربح السريع ومخاطر ذوبان الشخصية الكويتية وعدم كفاية نظام الرعاية الاجتماعية للأعداد المتزايدة ، علاوة على تحديد أسعار غير ملائمة للنفط والغاز المخصصين للاستهلاك المحلي . ولقد لاقت محاولة الحكومة للتصحيح الجزئي لهذا الأمر معارضة لعدم الأخذ في الاعتبار الطبقات الفقيرة .

في ظل هذا «المناخ» الاقتصادي العام الذي يتمثل في أزمة اقتصادية مستمرة وجذرية وهي أزمة الاقتصاد الكويتي ، يمكن لنا أن نفهم كيف ظهر «سوق المناخ» وكيف وصل الأمر إلى المشكلة .

❖ سوق المناخ ملتقى رأس المال المتراكم والسجين:

إن ظهور سوق المناخ يعتبر نتيجة حتمية لعدة عوامل متشابكة كل منها لعب دوراً معيناً في ظهور السوق وازدياد التعامل فيه والطبيعة الخاصة لمعاملاته . . فوجود فائض مالي كبير منذ السبعينات وعدم قدرة الاقتصاد على الاستيعاب والنمو البطيء للقطاع غير النفطي المحلي الذي انعكس في محدودية سوق الأوراق المالية الكويتية «السوق الرسمي» ، مع انعدام فرص الاستثمارات بصفة عامة في الاقتصاد المحلي ، والخوف من الاستثمارات الخارجية وخاصة بعد أحداث إيران . . ساعدت رأس المال المتراكم السجين في البحث عن منطلق جديد في حدود الاقتصاد القومي . وقد كان أول مجال للاستثمار في الأراضي والعقارات ، مما رفع سعرها بصورة لا تعكس حقيقتها ، ومع استمرار التراكم المالي وظهور طبقة جديدة من المستثمرين تبحث عن عائد سريع ومغر اكتشفت ، بمشاركة عناصر من خارج الكويت ، أن الاستثمار في أوراق مالية لشركات في معظمها «شركات حبر على ورق» فرصتها الوحيدة والأخيرة للاستثمار في ظروف اتسمت بمناخ سياسي وإقليمي غير مستقر . . ومن ناحية أخرى فإن الدولة لم تحاول أن توجه رؤوس الأموال المتراكمة إلى مجال استثمارات إنتاجية حقيقية لها مردودها الإنتاجي على الفرد والمجتمع .

وبصراحة لم تحاول الحكومة بصورة جدية تنظيم التعامل والحد

من النزيف المالي الذي أثر على كثير من مقدرات صغار المدخرين . . وكانت حجتها في ذلك أنها لا تعترف بهذا السوق الجديد ، وأن الاقتصاد الكويتي هو اقتصاد قائم على نظام الاقتصاد الحر ! !

ولقد تناست الحكومة أن الاقتصاد الحر لا يعني فوضى اقتصادية ، فكل أسواق الأوراق المالية في كل دول الاقتصاد الحر تخضع لإجراءات ولوائح صارمة تحدد عضوية السوق لكل من المستثمرين والمتعاملين والدلالين ، وتهدف إلى حماية الفرد والمجتمع بصفة عامة .

فمن ناحية العرض فإن أسواق الأوراق المالية الحقيقية لا تطرح فيها أسهم للتداول إلا لشركات حقيقية أثبتت ربحيتها ، أو شركات قائمة على أسس سليمة تتبناها البنوك المتخصصة وتقدمها للسوق . ومن جانب الطلب فلا يتم التعامل بالسوق إلا عن طريق أعضاء السوق الذين يخضعون لضمانات مالية صارمة ، وعلى الأعضاء أن يكونوا على درجة من الدراية والخبرة . وكذلك فإن هناك عادة لجنة عليا مسؤولة عن مراقبة التداول في البورصة ، ولديها سلطات الفصل والتوقيف والتصديق على التداول وفي حوزتها صندوق مالي يكفل حقوق صغار المستثمرين في حالة حدوث الإفلاس وما شابه ذلك . كذلك فإن التعامل يتم في سوق متعارف عليها ، وتحترم إلى أقصى الدرجات وهناك علم كامل بما يجري في السوق أثناء فترة التداول ، فليس هناك تداول في الطائرات أو الفنادق أو في الديوانيات .

وأعضاء السوق المالي عادة يخضعون لقانون خاص ينظم

أعمالهم ، وليس هناك تدخل من قبل النيابة أو غيرها من السلطات إلا بطلب من الهيئة المنظمة للسوق بعد أن تستوفي هذه اللجنة وهي عادة «لجنة منتخبة» تتقصى الأمر بنفسها منعاً للإشاعات ، ومن سلطتها أيضاً وقف التعامل في السوق إذا اقتضى الأمر .

إن وجود هذه الإجراءات لا يتنافى مع فلسفة الاقتصاد الحر ، بل على العكس هي ضمان فعالية هذا الاقتصاد الذي يقوم على الثقة والعلم الكامل بالسوق وانفصال العرض والطلب على الأشخاص وخضوعه للقوى الاقتصادية الحقيقية «ظروف مشابهة لسوق المنافسة الكاملة» . أما السوق في الكويت فإن العرض كان لشركات خارج السيادة الكويتية ومعظمها ليس له وجود إنتاجي فعلي ، والمتعاملون في السوق لا يخضعون لأي إجراءات وليس هناك فرق بين المستثمر والدلال والمضارب ، والتداول يتم في أي مكان وزمان ، وهنالك قلة كانت تدّعي أنها تسيطر على السوق ، بل إن البعض كان يدّعي أن وجوده خارج الكويت قد يؤدي إلى انهيار الاقتصاد الكويتي .

أما أسلوب التعامل فاعتمد مرة أخرى على أسلوب الورق ، فأصبح دفتر الشيكات مجلدات «والبيع والشراء» يتم في بعض الأحيان بين الشخص وشركته الشخصية ، ورفع الأسعار يتم بطريقة ميكانيكية عن طريق اتفاقيات أو إشاعات عن اتفاقيات ، ولا توجد لجنة تراقب ولا قانون يحاسب ولا صندوق مالي يحمي صغار المستثمرين في حالة الإفلاس الفعلي . وأصبحت النيابة هي أسلوب

الفصل الفعلي للمعاملات الحالية ، بدلاً من أن تكون وظيفتها الرئيسة حماية الأمن ومراقبة القانون .

إن وظيفة الحكومة في ظل الاقتصاد الحر في كل دول الاقتصاد الحر هي التأكد من وجود لوائح وقوانين وإجراءات تنظم المعاملات المالية ، وبالتالي فإن عدم الاعتراف بالسوق لا يعني إهماله كلياً ، إذ إن السوق جزء من الاقتصاد الكويتي . ولو أن الدولة منذ البداية نظمت مجالات للاستثمار الحقيقي لما انطلق رأس المال المتراكم للتعاملات الوهمية ، ولو أن الحكومة أشرفت على تنظيم المعاملات لما وصل الأمر إلى هذه الكارثة .

❖ نتائج الكارثة:

إن نتائج ما يحدث الآن لا تخفى على أحد ، فسمعة الكويت المالية في الخارج قد تأثرت ولا يقتصر الأمر على مقالات في مجلات أو جرائد أجنبية يمكن اتهامها بالتحيز ، بل تعدى الأمر إلى حذر البنوك الأجنبية عن التعامل مع بعض المراكز المالية الكويتية . وانعكس على سعر الدينار في وقت يتسم فيه سوق النفط العالمي بالانخفاض ويواجه سوق النفط الكويتي صعوبات في التسويق ، مع إعلان الحكومة لأول مرة توقع عجز مالي . كل هذه الظروف تخلق جواً من عدم الثقة بالاقتصاد الكويتي .

أما نتائج الكارثة على المستوى المحلي ، فبالإضافة إلى الأضرار

البالغة التي حلت بصغار المستثمرين فإن التأثير العكسي في المقام الأول والذي قد يكون له تأثير في الأجل الطويل ، هو فقدان المستثمر الثقة بالاستثمار في داخل الكويت في وقت تزداد فيه أهمية تنمية القطاع غير النفطي المحلي وبأسرع وقت . هذه النتائج نذكرها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر ، وهي تعني أن الحكومة يجب أن تقوم باتخاذ إجراءات سريعة وحازمة حتى تمنع حدوث ردود فعل اقتصادية ، في وقت تواجه منطقة الشرق الأوسط أوضاعاً سياسية في غاية الخطورة .

❖ ما العمل؟

إن حجم المشكلة وطبيعتها ونتائجها تتعدى مقدرة لجان الوساطة والحل والمقاصة وما شابه ذلك . إن الدولة وحدها هي القادرة على مواجهة هذا الوضع . في رأينا كبداية يجب على الحكومة أن تتخذ الخطوات التالية :

أولاً : إغلاق سوق المناخ ولأجل غير محدود ومنع أي تداول يتم في أسهم الخليجيات حتى يتم وضع حد للإشاعات ولعدم حدوث معاملات مالية تحت ظروف غير طبيعية تزيد من تعقيد المشكلة ولا تسرع في حلها .

ثانياً : في الوقت نفسه تعلن الحكومة مسؤوليتها عن حماية صغار المستثمرين وتعويضهم وأنها بذلك تعيد الثقة لهم وفي الاستثمار في الكويت ، وهذا الأمر يعد ضرورة قصوى مهما كلف الأمر .

ثالثاً : تعيين لجان محايدة تحت إشراف حكومي لوضع اليد على ممتلكات والتزامات الأشخاص الذين هم في حالة إفلاس فعلي والذين يتحملون قدراً كبيراً من المسؤولية عما حدث .

رابعاً : تقوم الحكومة وبصورة عاجلة ببحث وضع ومستقبل سوق الأوراق المالية ، مع الاستعانة ببيوت الخبرة في هذا المجال ، بهدف وضع لوائح تنظم التعامل في حدود الصالح العام .

خامساً : إن هذه الكارثة أظهرت أن موضوع عدم كفاية أدوات السياسة الاقتصادية ليس أمراً للجدل النظري ، بل ضرورة عملية حتى لا تقف الحكومة موقف المتفرج أمام احتمالات أوضاع تهز الاقتصاد القومي وتنعكس على سمعته .

سادساً : إن الحكومة ليست وحدها مسؤولة عما حدث ، بل يشاركها في المسؤولية مجلس الأمة لأن مصلحة البلاد أمانة في أعناق أعضائه .

* * *

الاقتصاد الكويتي..
إلى متى دون استراتيجية واضحة؟!

في المقال السابق ذكرت أن الحكومة لم تحاول بصورة جدية ، تنظيم التعامل والحد من النزيف المالي الذي أثر على كثير من مقدرات صغار المدخرين ، وأن حجتها في ذلك ، أنها لا تعترف بهذا السوق الجديد ، وأن الاقتصاد الكويتي هو اقتصاد قائم على نظام الاقتصاد الحر . وعلقت على ذلك القول إن فلسفة الاقتصاد الحر لا تعني فوضى اقتصادية . فكل دول الاقتصاد الحر تخضع المعاملات وأوجه الأنشطة الاقتصادية المتعددة ، لإجراءات ولوائح لضمان توافق الأنشطة المختلفة مع أهداف المجتمع الاقتصادية بصورة عامة ، وكذلك فإن تحت تصرف تلك الحكومات ، وسائل فعالة للسياسة الاقتصادية ، تستخدم بطريقة لا تتعارض مع ممارسة الأفراد لحرياتهم الاقتصادية في نطاق القانون . .

واليوم أواجه الأمر بصراحة أكثر ، فأقول إن الحكومة حتى إذا حاولت توجيه المعاملات ليس في سوق المناخ وحده ، ولكن في الاقتصاد ككل ، لما تمكنت ، لأنها لم تملك ولا تملك وسائل أو أدوات للسياسة الاقتصادية بالمعنى الاقتصادي الصحيح . ودليل على عجز الحكومة هو ما يحدث الآن في محاولتها لحل أزمة سوق المناخ . فهناك لجان أو شركات حكومية وخاصة وغيرها ، وهناك اقتراحات لا

حصر لها ، وجهود مشتتة وتعهدات بالتنازل والتصحيح دون أي نتيجة . والسبب في ذلك واضح ، هو أن الحكومة عاجزة ولا تملك الأدوات وأكثر من ذلك حتى لو ابتكرنا بالمعجزة أدوات لما تحقق أي تقدم ، لسبب أهم هو أن الحكومة ليس لديها استراتيجية طويلة الأجل لأهداف الاقتصاد الكويتي ، والصورة المرغوب فيها لبنيته وقطاعاته .

في هذا المقال أورد بعض الأفكار المتواضعة أحاول فيه أن أحدد تصوري لملامح استراتيجية التنمية للاقتصاد الكويتي ، على أن يتبعه مقال آخر أبين خلاله ، في محاولة متواضعة ، بداية الطريق نحو إيجاد أدوات للسياسة الاقتصادية ، تقلل من تأثير المخاطر الخارجية على الاقتصاد القومي واستقراره في الأجل القصير .

وقبل أن أبدأ في التفاصيل أود أن أذكر ملاحظات عدة حتى لا يساء الفهم أو القصد .

أولاً : إن هناك عديداً من الكتابات التي ركزت على أهمية وضع استراتيجية للتنمية ، أو ترشيد السياسة الاقتصادية للكويت ، ولكن يبدو أنها كانت مادة للقراءة رغم ما فيها من حلول إيجابية لخدمة الاقتصاد . وإني لآمل أن تكون هذه الهزة الاقتصادية التي تواجهها الكويت فرصة لمراجعة النفس بالنسبة للحكومة حتى تتبنى سياسة اقتصادية واضحة المعالم .

ثانياً : إنني لا أنكر أن الحكومة قد قامت بجهود متعددة ، بعضها يمكن أن يوصف بأنه جهود إنمائية ، وأنها قامت بمحاولات لترشيد

السياسة الاقتصادية ، وخاصة في السنتين الأخيرتين ولكن هذه الجهود قد افتقدت في الواقع الترابط والتناسق ، من ناحية النوع والتوقيت ، وكانت في الغالب إما ردود فعل لتطورات في المناخ الاقتصادي الخارجي ، أو بناء على تنبؤات اتسمت بالتفاؤل الشديد ، وبصفة خاصة في مجال النفط .

ثالثاً : كما أنني لا أنكر أن الحكومة قد قامت بمحاولات متعددة لرسم خطط للتنمية ، ولكنها لم تختلف عن مثيلاتها في عديد من الدول التي اتخذت من وضع الخطط هدفاً بحد ذاته ، لا كوسيلة لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية كبرى للمجتمع . إن الأمر لا ينتهي بوضع الخطة ولكن العبرة في التنفيذ .

رابعاً : إن الهدف في هذا المقال هو النقد الموضوعي البناء لمصلحة الكويت أولاً وأخيراً ، وأن الأفكار الواردة فيه مطروحة للمناقشة وهي ليست الدواء الوحيد لمشاكل الاقتصاد ، وهناك لا شك حلول أخرى جديرة بالاهتمام والدراسة .

❖ ملامح استراتيجية التنمية:

من أهم ملامح الجهود الإنمائية ، التحديد الدقيق للأهداف القومية وتوضيح الأهمية النسبية لكل هدف بذاته ، أي إنه دون ذلك تصبح خطط التنمية ومشروعاتها عشوائية وتصبح السياسات والإجراءات المتبعة لتنفيذ الخطة متناقضة . فأهداف التنمية الأساسية لدولة ما ، هي

العوامل المحددة لطبيعة مجهودات التنمية القومية واتجاهها ، ولا يخفى أن انتفاء هذه الأهداف يعتمد على الأفضليات القومية النابعة من القيم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للبلد المعني ، علاوة على المرحلة التي بلغتها من تطورها . وفي هذا المجال هناك آراء متعددة ، كل منها له مزاياه ومسبباته ، إذ إنه يبدو لي أن جهود التنمية في الكويت يجب أن تتبنى هدفين أساسيين :

أولهما ذو طابع اقتصادي في المقام الأول ويتمثل في تحقيق قاعدة اقتصادية متوازنة ، عن طريق زيادة الدخل المستمد من القطاع الداخلي غير النفطي إلى أقصى حد .

والهدف هنا يتركز في بناء قطاع اقتصادي داخلي يكون مكملاً للقطاع النفطي خلال فترة الموارد النفطية ، ولكن الأهم من ذلك أن يكون هذا القطاع قادراً على الحلول محل النفط عند نفاده . .

ولتحقيق هذا الهدف يمكن اعتماد أداتين رئيسيتين :

الأولى تتمثل في حجم ونوعية الاستثمار العام والخاص في القطاع الداخلي غير النفطي ، والأداة الثانية ذات شقين هما سعر النفط ومعدل الإنتاج .

وفي هذا الصدد أود أن أشير إلى أن التركيز على الاستثمارات في القطاع الداخلي غير النفطي ، لا يعني إهمال قطاع النفط ، إذ إنه يمثل مورداً رئيساً للدخل ومنه يتم التراكم الرأسمالي بصفة عامة

وكذلك فإن تلك الأداة لا تعني إهمال الاستثمارات الخارجية ، حيث إنها تشكل مصدراً آخر للتراكم الرأسمالي ازدادت أهميته في الآونة الأخيرة ، وبصفة عامة من الناحية النظرية فإن أنواع الاستثمارات كافة مرتبطة ببعضها ويؤثر بعضها على البعض الآخر .

أما عن سعر النفط وإنتاجه فإن الأوضاع النفطية في السنتين الأخيرتين تتطلب نظرة جذرية وجديدة تكون فيها مصلحة الكويت وظروفها في المقام الأول ، على أن تتسم هذه السياسة ببعد النظر ، آخذة في الاعتبار مصلحة الكويت في أن يستمر عصر النفط لأطول مدة ممكنة بما يتناسب مع طاقة البلاد الاستيعابية .

أما الهدف الثاني فذو طابع اجتماعي سياسي بالدرجة الأولى وإن كان له مضمون اقتصادي مهم أيضاً ، ويتمثل في تحقيق هيكل متوازن للعمالة ، في إطار من الانسجام الاجتماعي والاستقرار السياسي .

وهنا أيضاً يمكن الاعتماد على أداتين ، إحداهما تتعلق بمعدل التغير السنوي في حجم ونوعية العمالة الوافدة ، على أن يكون معدل التزايد تناقصياً ، ولكن بطريقة منظمة لتخفيف الآثار العكسية على الإنتاج والدخل ، وبصورة إنسانية تعتمد على الاعتراف بالدور المهم الذي تلعبه العمالة الوافدة في الاقتصاد الكويتي .

أما من الناحية الإيجابية فإن تشجيع الكويتيات على المشاركة في الدخول إلى سوق العمل يعد أمراً ضرورياً ، لما في هذه المشاركة من

قيمة في حد ذاتها ، وبذلك يصبح في الإمكان أن تحل المرأة الكويتية إلى حد ما محل العمالة الوافدة المتناقصة .

ومن الواضح أن هناك عديداً من الصور للاقتصاد القومي التي من الممكن أن تعتمد على هذين الهدفين وأدواتهما التي ذكرتها سابقاً ، كل صورة منها لها مسبباتها ومزاياها ، وليس هذا مجال للتعرض لدراسة تفصيلية ، ومن ثم فإني أقتصر على ذكر بعض الملاحظات التي يمكن أخذها في الاعتبار عند رسم الصورة التفصيلية المرغوب فيها للاقتصاد الكويتي .

❖ التصنيع خليجياً:

الصناعة مثلاً ، موضوع تشعب فيه الحديث والدراسات ، وما أود أن أقوله هنا باختصار ، إن المجهودات الصناعية يجب أن تتسم بالواقعية فالتصنيع في إطار الكويت فقط ، يصطدم بمشكلات لا حصر لها ولذلك فلابد من أن يدرس التصنيع في نطاق التعاون الخليجي وبصورة جدية . كذلك آن الأوان لأن نبتعد عن الصناعات التي لولا المعونات الحكومية والحماية الجمركية لما قامت لها قائمة ، فلابد أن تكون صناعات رابحة على الأقل في الأجل الطويل . إن الحذر من التمادي في الصناعات القائمة على النفط أمر منطقي ، نظراً لأن النفط في طريقه للنفاد .

وأخيراً على السياسة التصنيعية أن تتسم بالمرونة وأن يكون الفصل

والاختيار قائمين على دراسات الجدوى الاقتصادية والضرورات الاجتماعية .

❖ **والزراعة عربياً:**

أما بالنسبة للزراعة فالمجال هنا محدود ، ولكن على الدولة أن تشجع محاولات القطاع الخاص في داخل الكويت ، مع تشجيع الاستثمار الكويتي في القطاع الزراعي في الدول العربية ، مع احتمال أن الإنتاج الغذائي على المستوى العالمي قد لا يسد الاحتياجات المتزايدة لدول العالم الثالث لارتفاع استهلاك هذه الدول للمواد الغذائية .

الأمر الثالث بعد الصناعة والزراعة هو أن المشكلة الحادة في الكويت تتمثل في النقص في الأيدي العاملة من ناحية الحجم والنوعية ، وفي ظروف اقتصادية قد يصعب فيها استيراد العمالة العربية لاحتياج هذه الدول المصدرة لهذا العنصر في مشروعات التنمية ، ومن ثم فإن الاستثمار في الموارد البشرية في الكويت يعد أمراً ضرورياً وملحاً يستوجب دراسة تفصيلية .

أما عن قطاع الطاقة «**بما فيها النفط**» فإن الاستثمار في البدائل يعد أمراً بالغ الأهمية في ظروف الكويت الحالية . إن الاستثمار في البدائل يعد ذا أهمية استراتيجية ، حيث إن التواجد الفعال للاستثمار الكويتي في هذا المجال يعطي الفرصة لتنسيق التوقيت على الأقل ما بين نهاية

النفط والظهور الجدي التجاري للبدائل ، كذلك فإنه من المعروف أن تنمية البدائل تتطلب استثمارات كبيرة ليست متاحة لشركات الطاقة التي لديها التكنولوجيا .

إن التزاوج ما بين رأس المال الكويتي الفائض والتكنولوجيا المتوفرة لدى الشركات سيعود بالفائدة على الكويت في الأجل الطويل ، وجدير بالذكر أن الكويت تملك موارد إدارية ومهارات فنية كويتية ذات خبرة في مجال النفط ، تؤهلها للمشاركة في إدارة مشروعات الطاقة البديلة ، وأن هناك مجهودات في الآونة الأخيرة في هذا المجال يجب تدعيمها وربطها بسياسة عامة للاستثمار في الداخل والخارج . .

وتبقى قضية الاستثمارات في الخارج ، وقد وصلت إلى حجم يتطلب دقة بالغة في الإدارة ، إذ إنه من المعروف أنه كلما زاد حجم الاستثمار في الخارج زادت درجة المخاطرة ، في الوقت نفسه يتزايد التراكم الرأسمالي الفائض سواء الحكومي أو الخاص ، مع عدم قدرة الجهاز المصرفي والمالي على التوجيه والاستيعاب ، والنتيجة ما حصل في سوق المناخ أخيراً .

* * *

نحو سياسة اقتصادية واضحة في الكويت

في المقال السابق حاولت أن أحدد تصوري لملامح استراتيجية التنمية للاقتصاد الكويتي ، وأشارك الآن في محاولة لتوضيح معالم الطريق نحو تطوير أدوات للسياسة الاقتصادية ، تقلل من تأثير التقلبات الاقتصادية على الاقتصاد الكويتي واستقراره في الأجل القصير .

ولبيان أهمية الاستقرار الاقتصادي نفترض جدلاً أن هناك خطة للتنمية تستهدف تحقيق قاعدة اقتصادية متوازنة وهيكل متوازن للعمالة ، ونفترض أيضاً أن هذه الخطة هي موضع التنفيذ . وهذا لا يعني أن الاقتصاد سيصبح خالياً من المشاكل والأزمات ، فهناك عدة أمور تصبح ذات أهمية قصوى في الأجل القصير .

يأتي في المقام الأول صورة التحكم في معدل التضخم السنوي ، ثم هناك أمور تتعلق بضمان كفاءة الإدارة على مستوى الاقتصاد القومي ، وضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ، بالإضافة إلى ذلك فإن التنمية وحدها لا تكفل التوزيع العادل للدخل والثروة ، إذ يتعين اتباع سياسات وإجراءات اقتصادية في الأجل القصير ، «ذات آثار اجتماعية» للتحكم في معدل التضخم ، وفي ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ، وللأمور المتعلقة بتوزيع الدخل والثروة ، وهذا ما أعنيه عندما أتحدث عن الاستقرار الاقتصادي .

وفي غياب التنمية تزداد أهمية الاستقرار الاقتصادي ، ويصبح من الضروري أن تكون هناك سياسة اقتصادية فعالة ، لها أدواتها التي يمكن للحكومة استخدامها في الأزمات ، حتى تتحكم في ضبطها . والمثل القريب ما عاصرناه في الكويت من مشاكل التضخم المستمر في صور متعددة ، منها ارتفاع أسعار المواد الغذائية ، وارتفاع الإيجارات ، إلى ارتفاع أسعار المواد الخام . . إلخ ، وكذلك مشاكل السيولة النقدية من نقص وزيادة والتي تكررت على مر السنوات الماضية .

وقبل أن أتعرض لهذا الموضوع أود أن أذكر بعض الملاحظات :

أولاً : إن تكرار أزمات الاستقرار الاقتصادي من جراء معدلات التضخم له تأثيره العكسي في الأجل الطويل على الاقتصاد القومي ، ويقلل من احتمالات نجاح مجهودات التنمية ، فالتضخم يؤدي إلى ارتفاع التكلفة ، ويخلق «أعناق الزجاجات» ، ويوجه الموارد في اتجاهات قد لا تتفق مع متطلبات التنمية ، كذلك فإن التضخم قد يؤثر على الحوافز ، ويضر بطبقاتِ الدخل الثابت ، ويخلق طبقة جديدة لا هدف لها إلا الربح السريع .

ثانياً : إن الاقتصاد الكويتي اقتصاد مفتوح ، يعتمد أساساً على التجارة الخارجية ، لذلك فهو أكثر تعرضاً للتقلبات في الاقتصاد العالمي ، وأكثر استيراداً للتضخم والكساد ، ولذا يجب أن نكون منصفين للحكومة ، فليست وحدها المسؤولة عن التقلبات في الاقتصاد

الكويتي ، لأن معظمها ذو منشأ خارجي ، ولكن لو توفرت أدوات كافية للسياسة الاقتصادية ، لكان في الإمكان التقليل من الآثار العكسية .

ثالثاً : وحتى لا يساء الفهم ، فإنني لا أعني بالسياسة الاقتصادية أن تقوم الحكومة بإدارة الاقتصاد القومي عن طريق قرارات ومراسيم ، تحدد لكل جهة وفرد ما يجب عمله . ما أعنيه أن تكون ثمة سياسة تعتمد على تحريك الحوافز للأفراد والمؤسسات ، في اتجاه يتناسب مع الأهداف المرغوب تحقيقها ، في إطار فلسفة الاقتصاد الحر .

رابعاً : إن التركيز على الجانب الاقتصادي ، لا يعني إهمال الجانب الاجتماعي ، فعدم الاستقرار الاقتصادي له نتائجه الاجتماعية المضرة .

فاستمرار التضخم يعني إعادة توزيع الدخل والثروة على حساب الطبقات ذات الدخل الثابت والمحدود ، لذلك فإن أي سياسة اقتصادية تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار هذه المشكلات ، وإن كان ذلك لا يعني أن سياسة الاستقرار الاقتصادي تكفل تحقيق العدالة في الدخل والثروة ، ولكنها تقلل من تزايد الفجوة في الدخل والثروة .

❖ أهمية السيولة والعوامل المحددة لها في الكويت:

دون الدخول في مجادلات نظرية ، تتمثل أهمية السيولة في

تأثيرها على مستوى النشاط الاقتصادي ، وبصفة خاصة تأثيرها على مستوى الأسعار ، إذ بالرغم من الاختلاف بين الكتاب حول كيفية تأثير السيولة على النشاط الاقتصادي والأسعار ، فالواقع ليس هناك خلاف بينهم على وجود هذه العلاقة ، بمعنى أن التزايد غير المحدود المطرد في السيولة «مهما اختلفت تعريفاتها وقياساتها» ، فإنه يؤدي في النهاية إلى التضخم ، مع تأثيرات عكسية على النشاط الاقتصادي . لهذا السبب دعا خبراء الاقتصاد إلى ضرورة التحكم في مستوى السيولة بشكل يتناسب مع معدل النمو في الإنتاج ، مما يحول دون حدوث ارتفاع متزايد في الأسعار . .

في الاقتصادات المتقدمة يتم التحكم في مستوى السيولة عن طريق استخدام أدوات للسياسة النقدية ، متعددة الأشكال وبدرجات متفاوتة ، غير أن معظم هذه الأدوات وفعاليتها تعتمد على عدة مبادئ ، ليس هناك اختلاف كبير عليها ، أهم هذه المبادئ ضرورة استقلالية البنك المركزي ، وتوافر الأدوات التي تمكنه من التحكم في السيولة النقدية ، وأن لا تكون هذه الأدوات مجرد أدوات نظرية ، ولكن لها فعاليتها ، أي أن يكون في مقدور البنك المركزي الإشراف الحقيقي على الجهاز المصرفي أساساً ، وإذا تطلب الأمر الإشراف على المؤسسات المالية كافة .

كذلك من هذه المبادئ أن تكون هناك علاقة موضوعية ، تحكمها طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الإنفاق الحكومي وطريقة تمويله من

ناحية ، وسياسة البنك المركزي من ناحية أخرى ، لاسيما إذا كان تمويل الإنفاق الحكومي يجد طريقه من خلال البنك المركزي .

وثالث هذه المبادئ أن الحكومة والبنك المركزي يكونان في وضع يمكنهما من اتخاذ السياسات التي تقلل من التأثيرات العكسية لحركة الأموال من البلد وإليه .

ورابع هذه المبادئ أن سعر الفائدة هو كأي سعر لابد أن يعكس وفرة أو ندرة السلعة ، والسلعة هنا هي النقود ، فنقص السيولة يعني ارتفاع سعر الفائدة ، والعكس صحيح .

وأخيراً ، إن السياسة النقدية لا يمكن عزلها عن السياسة المالية للدولة ، وهذه الأخيرة لا تتمثل فقط في الإنفاق الحكومي ولكن أيضاً في جانب الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من المصادر المتعددة للضرائب .

❖ فما هو الوضع في الكويت؟؟..

للإجابة عن هذا السؤال لابد أن نحدد معنى السيولة في إطار الاقتصاد الكويتي ، ومن ثم يمكن التعرف على العوامل المحددة لها .

إن التغيير الصافي في السيولة في الكويت يأتي من مصادر متعددة أولها وأهمها : هو الإنفاق الحكومي الصافي ، أي بعد استبعاد إيرادات الدولة الداخلية غير النفطية ، ومدفوعات لتمويل مشتريات

الحكومة من الخارج ، على أساس أن هذين البندين يمثلان سحباً من السيولة الداخلية ، والمصدر الثاني للسيولة ، يتمثل في حجم الزيادة في الاعتمادات الائتمانية التي يتيحها النظام المصرفي . والمصدر الثالث ، يتمثل في فائض أو عجز ميزان المدفوعات ، تبسيطاً للأمر يمكن النظر إليه على أنه «الفرق ما بين الأموال المحولة للخارج والأموال المعادة للداخل» .

إن الإنفاق الحكومي يمثل أهم مصادر السيولة في الكويت وهناك بعض الملاحظات :

أولاً : إن الإنفاق الحكومي هو أهم أدوات السياسة المالية للحكومة ، ومن ثم فإنه في ظروف الكويت يصعب الفصل بين السياسة النقدية والسياسة المالية .

ثانياً : إن التأثير الصافي للإنفاق الحكومي على السيولة يعتمد جزئياً على إيرادات الحكومة من القطاع الداخلي غير النفطي «سحب من السيولة» ، وهذه النسبة ضئيلة في الكويت وتمثل أقل من ١٠٪ من الإنفاق الحكومي . هذا يعني أن الحكومة إذا أرادت زيادة السيولة فذلك ممكن ، ولكن قدرة الحكومة محدودة إذا أرادت تقليل السيولة ، وذلك مثلاً للحد من تزايد الأسعار ، لأن الأدوات التي في حوزتها محدودة .

ثالثاً : إن تمويل الإنفاق الحكومي في الكويت ، يعتمد أساساً على الدخل من النفط ، وهذا الأمر له مغزيان : الأول هو أن الإنفاق

الحكومي يعتمد على سعر النفط وإنتاجه ، وكلاهما يعتمد بدرجات متفاوتة على ظروف خارجية . والثاني هو أن البنك المركزي ليس له تأثير مباشر على تمويل الإنفاق الحكومي ، فالعادة أن تعتمد الحكومة في تمويل الإنفاق بالإضافة إلى إيرادات الضرائب ، على الدين العام من خلال البنك المركزي ، ولكن العكس صحيح في حالة الكويت إذ إن البنك المركزي مدين للحكومة وليس هناك دين عام نظراً لوفرة الإيرادات النفطية التي تعود مباشرة إلى الحكومة .

أما عن المصدر الثاني للسيولة فهو ، كما ذكرت ، يتمثل في الائتمان المصرفي ، وهنا أشير إلى ما يلي :

أولاً : إن حجم الائتمان المصرفي يعتمد على إشراف البنك المركزي ، ولم يقصر البنك المركزي في الكويت في وضع الإجراءات والأنظمة التي تهدف إلى الإشراف على الجهاز المصرفي .

- مثلاً سنة ١٩٧٣ قام بتحديد حد أقصى للتسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك بغرض شراء الأسهم ، بهدف عدم تركيز ملكية الأسهم في أيد محدودة .
- وفي السنة نفسها سمح البنك المركزي للبنوك التجارية بفتح حسابات فائدة لديه .
- وفي سنة ١٩٧٤ حدد نسبة للسيولة قدرها ٢٥٪ .

- وفي سنة ١٩٧٥ سمح بالخصم لحل أزمة السيولة .
- وفي سنة ١٩٧٨ اتخذ البنك المركزي إجراءات متعددة لتعزيز قدرته على الإشراف على البنوك التجارية ، وبصفة خاصة على عديد من نسب السيولة .
- وفي سنة ١٩٧٩ بدأ البنك المركزي ، ولأول مرة بإصدار سندات يمكن اعتبارها بداية لعمليات السوق المفتوح . ولكن بالرغم من كل هذه الإجراءات فليست هناك دلائل تشير إلى نجاح هذا الإشراف . مثلاً خلال الفترة ما بين سنة ١٩٦٥ وسنة ١٩٨٠ استمرت البنوك التجارية في زيادة نسبة الإقراض إلى الودائع ، فازدادت من ٣٠٪ سنة ١٩٦٥ ، إلى ٧٦٪ سنة ١٩٧٧ ، إلى ٩٣٪ سنة ١٩٨٠ . أيضاً فإن سياسة البنوك التجارية في الإقراض لا تبدو متوازنة ، مثلاً في الفترة ما بين سنة ١٩٧٢ ، وسنة ١٩٧٦ حصل القطاع التجاري على نسبة ٣٥٪ من التسهيلات الائتمانية ، وكانت مشاركة هذا القطاع في دخل القطاع الداخلي غير النفطي ٢٠٪ .

بينما حصل قطاع التشييد والبناء على ٢١٪ من التسهيلات الائتمانية وكانت مشاركة هذا القطاع في دخل القطاع الداخلي غير النفطي ٩٪ .

بينما حصل قطاع الصناعة الذي بلغت مشاركته في القطاع نفسه على ٢٠٪ تقريباً ، وكان نصيبه من التسهيلات الائتمانية لا

يتعدى ٥٪ ، في الوقت الذي وصلت فيه نسبة التسهيلات الائتمانية للأفراد حوالي ١٩٪ .

ثانياً : إن البنوك المتخصصة مازالت تعتمد على الاستثمارات الخارجية ، فمثلاً في سنة ١٩٧٧ بلغ حجم الاستثمارات في الخارج لكافة البنوك المتخصصة «١٩٦» مليون دينار كويتي ، بينما الإقراض «٣٠٠» مليون دينار كويتي ، والاستثمارات في الداخل «١٤» مليون دينار ، والودائع لدى البنوك التجارية «١٢٦» مليون دينار ولم يتغير الوضع في سنة ١٩٧٨ ، إذ لم يزد الاستثمار في الكويت عن «٣١» مليون دينار بينما الاستثمار الخارجي «٢١٦» مليون دينار .

والوضع لا يختلف بالنسبة لشركات الاستثمار ، واثنتان من الشركات الثلاث تشارك الحكومة في ملكيتها بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ . لقد أصبحت هذه الشركات وسيلة لتحويل المدخرات إلى استثمارات في الخارج ، مثلاً سنة ١٩٧٨ بلغ حجم الاستثمارات في الخارج حوالي «٣٥٩» مليون دينار كويتي في مقابل «٧٨» مليون دينار كويتي للاستثمار في الداخل ، وأرصدة لدى البنوك لا تزيد عن «٧٥» مليون دينار .

ثالثاً : هناك أنشطة ذات طابع مصرفي ائتماني تقوم بها مؤسسات متعددة ، ولا توجد هناك بيانات عنها ، وهي بطبيعة الحال خارج نطاق إشراف البنك المركزي .

أما فيما يتعلق بتحركات الأموال بين الداخل والخارج ، فهذا أمر خاضع لعوامل متعددة ، ليست كلها عوامل ذات طابع اقتصادي ، ولكن يمكن القول إنه لوجود مرونة في أسعار الفائدة والتناسق بين أسعار الفائدة في الداخل والأسعار السائدة في الأسواق العالمية ، تأثير على حركة الأموال إلى الخارج والداخل ، وهو أمر لا يتناسب مع وجود حد أقصى قانوني بالنسبة لسعر الفائدة كما في الكويت .

في ظل ما سبق ، إلى أي مدى يتفق وضع السياسة النقدية والمالية في الكويت مع المبادئ التي ذكرتها سابقاً؟ وهي استقلالية البنك المركزي ، وتوافر الأدوات لديه لتحقيق إشراف حقيقي وعلاقة موضوعية بين الإنفاق الحكومي وطريقة تمويله ، وسياسة البنك المركزي ، وقدرة الحكومة والبنك المركزي على الإشراف على حركة الأموال من الخارج وإليه ، وعن مرونة سعر الفائدة ، وأخيراً عن ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية .

الإجابة ببساطة هي أن وضع السياسة النقدية والمالية في الكويت لا يبدو متمشياً مع تلك المبادئ ، بالدرجة المرغوب فيها . فقد يكون البنك المركزي ، مستقلاً من الناحية القانونية ، ولكن ليس في مقدوره التحكم في درجة السيولة ، وذلك لسببين : أولهما أن أهم مصادر السيولة هو الإنفاق الحكومي ، وتمويل ذلك الإنفاق لا يتعلق مباشرة بالبنك المركزي ، وصلاحياته . وثانيهما أن حركات الأموال بين الداخل والخارج لا تتأثر بسياسة البنك المركزي ، وذلك لعدم كفاية الأدوات التي في حوزته . .

❖ نحو سياسة اقتصادية واضحة:

إن أي سياسة اقتصادية واضحة ، لابد أن تتسم بالواقعية حتى تكون فعالة ، ومن هذا المنطلق فلابد من الاعتراف أن الإنفاق الحكومي سيظل أهم مصادر السيولة في الكويت ، وأن هذا الإنفاق سيستمر ولفترة طويلة في الاعتماد أساساً على الإيرادات النفطية ، أو الإيرادات من الاستثمارات الخارجية ، أو عليهما معاً . بمعنى أن احتمال التمويل عن طريق الدين العام سيبقى احتمالاً ضئيلاً في المستقبل القريب . . والنتيجة المنطقية لذلك سيكون من الصعب الفصل بين السياسة النقدية والسياسة المالية ، وبالطبع فإن ذلك لا يقلل من أهمية الاستمرار في السياسة التي بدأها البنك المركزي في سنة ١٩٧٩ في إصدار السندات الحكومية كبداية لعمليات السوق المفتوح ، ولكنه ليس من المنتظر أن هذا الجانب النقدي من السياسة الاقتصادية سيكون له تأثير كبير . فإذا ظل الإنفاق الحكومي هو المصدر الأساسي للسيولة ، فإن بداية الطريق نحو سياسة اقتصادية واضحة يجب أن تبدأ من جانب المالية العامة ، وذلك يقودنا إلى موضوع بدأ فيه النقاش في الآونة الأخيرة . وهو موضوع الضرائب ، وإذا كنت أدعو هنا مع الكثيرين إلى ضرورة إدخال نظام ضرائبي سليم في الكويت ، فإن التبرير لذلك ليس لمجرد زيادة إيرادات الدولة ، لمواجهة احتمالات تناقص الإيرادات من النفط ، كذلك فإني لا أدعو للضرائب على أساس أنها مشاركة الفرد في المسؤولية العامة ، فكلا

المبررين ضرورة لا خلاف عليها ، ولكني أدعو إلى الضرائب حتى نستكمل أدوات السياسة الاقتصادية . فالضرائب ليست عقاباً بل إنها تؤدي وظائف في الاقتصاد القومي على درجة بالغة من الأهمية . . فمن ناحية الاستخدام الأمثل للموارد ، فللضرائب تأثيرها على المجهود والإنتاجية ، والادخار ، والاستثمار بدرجات متفاوتة حسب نوعها ، ومن ثم فانعدام الضرائب يحرم إدارة السياسة الاقتصادية من مجموعة من الأدوات تعد ضرورية ، وكذلك فإن الضرائب تؤثر على توزيع الدخل والثروة ، ومن ثم فإنها تؤثر على مستوى الطلب وبالتالي على الإنتاج والأسعار . . ومن الضروري أن تكون هناك معونات للطبقات ذات الدخل الثابت والمحدود .

إن هذا الموضوع يحتاج إلى دراسة عاجلة ، غير أن الضرائب وحدها لا تكفي ، فمن المعروف أن الضرائب لا تتسم بالمرونة ، وليس من المعتاد أو من المصلحة تكرار التغييرات الضريبية في خلال سنة مالية واحدة . كذلك فإن الضرائب مكلفة وتحتاج إلى جهاز إداري كفء حتى تتسم السياسة الاقتصادية بالمرونة ، فلابد من تدعيم الجانب النقدي من هذه السياسة ، وذلك بإعادة النظر في العلاقة بين جميع الأجهزة المشرفة على السياسة النقدية في الدولة ، وتحديد دور واضح لسعر الفائدة ، ودراسة كيفية إخضاع المؤسسات ذات الطابع المصرفي والائتماني التي هي خارج إشراف البنك المركزي حالياً ، والإسراع في وضع اللوائح التي تنظم سوق الأوراق المالية .

وغني عن الذكر ، أن ترشيد الإنفاق الحكومي وربط ميزانية الدولة بخطة التنمية ، يعد أمراً ضرورياً وأساسياً ، والسياسة الاقتصادية في الأجل القصير يجب أن تكون مرتبطة بالجهود الإنمائية ، ومن الضروري أن يكون ذلك عن طريق الميزانية العامة .

وأخيراً ، فإن نجاح السياسة الاقتصادية يعتمد على تطبيقها في الوقت المناسب ، وذلك يعني أن توافر البيانات والإحصائيات التي تعكس الوضع الاقتصادي باستمرار ، أمر يحتاج إلى تأكيد . كذلك يتحتم علاج العيوب والنواقص في بعض المؤشرات الاقتصادية المستخدمة ، وخاصة الرقم القياسي لنفقة المعيشة .

* * *

تجربة سنغافورة والاقتصاد الكويتي

في طريق عودتي إلى الكويت من ماليزيا الخضراء مررت بسنغافورة ، وشد انتباهي ما يبدو من تقدم وازدهار ، فتبادر إلى ذهني خيط من المقارنة بين الاقتصاد الكويتي والاقتصاد السنغافوري . ثم نظرت إلى ذلك بعناية أكثر لأستخلص دروساً من الاقتصاد السنغافوري ، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار مقومات الاقتصاد السنغافوري المشابهة لمقومات الاقتصاد الكويتي قبل اكتشاف النفط ، وكذلك الموقع الجغرافي لكليهما والذي يعتبر مهماً من الناحية الاستراتيجية . فسنغافورة تقع في جنوب شرقي آسيا وهي مدخل حيوي للتجارة ، وكذلك الكويت تقع في شمال غرب الخليج العربي ، وكانت مركزاً ذا شأن للتجارة يصل الجزيرة العربية والعراق بالهند وجنوب شرقي آسيا وغيرها من البلاد .

ولا تقتصر أوجه التشابه بين الكويت وسنغافورة على المقومات الاقتصادية والموقع فهناك تشابه من ناحية المساحة ، فالدولتان تعتبران من الدول الصغيرة المساحة ، فمساحة سنغافورة تقريباً ٢٣٤ ميلاً مربعاً ، والكويت مساحتها ٦٥٣٠ ميلاً مربعاً ، أما من الناحية السكانية فيبلغ تعداد السكان في سنغافورة حوالي مليوني نسمة تقريباً ، بينما سكان الكويت مليون و ٢٥٠ ألف نسمة تقريباً . وكلتا

الدولتين ذات تشكيلة سكانية متعددة الجنسيات ، وإن كان هناك فارق في أن السكان الأصليين لسنغافورة ينحدرون من أصول متعددة ، أما سكان الكويت فإنهم كويتيون بالأصل . . وولاؤهم للأرض مرتبط بوجودهم . بينما في سنغافورة الولاء للأرض مكتسب مرده الارتباط بالأرض من أجل العمل ، لأن الاقتصاد قدم للفرد مزايا ضمنت استمراريته في البقاء ومن ثم الارتباط بالدولة .

قبل اكتشاف النفط كانت الكويت مركزاً مهماً للتجارة والتجارة العابرة وصناعة السفن والصناعات البحرية وصيد اللؤلؤ . وكذلك فإن سنغافورة كانت مركزاً للتجارة والتجارة العابرة وصناعة السفن والصناعات البحرية ، مع فارق أساسي أن كل هذه الأنشطة قد ازدهرت حالياً ، وازداد تنويع مصادر الدخل ، بينما الصناعات البحرية وصناعة السفن وصيد اللؤلؤ والتجارة العابرة قد اندثرت في الكويت .

ومازال الاقتصاد الكويتي يعتمد على مورد أساسي واحد عرضة للتقلبات الخارجية والنفاد وهو النفط ، حيث كانت الكويت إلى وقت قريب تتصدر قائمة الدول المصدرة للنفط الخام ، بينما أصبحت سنغافورة ثالث دولة في صناعة تكرير النفط ، بالرغم من أنها دولة لا تنتج قطرة واحدة من النفط الخام .

أما التجارة في الكويت فكانت ومازالت مصدراً مهماً في الماضي

والحاضر ، ففي الماضي ساهمت التجارة بنصيب كبير من الدخل القومي والثروة ، ونشأت طبقة من التجار على درجة عالية من الكفاءة والمهارة والسمعة الطيبة على المستوى الدولي ، ومازال نصيب التجارة يساهم في أكثر من ٢٠٪ من الدخل للقطاع غير النفطي وهي مساهمة كبيرة بالنسبة للقطاعات الأخرى . أما التجارة العابرة وصناعة السفن والصناعات البحرية وصيد اللؤلؤ فإنها لا تساهم حالياً في دخل القطاع غير النفطي بشيء يذكر . وإذا نظرنا إلى سنغافورة نجد أن هذه الصناعات قد ازدهرت ، حيث مازالت التجارة العابرة تمثل نسبة كبيرة من الدخل القومي ، وصناعة السفن في سنغافورة أصبحت منافسة للدول التقليدية لهذه الصناعة . وميناء سنغافورة يعد من أهم الموانئ العالمية من حيث الحجم والكفاءة ، وقد يكون الميناء الوحيد الذي لا يتوقف عن العمل على مدار الليل والنهار .

ومن ناحية أخرى ، فإن صادرات الكويت من النفط الخام وعائداته تتناقص وبمعدل غير متوقع وبالذات في السنة الأخيرة ، بينما نجد أن صناعة تكرير النفط في سنغافورة تنعم في الاستقرار . أما في مجال التصنيع فإن كلا البلدين واجه في البداية ظروفاً متشابهة ، أهمها سوق محدودة بسبب قلة عدد السكان وعدم توافر العمالة الماهرة والخبرة الإدارية ، وكلاهما حاول حل مشكلة ضيق السوق والتنسيق مع الدول المجاورة ، مع ماليزيا بالنسبة لسنغافورة ودول الخليج بالنسبة للكويت ، ولم تصل هذه المحاولات إلى المستوى

المأمول . ومن الملاحظ أنه بالرغم من صلاحية التربة في سنغافورة فإن الأرض قد خصصت لقيام المشاريع الصناعية . لقد بدأت الصناعة في كل من البلدين في أواخر الستينات ، والصورة الآن لا تعكس هذا التشابه . إذ إن سنغافورة قد استطاعت أن تجذب عدداً من الصناعات لكبريات الشركات العالمية ، كشركة فيليبس الهولندية ، وجنرال الكتريك الأمريكية ، ورولي الألمانية الغربية . ولشركة جنرال الكتريك الآن سبعة مصانع تنتج عدداً من المنتجات الإلكترونية الاستهلاكية وقطع غيار السيارات ذات الاستخدامات المتخصصة . ولشركة فيليبس أربعة مصانع ، أما شركة رولي فقد توسعت بدرجة بالغة إذ إن حجم العمالة الماهرة لهذه الصناعة زادت ثلاثة أضعاف خلال أربع سنوات ، وواضح هنا أن هذه الصناعات منتجة وذات طاقة تصديرية كبيرة وليست صناعات شبيهة بتجربة الانفتاح في مصر .

وقد ساهمت الصناعة في السنوات الأخيرة في متوسط ٣٠٪ من الدخل القومي الإجمالي في سنغافورة ، بينما لم تساهم الصناعة في الكويت بأكثر من ٨ ,٥٪ من الدخل القومي الإجمالي ، وإن كانت تمثل تقريباً ٢٠٪ من دخل القطاع غير النفطي .

والملاحظ هنا أن الصورة قد لا تبدو متشابهة الآن ، كما كانت الحال في البداية وهذا يدعو للتساؤل؟ . .

ولو نظرنا إلى المعاملات التجارية الدولية لوجدنا أن ميزان

المدفوعات لكلا البلدين يتميز بفائض مستمر ، غير أن تكوين هذا الفائض يختلف ، فالميزان التجاري في سنغافورة في حالة عجز مستمر مرجعه الأساسي اعتماده على الواردات .

غير أن الإيرادات غير المنظورة قد غطت هذا العجز ، فمثلاً في سنة ١٩٧١ كان العجز في الميزان التجاري حوالي ٣,١٥ ملايين دولار سنغافوري بينما بلغت الإيرادات غير المنظورة ٣٨٤٦ مليون دولار سنغافوري وبلغ الفائض في ميزان المدفوعات ٨٣١ مليون دولار سنغافوري . تشكيل الفائض في الكويت يختلف إذ إن أساسه ينجم عن فائض في الميزان التجاري اعتماداً على العائدات النفطية ، فيزداد مع زيادة الطلب على النفط وارتفاع أسعاره وينقص بنقصانه . وهنا تتبين لنا أهمية تنويع مصادر الدخل ، والدليل على ذلك أن العجز في الميزان التجاري لسنغافورة تتم تغطيته من مصادر متعددة منها : الفوائض والأرباح من الاستثمارات الخارجية ، ودخل النقل البحري والجوي ، وإصلاح السفن ، وعائدات السياحة بالإضافة إلى الاستثمارات الأجنبية في سنغافورة . .

أما في مجال العمالة فيتميز الوضع في سنغافورة في أوائل الستينات بثلاث خصائص رئيسية :

أولاً : مشكلة بطالة تعكس التشكيل السكاني في ذلك الوقت والاعتماد على التجارة العابرة .

ثانياً : العمالة غير الماهرة .

ثالثاً : الاضرابات المستمرة للعمال .

وقد حلت مشكلة البطالة بالتنويع في مصادر الدخل والتركيز في مراحل التصنيع الأولى على «**الصناعات ذات الكثافة العمالية**» ، ولتوفير العمالة الماهرة أسرعت الحكومة إلى إقامة عدد من المدارس ومراكز التدريب الفني والمهني ، فقبل سنة ١٩٦٨ كانت هناك مدرسة واحدة للتدريب المهني تقوم بالتدريب على مهن محددة ، وكانت هناك تسع مدارس ثانوية فنية تقوم بالتدريس على المستوى المتوسط . وفي سنة ١٩٦٩ قامت الدولة بإنشاء ستة مراكز للتدريب المهني وازداد عدد المقبولين من ١٥٠ طالباً في العام قبل سنة ١٩٦٨ إلى ٢١٥٠ طالباً سنة ١٩٦٩ ، إلى ٥٥٦٦ طالباً سنة ١٩٧١ . وقد صاحب ذلك رفع مستوى التعليم في المدارس الثانوية الفنية إلى المستوى العالمي . وازداد عدد تلك المدارس إلى ثلاث وعشرين مدرسة سنة ١٩٧١ تقبل في المتوسط سبعة آلاف طالب ثانوي ، وانعكس هذا الاستقرار على العمالة عن طريق عدد من التشريعات التي نظمت العلاقات الصناعية وأدت إلى ارتفاع الإنتاجية .

وبالإضافة إلى ما سبق فإن من الملاحظ تزايد نسبة الاستثمار إلى الدخل القومي الإجمالي ، إذ تضاعفت هذه النسبة ما بين سنة ١٩٦٥ وسنة ١٩٧١ حتى أصبحت تمثل حوالي ٢٥٪ ووصلت الآن إلى ما يزيد عن ٣٠٪ وقد زاد الادخار القومي بمعدل يتقارب مع معدل

الزيادة في الاستثمار ، والسياسة المتبعة للادخار ذات طابع غير تضخمي . .

وانعكست مقومات هذه الصورة على الاقتصاد القومي في معدل مرتفع ومتزايد للنمو ، فإن المعدل المتوسط في أوائل الستينات الذي كان لا يعدو على ٦٪ وصل في أوائل السبعينات إلى ما يزيد على ١٧٪ .

كيف نجحت تجربة اقتصاد صغيرة تعوقه المساحة وعدد قليل من السكان مختلفي الأجناس في تحقيق ما يشبه المعجزة؟ . .

باختصار واجهت سنغافورة تحديات النمو باتباع سياسة اقتصادية مخططة ومدروسة . مثلاً في مجال التصنيع اعتمدت الدولة على سياسة تتكون من ست أولويات محددة :

أولاً : بناء الهياكل الأساسية للإنتاج وإنشاء مراكز صناعية كمركز جيورنج الذي كانت مساحته في البداية سبعة آلاف هكتار ووصل في فترة قصيرة إلى أربعة عشر ألف هكتار يحتوي على ٤٢٠ مصنعاً ، ويستوعب عمالة تقارب خمسين ألفاً . .

ثانياً : الحماية الجمركية للصناعات الوليدة لفترة محددة تكفي لتمكين تلك الصناعات من الحلول محل الواردات إلى حد كبير . .

ثالثاً : الحوافز المالية وتتمثل في منح إعفاءات ضريبية لفترة كافية ،

وتشجيع الصناعات التصديرية ، وإعفاء العائدات من التصدير كلياً أو جزئياً من الضرائب والرسوم . . إلخ .

رابعاً : زيادة عرض العمالة الماهرة عن طريق إنشاء مدارس ومراكز التدريب المهنية والفنية كما ذكرت سابقاً .

خامساً : تحقيق المناخ الصناعي المستقر وسياسة متوازنة للأجور والمرتبات عن طريق التشريعات .

سادساً : تشجيع المدخرات بطرق متعددة .

وهكذا نجحت تجربة الاقتصاد السنغافوري في إطار من الاقتصاد الحر المنظم .

* * *

صندوق صغار المستثمرين ومفترق الطرق

إن القرارات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية ، ووضع الأولويات الأساسية للمجتمع هي مسائل سياسية في نهاية الأمر ، والسياسة الاقتصادية لابد أن تتأثر باعتبارات غير اقتصادية ، ولذلك لا يمكن معالجة المسائل الاقتصادية بمعزل عن اعتبارات أخرى للسياسة القومية إذ إن الدولة هي المسؤولة عن سلامة وقوة الاقتصاد القومي ككل .

فإذا نظرنا إلى القرار الوزاري الأخير المتعلق بإنشاء صندوق خاص لصغار المستثمرين ، وجدناه خطوة إيجابية في سبيل إيجاد حل للأزمة . ولكن القرار يمثل مفترق طرق ، فإما أن تتبع هذا القرار خطوات أخرى مدروسة لا تقتصر فقط على سوق المناخ ، ولكن تتناول مستقبل الاقتصاد الكويتي ككل ، وإما أن يكون هذا القرار مسكناً لبعض الألم ولا يلبث أن تظهر أعراض المرض مرة أخرى بمجرد زوال تأثيره .

وبالرغم من الاعتراف بأن القرار كان حلاً حتمياً من الناحية السياسية ، ولكنه كغيره من القرارات السياسية التي تتخذ على عجل لمواجهة أزمات طارئة ، لابد أن يترك بعض الأسئلة دون إجابة ، ولابد أن يشوبه نوع من الغموض والنواقص ، فمثلاً لم يوضح كيفية التعامل بالسندات ، والفائدة والخصم . . إلخ .

ومن المحتمل كذلك أن تظهر حالات عدم مساواة بين دائن وآخر حيث يصعب التنبؤ بمثل هذه الحالات ، وبوجه عام يفتقر القرار للشمولية ، ويتسم بعدم العدالة ، لو أن القانون أخذ مجراه .

إذا اعتبرنا هذا القرار خطوة تتبعها خطوات إيجابية ، فإن البداية يجب أن تتناول تأثير هذا القرار على الاقتصاد القومي ، وإلى أي مدى يكون تأثيره على الثقة بالنسبة للمستثمرين داخل الكويت ، ونظرة العالم الخارجي للاقتصاد الكويتي .

فنظرة سريعة إلى ما يعنيه القرار بلغة الأرقام ، فإننا نجد أنه على أقل تقدير ستزداد السيولة «٥٠٠» مليون دينار ، يضاف إليها ما يزيد عن مليار دينار ضختها الحكومة خلال الفترة الأخيرة ، لتنشيط سوق الأسهم الرسمي ، مضافاً إليها ما ينتج من زيادة في السيولة مقابل خصم السندات ، مع فائض السيولة المتراكمة لدى الأفراد . أي إن السيولة المضافة من المحتمل أن تزيد عن دخل الدولة السنوي من إيرادات النفط ، ومع عدم وجود قنوات للاستثمار الحقيقي فإن النتيجة الحتمية لذلك هي الوقوع في الحلقة المفرغة لفرص الاستثمار ، من مضاربة في الأراضي والعقارات ، إلى ارتفاع الأسعار بصفة عامة ، وزيادة الواردات . يضاف إلى ذلك أن الزيادة في السيولة عن طريق تخفيض احتياطيات الدولة ، التي تعد رأسمالاً للأجيال القادمة . إذ إن عائدات النفط في تناقص ، والإيرادات من الاستثمارات الخارجية من

المتوقع أن تنخفض نظراً لانخفاض أسعار الفائدة في الأسواق العالمية ، وهذا يعتبر قراراً غير عادل إذا لم تتخذ إجراءات تعويضية في المستقبل . فالأجيال القادمة غير مسؤولة ولا المجتمع ككل ، عن أخطاء نسبة ضئيلة مقامرة لا تزيد عن أصابع اليدين ، والعقاب يجب أن يتناسب مع فداحة التشويه الذي أصاب الاقتصاد وسمعة الكويت ، حتى يكون ذلك درساً لا ينسى لمن تدفعه نفسه للمغامرة .

ولو تفحصنا القرار بدقة فإن ما يدعو للدهشة ، هو عدم وجود أي أهداف واضحة تربط هذا القرار كعلاج وقتي بمتطلبات الاقتصاد الكويتي ونموه ، وبصفة خاصة ، ليس هناك أية إشارة تتعلق باتباع سياسة استثمارية منتجة ، بالرغم من أن جوهر المشكلة الرئيسي هو غياب فرص الاستثمار الحقيقية . لقد درجنا كعادتنا على النظر إلى أي مشكلة تواجه الاقتصاد الكويتي ، نظرة ضيقة لا تتعدى موضوع السيولة أو عدم كفايتها ، فوسيلة التعويض كما يتضمنها القرار لا تتعدى التعويض النقدي الفوري أو التعويض شبه النقدي «**النقدي بالأجل**» حتى أن الحكومة أصبحت تتعامل بالأجل !!

ولتوضيح الأمر دعونا نبني عالماً من الخيال على الورق ، وقد هدرنا ملايين الصفحات في التمني ، لعل التمني يكون نوعاً من الحقيقة تتبناها الدولة للصالح العام .

ادعوا معي أن تنظر الدولة ، ولو لمرة واحدة ، نظرة طويلة

الأجل ، ترسم فيها مصيرنا في خطوات واضحة ، وواقعية ، وتحقيق أحلام لمستقبل اقتصاد تمنيناه كثيراً وانتظرناه طويلاً ، لعل أولادنا يقطفون بعض ثماره .

«ورُبّ ضارة نافعة» فلو بدأت الدولة الآن بوضع الأسس لمشروعات إنتاجية حقيقية ، وبدأت فعلاً في تكوين شركات للقيام بمهام تنفيذ تلك المشروعات الإنتاجية ، وبدلاً من إعطاء سندات تستحق الدفع نقداً بعد فترة تتراوح من ستة أشهر إلى خمس سنوات ، أعطت سندات تستبدل في المستقبل بسندات أو أسهم في الشركات الإنتاجية التي تقوم الدولة بالمهام الأولية لتشكيلها ، ومن ثم ربط المساهمة الحكومية وفقاً للقرار بالاستثمار ، بدلاً من تكرار عملية سوق المناخ ، أو هروب الأموال إلى الخارج ، أو المضاربة ، أو الاستيراد الاستهلاكي ، ولا يقتصر هذا على المستفيدين من القرار الوزاري ، ولكنه دعوة من الدولة للجميع للمشاركة في فرص استثمار منتجة تكون الحكومة فيها رائدة التشجيع لمثل هذه الفرص المتاحة . ولكن هذا الاقتراح ليس خيالاً ، لو نظرنا إليه نظرة موضوعية علمية لوجدنا أن له عدة مزايا أذكر منها على سبيل المثال ما يلي :

أولاً : توجيه السيولة إلى مجالات حقيقية وغير تضخمية تتفق مع رغبات المستثمرين المختلفة فالذين يفضلون العائد الثابت يحصلون على سندات ، ومن يفضل الربحية يحصل على أسهم .

ثانياً : حقوق صغار المستثمرين ومن دخل السوق بنية حسنة تكون قد حفظت بالإضافة إلى إعادة الثقة بالاستثمار داخل الكويت .

ثالثاً : تكون هذه الأسهم والسندات بديلة في المستقبل لأسهم الشركات الوهمية ونواة لسوق الأوراق المالية .

رابعاً : إن قوة هذه الأوراق المالية البديلة قد تدفع بعض الشركات الخليجية القادرة على الإنتاج الحقيقي لاستكمال مقوماتها ، والتخلص من الشركات الرديئة ، إذ إن «العملة الجيدة تطرد العملة الرديئة» وإن الاختيار بالنسبة للمستثمر سيكون واضحاً ، وسيكون القرار في صالح الشركات البديلة .

خامساً : تمويل الحكومة لهذه الشركات الاستثمارية البديلة يكون عن طريق الإنفاق الاستثماري لميزانية الدولة إذ إن الإنفاق يتعلق بمشروعات استثمارية ، وليس من الاحتياطي على حساب الأجيال القادمة ، فلذلك يجب إعادة النظر في ميزانية الدولة للسنة المالية الحالية ، إذ إن الظروف قد تغيرت عما كانت عليه وقت تجهيزها وإعلانها ، وهذا أمر عادي لدى كثير من الدول في عمل ميزانيات إضافية لمواجهة ظروف طارئة .

سادساً : سيكون هذا مجالاً للبنوك المتخصصة والشركات الاستثمارية للمشاركة في الاستثمار داخل الكويت .

سابعاً : آن الأوان لإعداد قوانين ولوائح للشركات ولسوق الأوراق

المالية ، على أن تحتوي على نص في تخصيص نسبة من أرباحها للمساهمة في مشروعات استثمارية داخل الكويت تتفق مع الخطة القومية .

❖ **ضرورة المشاركة في القرار:**

أما أسلوب التنفيذ فمن المستحسن أن يتسم بالتجديد ويأخذ في الاعتبار التجارب القاسية التي مررنا بها ، حتى يمكن تفاديها في المستقبل . إن من أهم دروس التجربة ضرورة المشاركة في القرار ، فالمشاركة تقلل من احتمالات الخطأ ، وتفتح آفاقاً جديدة ، وخاصة في تلك الأمور الحيوية كموضوع الاستثمار القومي .

وهنا أود أن أطرح للمناقشة فكرة تشكيل مجلس أعلى للاستثمار على نمط المجلس الأعلى للنفط ، على اعتبار كلا الأمرين ، أي النفط والاستثمار ، وجهان لعملة واحدة ، وعلى الدرجة نفسها من الأهمية ، فالنفط هو الحاضر ، والاستثمار هو المستقبل . غير أني أرى أن تشكيل المجلس الأعلى للاستثمار يجب أن يختلف عن المجلس الأعلى للنفط ، حيث إن الاستثمار في داخل الكويت أمر يخص قطاعات المجتمع كافة ويشمل جميع الأنشطة الاقتصادية ، ومن ثم تصبح المشاركة في القرار الاستثماري أمراً لا مفر منه ، لضمان التنسيق والدقة في الاختيار والرغبة الصادقة في التنفيذ النابعة من المشاركة الفعلية . وعلى هذا الأساس فإنني أقترح أن يتكون المجلس الأعلى للاستثمار من ممثلين عن

الحكومة «وزارات النفط ، المالية ، التخطيط» وعن قطاع التجارة والصناعة والخدمات والزراعة وغيرها من الأنشطة الاقتصادية ، ومن الشخصيات الكويتية المعروفة ، وممثلين من مجلس الأمة ، وأهل الخبرة والأكاديميين ، ويكون من مهام المجلس الأعلى للاستثمار تحديد الأولويات ومناقشة الأهداف ، ووضع الخطوط العريضة لاختيار المشروعات ، والمتابعة ، والتقييم للاستثمارات في الداخل والخارج ، واقتراح اللوائح والأنظمة المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية . ويتمتع هذا المجلس بالاستقلال عن الأجهزة التشريعية والتنفيذية كافة .

* * *

الحل.. مجلس أعلى للاستثمار

في مقالتي السابقة التي أطلق عليها «صندوق صغار المستثمرين ومفترق الطرق» تطرقت إلى اقتراحين عرضتهما للمناقشة ، وقد وجد الاقتراحان صدى طيباً لدى الكثيرين . . واتصل بي عدد من الأخوان والأخوات من جميع المستويات العلمية للمشاركة والإيضاح ، وهذا مما زاد سروري وعمق من إيماني بضرورة المشاركة في القرار ، لأن المشاركة تفتح آفاقاً جديدة وتقلل من احتمالات الخطأ على المستوى الشخصي أو على المستوى الحكومي ، ونحن في صدد رسم صورة واضحة للاقتصاد الكويتي ، واتباع استراتيجية طويلة الأجل تحقق للمواطن الكويتي الاستقرار ، وتقيه من هزات اقتصادية هو بغنى عنها .

أما عن الاقتراح الأول وهو أن تقوم الدولة بوضع أسس لمشروعات إنتاجية حقيقية ، وتبدأ في تكوين شركات للقيام بمهام تنفيذ تلك المشروعات الإنتاجية ، بدلاً من إعطاء سندات تستحق الدفع نقداً بعد فترة تتراوح من ستة أشهر إلى خمس سنوات ، تمنح المتعاملين فيها سندات تستبدل في المستقبل بسندات أو أسهم في الشركات الإنتاجية التي تقوم الدولة بالمهام الأولية لتشكيلها ، ومن ثم ربط المساهمة الحكومية وفقاً للقرار بالاستثمار ، بدلاً من تكرار عملية سوق المناخ ، وهذه دعوة من الدولة للجميع للمشاركة في مثل هذه الفرص المتاحة للاستثمار .

وتعقيباً على هذا الاقتراح ، أود أن أؤكد أن على الدولة أن تكون الرائدة في إنشاء صناعات إنتاجية تتكفل القيام بها ، ومشاركة الأفراد تكون بمساهمتهم بالسندات والأسهم التي تصدرها الحكومة بدلاً من التعويض النقدي ، هذا بالنسبة للمدينين لصندوق صغار المستثمرين ، وتكون هذه السندات والأسهم مطروحة في السوق للأفراد للمساهمة بنهضة الكويت الصناعية . فصندوق صغار المستثمرين عبارة عن تجميع للسيولة النقدية Pool ، وستشق هذه السيولة طريقها من خلال الأفراد لقنوات غير استثمارية بالمعنى المعروف ، وستتكرر أزمات الاقتصاد ، ويبقى اقتصاداً أعرج يقوم على قدم واحدة ، وقد يتحول إلى شلل إذا لم يقم قطاع داخلي مكمل للقطاع النفطي ، يرفع عن كاهل القطاع الرائد بعضاً من الثقل ، ويفرش الطريق لاقتصاد متكامل .

أعود إلى سؤال تردد : «**من أين للدولة السيولة لتغطي السندات لصغار المستثمرين؟**» .

الحل هو أن تتبنى الدولة هذه المشروعات الإنتاجية التي اقترحتها وتمولها من الإنفاق الاستثماري لميزانية الدولة . وعلى مجلس الأمة أن يأخذ في الاعتبار هذه النقطة ، حتى لا يكون عبء الأخطاء الاقتصادية على كاهل احتياطي الأجيال القادمة اتساقاً مع الهدف الذي أنشئ من أجله هذا الاحتياطي ويؤخذ في الاعتبار أيضاً أن الدولة تعتمد في الإنفاق الحكومي على مصدرين : أحدهما الدخل

من النفط ، والآخر الدخل من الاستثمارات الخارجية ، وكلاهما عرضة للتقلبات ويعتمد على مصادر خارجية وظروف ليس بيد صانعي القرار . كذلك فإن الواردات وتمويلها يعتمد اعتماداً كلياً على الخارج ، واعتماد الاقتصاد على هذين المصدرين للدخل يقلل من فرص الاستثمار في الداخل . لا أنكر أن الكويت قد حققت نجاحاً في مجال الاستثمار الخارجي ، ولكن يجب أن يكون مرتبطاً باستثمار داخلي حقيقي ، وإن كان الاستثمار الخارجي مصدراً للدخل وليس بديلاً للقطاع النفطي الآخذ نجمه في الأفول ، أو بديلاً للقطاع الداخلي الإنتاجي .

أما إذا تبنت الدولة اقتصاداً يعتمد على Renter Economy بمعنى أن الدخل مصدره ما تملكه الدولة في الخارج من أموال منقولة وغير منقولة ، وهذا يضر بالاقتصاد ككل ، فلا توجد في الكويت قاعدة إنتاجية متوازنة ، ولا سوق مالي منظم أو سوق لرأس المال يساند هذا النوع من الاقتصاد ، لذلك سيكون عرضة لتقلبات خطيرة ، لاعتماده الكلي على الخارج سواء في الإيرادات أو الواردات .

وأكرر : لابد من تنمية القطاع الداخلي غير النفطي ليكون مكملاً وذا قاعدة إنتاجية يستطيع أن يحل تدريجياً محل القطاع النفطي . .

أما الاقتراح الثاني الذي طرحته في مقالتي السابقة فأبعاده الاقتصادية في منتهى الأهمية ، وكذلك أبعاده السياسية والاجتماعية في مجتمع نحن فيه عائلة واحدة .

فالاقتراح هو تشكيل مجلس أعلى للاستثمار ، إذ إن الاستثمار في داخل الكويت أمر يخص قطاعات المجتمع كافة ، ويشمل جميع الأنشطة الاقتصادية ، وإن المشاركة الفعلية في مثل هذا المجلس لها نتائجها الإيجابية للمصلحة العامة وأن يكون المجلس مستقلاً عن الأجهزة التنفيذية والتشريعية كافة . فمثلاً يشارك فيه ممثلون عن وزارات «النفط ، المالية ، التخطيط» وممثلون عن مجلس الأمة وعن قطاع التجارة ، والصناعة ، والزراعة ، والخدمات وغيرها والشخصيات الكويتية ، وأهل الخبرة والأكاديميون ، ويكون من مهامه تحديد الأولويات ، ووضع الخطوط العريضة لاختيار المشروعات ، والمتابعة ، والتقييم للاستثمار في الداخل والخارج ، واقتراح اللوائح والأنظمة المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية .

وهنا أود أن أوضح للإخوان في مجلس الأمة رداً على سؤال جاءني منهم مشكورين ، بأن المجلس الأعلى للاستثمار الذي اقترحت تشكيله لا يتعارض مع مشروع إنشاء الهيئة العامة لاستثمار الاحتياطيات النقدية ، ولا الهيئة العامة للاستثمار لأن المجلس الأعلى للاستثمار سيقوم بوضع استراتيجية للاستثمار بصفة عامة سواء في الداخل أو الخارج ، وأعني بالاستثمار هنا ليس فقط الاستثمار المالي ، وإنما الاستثمار بالأصول الثابتة ، ويتمثل في مشروعات صناعية أو زراعية ، بمعنى أن الاستثمارات تنفق في شراء آلات المعدات الزراعية ، المباني ، شراء التكنولوجيا ، وقيام القطاع الإنتاجي المكمل للقطاع النفطي والقادر على الحلول محله بعد استنفاد النفط .

أي إن المجلس الأعلى للاستثمار مسؤول عن وضع استراتيجية عامة للاستثمار في الداخل والخارج .

وهذا لا يتعارض مع وجود ممثلين عن مجلس الأمة في المجلس الأعلى للاستثمار ، لأنه لن يكون جزءاً من الجهاز التنفيذي ، ولن يكون من اختصاصاته تنفيذ المشروعات إذ إن الهيئة العامة للاستثمار ، والهيئة العامة لاستثمار الاحتياطيات النقدية اللتين ناقشهما مجلس الأمة هما جزء من الجهاز التنفيذي ، وستكونان الأداة التنفيذية لاستراتيجية الاستثمار التي حددها المجلس الأعلى للاستثمار ، أي إنه لن يكون هناك تعارض بينهما ، لأن المجلس هو أداة للتخطيط ، والهيئتان هما أداة للتنفيذ .

أما فيما يتعلق بمؤسسة الخليج للاستثمار فلن تكون بديلاً للمجلس الأعلى للاستثمار المقترح ، لأن المؤسسة الخليجية ليس لديها سلطة تشريعية أو تنفيذية على الدول الأعضاء ، ولكن هذا لا يمنع أن يكون هناك تنسيق بينها ، ويمكن تنظيمها إدارياً بناء على معايير عدة . فمثلاً التمييز بين الاستثمار الداخلي والخارجي ، والاستثمار الصناعي ، والزراعي والمالي والاستثمار الخارجي جغرافياً ، وأيضاً حسب نوعية الاستثمار .

أما تحديد العلاقة بين المجلس الأعلى للاستثمار المقترح ومؤسسة الخليج للاستثمار على مستوى الكويت ، فيتوقف على طبيعة اختصاصات المؤسسة التي مازالت المعلومات عنها غير كافية .

ولكن شدّ انتباهي ما نشر في الصحف عن النظام الأساسي لمؤسسة الخليج للاستثمار الذي ينص على : «إن من حق كل دولة مالكة للمشروع بيع ٤٩٪ من الأسهم لمواطنيها» وهذا ما يحز في نفس كل عربي على المستوى المحلي أو القومي ، والمجال هنا لا يتسع للمناقشات الفكرية والقومية التي تجهض كل يوم ، وتتيح المجال للمد اللاقومي ، وتشجع الاتجاهات الانعزالية مع التركيز على التفرقة بين الشعوب العربية .

أما على المستوى الاقتصادي فإن أسهم المشروعات يجب أن تكون مطروحة للجميع ، حتى تكون نواة لسوق الأوراق المالية المنظمة .

* * *

المشكلة السكانية للعمالة والإنتاج

يجب النظر إلى المشكلة السكانية بموضوعية ، من زاوية أنها مرتبطة ارتباطاً جذرياً بالعمالة والإنتاج ، ولا يمكن النظر إليها بمعزل عن هذين المتغيرين ، وأي تحليل للموضوع يجب أن يأخذ في الاعتبار الإطار الكامل للعوامل الثلاثة «السكان ، العمالة ، الإنتاج» ، ومن ناحية أخرى فإن الحلول يجب أن تكون مرتبطة بأهداف المجتمع .

وفي هذا المقال أبدأ بتحديد إطار لمناقشة الموضوع يربطه بالإنتاج والعمالة من ناحية ، ومن ناحية أخرى بأهداف طويلة الأجل للاقتصاد الكويتي ، وفي ظل هذا الإطار استعرض النتائج المتوقعة للسياسات المطروحة مزاياها ومخاطرها .

أما الإطار الذي اعتمده فهو قائم على دراسة تفصيلية سابقة لي ، وذات طابع إحصائي . . ويشمل الإطار استراتيجية طويلة الأجل للاقتصاد الكويتي ، تفترض هدفين أولهما ذا طابع اقتصادي في المقام الأول ، ويتمثل في تحقيق قاعدة اقتصادية متوازنة عن طريق زيادة الدخل المستمد في القطاع الداخلي غير النفطي إلى أقصى حد . إن تحقيق هذا الهدف ، يعتمد على أداتين رئيسيتين ، إحداهما تتمثل في حجم ونوعية الاستثمار العام والخاص في القطاع الداخلي غير النفطي ، والأداة الثانية ذات شقين هما سعر النفط ومعدل الإنتاج .

والهدف الثاني ذو طابع اجتماعي سياسي بالدرجة الأولى ، وإن كان له مضمون اقتصادي مهم ، ويتمثل في تحقيق هيكل متوازن للعمالة في إطار من الانسجام الاجتماعي والاستقرار السياسي . وهنا يمكن الاعتماد على أداتين رئيسيتين ، إحداهما تتعلق بمعدل التغيير السنوي في حجم ونوعية العمالة الوافدة ، على أن يكون معدل التزايد تناقصياً ، ولكن بطريقة منظمة لتخفيف الآثار العكسية على الإنتاج والدخل ، وبصورة إنسانية تعتمد على الاعتراف بالدور المهم الذي تلعبه العمالة الوافدة في الاقتصاد الكويتي ، والأداة الثانية أداة إيجابية تتمثل في زيادة إنتاجية العمالة بصفة عامة ، وزيادة مشاركة الكويتيات في الدخول إلى سوق العمل .

وفي ظل هذا الإطار يمكن التمييز بين سياسات أربع للمشكلة السكانية أوردها كالآتي :

أولاً : ما يمكن أن يطلق عليه السياسة المتناقضة داخلياً ، وهي سياسة مقيدة وغير واقعية من الناحية السكانية ، ترفض الاعتراف بالحقوق المدنية . . والجنسية والإقامة . . إلخ ، لغير الكويتيين . أما فيما يتعلق باستيراد العمالة فإنها على العكس غير مقيدة لاعتبارات إنتاجية من وجهة نظر الداعين لها . وهذه السياسة تشبه إلى حد كبير السياسة السكانية الحالية في الكويت . ومصدر التناقض في هذه السياسة أنها تضع شروطاً شكلية فقط على استيراد العمالة ، ولا تأخذ في الاعتبار المهارة ، الكفاءة ،

التخصص ، درجة الحاجة ، درجة التعليم ، ولا تميز بين العربي وغير العربي . . والنتيجة تزايد كبير في نسبة غير الكويتيين الأميين ، حيث يشكلون حسب تعداد سنة ١٩٧٥ «٦٤٠ ,٦٩ أمياً» من مجموع العمالة غير الكويتية (٤٤٤ ,٢١١) أي إن نسبة الأميين تزيد ثلاثة أضعاف الجامعيين . ومصدر آخر للتناقض هو أن الكويتيين أصبحوا أقلية حسب سياسة الباب المفتوح ، ومازالت الحكومة تضع قيوداً على الجنسية والإقامة دون تمييز لحاجة الاقتصاد الكويتي للكفاءات والمهارات ولأبناء تربوا على أرض الكويت . ومن ناحية التأثير الإنتاجي لتلك السياسة نجد أن تركيز العمالة في قطاع الخدمات وظهور البطالة المقنعة في دولة الكويت جعلاها تعاني من ندرة القوى العاملة .

ثانياً : السياسة المغلقة : فيما يتعلق بهيكل السكان وبالنسبة لاستيراد العمالة وإهمال الجانب الإنتاجي ، وتدعو هذه السياسة لعدم استيراد العمالة الوافدة ، وإنهاء الإقامة وعدم تجديدها ، وتخفيض نسبة الوافدين للسكان كهدف رئيسي ، وترفض التجنيس والإقامة الدائمة والحقوق المدنية . . إلخ . وكذلك فهي لا تميز بين فئات العمالة الوافدة من ناحية المصدر . ودعاة هذه السياسة يتجاهلون تأثيرها على الإنتاج . . وعلى مستوى المعيشة ، هذا وإنه لا خلاف بأن الكويت ستبقى بحاجة إلى العمالة الوافدة المتخصصة كغيرها من الدول كبريطانيا وسويسرا .

ثالثاً : السياسة غير المقيدة : وتركيز الاهتمام على الإنتاج دون النظر

إلى النتائج الاجتماعية العكسية لسياسة الباب المفتوح في استيراد العمالة ، والتساهل في الإقامة والجنسية دون النظر إلى ذوبان الشخصية الوطنية وعدم التوافق الاجتماعي والمشاكل السياسية والاقتصادية التي ترافق هذه السياسة .

رابعاً : السياسة المعتدلة : تنظر إلى الإنتاج على أنه محور القرار وارتباطه الكلي بكل من العمالة والسياسة السكانية ، والتناسق فيما بينهما ، آخذة في الاعتبار التوفيق بين متطلبات النمو والاستقرار الاقتصادي من ناحية ، والتوافق الاجتماعي والعوامل الإنسانية من ناحية أخرى ، وهذه السياسة تتفق وأهداف الكويت .

وتقوم هذه السياسة على وضع استراتيجية واضحة للاقتصاد ، تحدد الأهداف الطويلة الأجل للإنتاج من حيث الكم والنوع ، وبناء على ذلك نحدد احتياجات الاقتصاد الكويتي من العمالة الكلية ، من حيث المهارة والكفاءة ، الحالة التعليمية ، التخصص . . . إلخ ، ثم نحدد العمالة الكويتية المتاحة بناء على سياسة إيجابية لتنمية الموارد البشرية الكويتية نوعاً وكماً ، وبعدها يمكن تحديد احتياجات الكويت من العمالة الوافدة المتخصصة حسب المصدر .

يصاحب ذلك نظرة موضوعية إلى قوانين الإقامة والجنسية .

وإني أتفق مع القائلين في حاجة الكويت إلى الكفاءات العربية التي خدمت الكويت ، وإلى من ولدوا على أرض الكويت وتخرجوا من مدارسها و إعطائهم الحق في الجنسية دون تردد .

وانطلاقاً من المشكلة السكانية والعمالة ، أود أن ألفت النظر إلى أن المشكلة ليست مشكلة عمالة وافدة في المستقبل فقط ، لأن الدول المصدرة للعمالة كمصر مثلاً ، لن تكون في وضع يؤهلها لتصدير العمالة الماهرة . وأن المشكلة تزداد تعقيداً ، إذا علمنا أن مصر والدول العربية المصدرة للعمالة بحاجة إلى عمالة ماهرة لمشاريعها الإنمائية . ولحل هذه المشكلة على الدول المستوردة للعمالة كالكويت مثلاً ، أن تستغل طاقاتها البشرية المعطلة ، وتقوم بخطة تعليمية وتدريبية تتناسب مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، آخذة العراق كدولة لها المشكلة نفسها في الماضي ، واستطاعت من خلال التخطيط ، الخطة القومية للقوى البشرية العالية المستوى ١٩٧٥ - ١٩٩٥ ، أن تقلل من حدة أعناق الزجاجات في قطاع العمالة وبخطة مدروسة متكاملة للعمالة والتعليم والتدريب والمهارات ، تستطيع الكويت أن تحل مشكلة العمالة المزمنة .

* * *

اقتصادنا مختل هيكلياً ومحدود الاستيعاب

❖ ندوة أزمة الاقتصاد الكويتي في جامعة الكويت

إن أزمة الاقتصاد الكويتي تتمثل بأنه اقتصاد غير متوازن الهيكل ، حيث يعتمد على النفط الذي يمثل المصدر الأول للدخل ، والعائدات النفطية تمثل الجزء الأكبر للدخل القومي ولدخل الحكومة ، ومثل هذا الاعتماد الكبير على النفط ينطوي على مخاطر قصيرة الأجل وطويلة الأجل .

المخاطر قصيرة الأجل تؤدي إلى تقلبات أسعار النفط والطبيعة الموسمية للطلب عليه وحساسيته للأحداث السياسية والإقليمية والدولية ، والتغير في أسعار التبادل الأجنبي ولا سيما الدولار ، كل ذلك يؤدى إلى آثار سيئة على الاقتصاد القومي .

أما على المدى البعيد ، فمن المهم أن نواجه حقيقة أن انتهاء عصر النفط قد يكون أقرب مما نتصوره ، ومن الأهمية بمكان أن نفكر الآن فيما يمكن أن تكون عليه صورة الاقتصاد الكويتي فيما بعد عصر النفط . صحيح أن لدى الكويت احتياطيات نفطية كبيرة نسبياً ولكن من الضروري أن نضع في الاعتبار أن الكويت هي الدولة الخليجية الوحيدة تقريباً التي تنتج نوعاً واحداً من النفط الخام (المتوسط/ الثقيل) ومشتقاته تتصدر قائمة المنتجات النفطية التي يمكن استبدالها نسبياً .

وبصورة عامة - يجب أن ننظر بجدية إلى الاستثمارات الكبيرة في مجال النفط ، وهي جهود واستثمارات تزايدت منذ السبعينات . أما عن المصدر الثاني للدخل المستمد من الاستثمارات الخارجية فإن هذا المصدر مهم للغاية لأنه بالكاد يغطي قيمة الواردات ، وقد يحل محل النفط من حيث العائدات الأولية . إلا أنه معرض لقدر كبير من التقلبات ، خصوصاً إذا اعتمد الاقتصاد على فكرة اقتصاد الريع ، بمعنى أن الدخل مصدره ما تملكه الدولة في الخارج من أموال منقولة وغير منقولة ، وهذا يضر بالاقتصاد ككل لاعتماده على الإيرادات من الخارج ، التي هي عرضة للتقلبات في أسعار الفائدة مع عدم استبعاد وضع القيود على الاستثمارات الكويتية من قبل الحكومات الأجنبية . وقد تفاقمت مشكلة أخرى أصبح لها أهمية خاصة وهي أن العائدات أصبحت تزيد عن مقدرة البلاد الاستيعابية وتعرف هذه المشكلة بمحدودية الطاقة الاستيعابية ، ومفهومها يصعب تحديده وقياسه ولكنه مرتبط تماماً بقاعدة الاقتصاد الإنتاجية ، فكلما اتسعت القاعدة الإنتاجية زادت المقدرة على الاستيعاب . ومن العوامل الرئيسة المقيدة للمقدرة الاستيعابية وجود اختلال التوازن في عوامل الإنتاج وقطاعاته ، وفي طريقة المزج بين الاستثمارات وعدم كفاية النظام المالي وعدم ملاءمة استراتيجية التنمية . أما عن اختلال التوازن في عوامل الإنتاج فيتمثل في الكويت في وفرة رأس المال من جانب وقلة الأراضي القابلة للزراعة والافتقار الحاد للأيدي العاملة ورجال الإدارة من جانب آخر . ولقد أدى اختلال التوازن في عوامل الإنتاج إلى

صعوبة الاستثمار الحقيقي ، خاصة أن الاختلال في التوازن بين قطاعات الإنتاج يأخذ شكل تنمية في نوع واحد من أنواع الإنتاج الأولي ، ومازالت الزراعة منعدمة تقريباً ، أما الصناعة فهي تسهم في نصيب بسيط من إجمالي الناتج القومي .

وتوسيع مقدرة الاقتصاد على الاستيعاب لا يتطلب فقط وفرة الاستثمارات ، فهناك عامل أكثر أهمية يتمثل في النمط المحدد للاستثمار ، فإن لم توجه رؤوس الأموال إلى استثمارات إنتاجية أو صناعات حافزة على النمو ، فقد لا يترك الاستثمار أي أثر على الاقتصاد القومي ، بل قد يؤدي إلى آثار عكسية ، خاصة إذا تركز النشاط الاستثماري على تلك الاستثمارات التي تدر ربحاً سريعاً فقط ، ويتأكد هذا الاتجاه في الكويت حيث تشكل الاستثمارات في المشروعات العقارية والإنشائية والاستثمارات المالية نسبة كبيرة من إجمالي الاستثمارات المحلية . كذلك فإن توافر المدخرات لا يضمن وحده وجود نظام مصرفي مناسب أو كفء ولا يتضمن سوقاً لرأس المال يمكن فيه إقراض المدخرات بطريقة منظمة لأغراض الاستثمار الداخلي ، فمثل هذا الاستثمار لابد أن يحتذى بأشد المجالات إنتاجية وقدرة على توليد المزيد من النمو . ومن هنا فإن العلاقة بين الاستثمار والادخار لا يمكن عزلها عن مسألة الحاجة إلى نظام مصرفي يعمل بكفاية ، وفي حين نجد أن الكويت تتميز بارتفاع مستوى المدخرات بالنسبة للفرد ، فإن المشكلة الأساسية ظلت تتمثل في تحويل هذه

المدخرات إلى استثمارات محلية منتجة ، أي إن القدرة الاستيعابية عرضة للتغيرات ، إما بسبب عوامل خارجية المنشأ ، أو نتيجة لسياسة مقصودة . فزيادة عوامل الإنتاج المتاحة ضرورية أو تحسين نوعيتها أو الارتقاء بأساليب التقنية . . كل ذلك يؤدي إلى زيادة في المقدرة على الاستيعاب . وعلى هذا لابد من وضع خطة ملائمة للتنمية إذ إن هناك علاقة أكيدة بين مقدرة الاستيعاب واستراتيجية التنمية . وأزمة الكويت الحقيقية تتمثل في عدم وجود استراتيجية واضحة المعالم للتنمية تهدف إلى التخفيف التدريجي من حدة مشكلة محدودية الطاقة الاستيعابية ، وبصفة خاصة الحد من اختلال التوازن في عوامل الإنتاج من ناحية ، والتنويع في موارد الدخل للتخفيف من حدة الاختلال الهيكلي للاقتصاد الكويت ، من ناحية أخرى .

ولا أنكر أن هناك جهوداً متعددة ولكنها تفتقر في الواقع إلى الترابط والتناسق من ناحية النوع والتوقيت ، وكانت في الغالب ردود فعل لتطورات في المناخ الاقتصادي الخارجية أو نتيجة للتنبؤات التي اتسمت بالتفاؤل الشديد . كما أن هناك خططاً للتنمية لم تختلف عن مثيلاتها في بعض الدول التي أخذت من وضع الخطة كهدف بحد ذاته لا كوسيلة لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية للمجتمع . أما في الأجل القصير فإن الاقتصاد الكويتي يتعرض للكثير من الأزمات التي تهدد الاستقرار الاقتصادي ، الأمر الذي يتطلب سياسة اقتصادية فعالة ، لها أدواتها التي يمكن للحكومة استخدامها حتى تتحكم في ضبط هذه الأزمات .

والمثل القريب ما عاصرناه من مشاكل التضخم المستمر ، مثل زيادة أسعار وارتفاع الإيجارات . . .إلخ ، وكذلك مشاكل السيولة النقدية من نقص وزيادة تكررت في السنوات الماضية . إن تكرار أزمات الاستقرار الاقتصادي له تأثيره العكسي على الاقتصاد القومي ، ويقلل من نجاح مجهودات التنمية . . فالتضخم يؤدي إلى ارتفاع التكلفة ويوجه الموارد في اتجاهات لا تتفق مع متطلبات التنمية ، كذلك فإن التضخم قد يؤثر على الحوافز ويضر بطبقات الدخل الثابت ، ويخلق طبقة جديدة لا هدف لها إلا الربح السريع .

إن عدم الاستقرار الاقتصادي في الكويت سواء في صورة تضخم أو ركود تبقي في الدرجة الأولى على السيولة النقدية ، كما أن التزايد غير المحدود في السيولة يؤديان في النهاية إلى التضخم مع تأثيرات عكسية على النشاط الاقتصادي .

لهذا دعا خبراء الاقتصاد إلى التحكم في السيولة بحيث تتناسب مع معدل النمو في الإنتاج ، مما يحول دون ارتفاع متزايد ومستمر في الأسعار . ففي الاقتصادات المتقدمة يتم التحكم في السيولة عن طريق استخدام أدوات للسياسة النقدية متعددة الأشكال وبدرجات متفاوتة غير أن معظم هذه الأدوات وفعاليتها تعتمد على المبادئ الآتية :

* ضرورة استقلالية البنك المركزي وتوافر الأدوات التي تمكنه من التحكم في السيولة النقدية ، وأن لا تكون هذه الأدوات مجرد أدوات نظرية ، ولكن لها فعاليتها ، أي أن يكون في مقدور البنك

المركزي الإشراف الحقيقي على الجهاز المصرفي ، وإن تطلب الأمر الإشراف على المؤسسات المالية كافة .

* أن تكون هذه العلاقة موضوعية تحكمها طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الإنفاق الحكومي من جهة وطريقة تمويله وسياسة البنك المركزي ، من جهة أخرى ، ولا سيما إذا كانت طريقة تمويل الإنفاق الحكومي من خلال البنك المركزي . .

* إن الحكومة والبنك المركزي يكونان في وضع يمكنهما من اتخاذ السياسات التي تقلل من التأثيرات العكسية في حركة الأموال من البلد وإليه .

* إن سعر الفائدة كأي سعر لابد أن يعكس وفرة السلعة فالسلعة هنا هي النقود فنقص السيولة يعني ارتفاع سعر الفائدة والعكس صحيح .

* إن السياسة النقدية لا يمكن عزلها عن السياسة المالية للدولة ، وهذه الأخيرة لا تتمثل فقط في الإنفاق الحكومي ، ولكن في إيضاح الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من المصادر المتعددة .

* السؤال هنا إلى أي مدى يتفق وضع السياسة المالية والنقدية في الكويت مع المبادئ التي ذكرتها؟

الإجابة ببساطة ، إن وضع السياسة النقدية والمالية في الكويت لا يبدو متمشياً مع تلك المبادئ بالدرجة المرغوب فيها فقد يكون البنك المركزي في الكويت مستقلاً من الناحية القانونية ولكن

ليس في مقدوره التحكم في درجة السيولة وذلك لسببين :

١ - إن أهم مصادر السيولة هو الإنفاق الحكومي وتمويل ذلك الإنفاق يعتمد أساساً على الدخل من النفط ، أي لا يتعلق مباشرة بالبنك المركزي . .

٢ - إن حركة الأموال بين الداخل والخارج لا تتأثر بسياسة البنك المركزي ، وذلك لعدم كفاية الأدوات التي في حوزته .

في الواقع إن الإنفاق الحكومي أهم مصادر السيولة في الكويت وإن هذا الإنفاق سيستمر لفترة طويلة في الاعتماد على الإيرادات النفطية أو إيرادات الاستثمارات الخارجية أو كليهما معاً .

فإذا ظل الإنفاق الحكومي هو المصدر الرئيسي للسيولة فإن بداية الطريق نحو سياسة اقتصادية واضحة يجب أن تبدأ من جانب المالية العامة ، وهذا يقودنا إلى موضوع الضرائب .

هناك العديد من المبررات توضح قيام نظام ضريبي سليم في الكويت وهو موضوع يتطلب دراسة عاجلة ومستفيضة ، ولكني أدعو إلى الضرائب من وجهة استكمال أدوات السياسة الاقتصادية ، ولكن الضرائب وحدها لا تكفي ، فمن المعروف أن الضرائب لا تتسم بالمرونة وليس من المصلحة التغيرات الضريبية في خلال سنة مالية واحدة ، وحتى تتسم السياسة الاقتصادية بالمرونة فلابد من تدعيم الجانب النقدي لهذه السياسة ، وغني عن الذكر أن ترشيد الإنفاق

الحكومي وربط ميزانية الدولة يعد أمراً ضرورياً وأساسياً ، كما أن نجاح السياسة الاقتصادية يعتمد على تطبيقها في الوقت المناسب ، وذلك يتطلب توافر البيانات والإحصائيات التي تعكس الوضع الاقتصادي باستمرار .

هذه صورة الاقتصاد الكويتي أوجزها كالآتي :

اختلال هيكلي في البنية الاقتصادية - محدودية الطاقة الاستيعابية ، عدم وجود استراتيجية واضحة لتخفيف حدة الاختلال الهيكلي في البيئة الاقتصادية ، ومحدودية الطاقة الاستيعابية تعرض الاقتصاد لأزمات الركود والتضخم باستمرار نتيجة لعدم وجود سياسة اقتصادية ذات أداة فعالة ومؤسسات لها الصلاحيات الفعلية .

* * *

مطلوب استراتيجية استثمارية شاملة ترتبط بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية للكويت

إنه من الملفت للنظر عدم وجود ارتباط واضح بين سياسة الاستثمار في القطاع الداخلي غير النفطي والاستثمارات في الخارج ، وأنه كلما زاد حجم الاستثمار في الخارج ازدادت المخاطر التي يتعرض لها هذا الاستثمار ، إذ تلجأ الدول المضيفة لهذا الاستثمار إلى اتخاذ إجراءات اقتصادية في البداية ، لتحول دون ازدياد النفوذ الأجنبي في اقتصادها ، وتلجأ أخيراً إلى اتخاذ إجراءات ذات طابع سياسي محض كالتأميم ، وتجميد الاستثمارات . ولكن من ناحية أخرى لا تجب المبالغة في المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار الخارجي ، إذ تخشى الدول المضيفة في الغالب اتخاذ إجراءات عفوية لها تأثيراتها العكسية على اقتصادها في الأجل الطويل .

وفي رأيي ، إنه من الضروري تشكيل هيئة عليا للاستثمار على نمط الهيئة العليا للنفط ، تكون مهمتها وضع استراتيجية للاستثمار بصفة عامة سواء في الداخل أو الخارج ، وتكون مرتبطة بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية للكويت .

وبصفة عامة ، إنني أؤيد الاستثمار في قطاع الطاقة ، وذلك لاعتبارات متعددة ، منها أنه يجب أن يكون للكويت تأثير على ما

يحدث في النفط وبدائله ، ومنها أن الكويت قد تمكنت من تدريب كوادر إدارية على درجة عالية من المهارة في قطاع النفط ، من الممكن بسهولة أن تستخدم في قطاع الطاقة بصفة عامة . وكذلك فإن مجالات الاستثمار في القطاع الزراعي تكاد تكون معدومة ، وفي المجال الصناعي محدودة لدرجة كبيرة ، بسبب محدودية الطاقة الاستيعابية (حجم السوق) .

أما بالنسبة لشراء شركة (سانتافي) ، فإن التفاصيل الكاملة غير متوفرة ، ولكني أعتقد أن هذا الاستثمار جاء متأخراً ، فلو نظرنا لسياسات شركات النفط العالمية ، لوجدنا أنها بدأت سياسة التوزيع خارج الشرق الأوسط وفي البدائل في نهاية الخمسينات ، حتى أن هذه الشركات أصبحت الآن شركات طاقة ، وليست شركات نفط فقط ومنها (غولف أويل) .

أما بالنسبة لصفقة (غولف أويل) ، التي تتمثل في مصفاة ذات طاقة محدودة ، وإن كانت مناسبة تكنولوجيا لاستخدام النفط الكويتي وشبكة توزيع للمنتجات (في دول الأراضي المنخفضة) ، فإن الفكرة من الناحية النظرية سليمة ، وتقوم على التكامل الرأسي بحيث يكون للكويت تحكم في مستوى إنتاج النفط الخام ، وفي مستوى المنتجات النفطية ، بما في ذلك التكرير والنقل . غير أنه من الناحية العملية فلي تحفظات من ناحية التوقيت ، والظروف العالمية . فالطلب على النفط الخام والمنتجات النفطية في انخفاض مستمر ، والمصافي تواجه

خسارة ، وشبكات التوزيع للمنتجات النفطية في وضع غير مربح ، تعتمد على الإعانة من شركات النفط . كذلك فإني أشعر أن معدل طاقة التكرير المتمثلة في مصفاة واحدة ذات طاقة محدودة بالنسبة إلى متطلبات شبكات التوزيع ، معدل غير أمثل . فلتوفير احتياجات شبكات التوزيع يتطلب الأمر إما استيراد منتجات بترولية من الكويت بما يعني ارتفاعاً كبيراً في التكلفة ، وأما تكرير النفط الكويتي في مصاف قريبة من الشبكات . وهنا تظهر صعوبات ، منها قلة المصافي التي يمكنها استخدام النفط الكويتي اقتصادياً ، أو ضرورة أن تقوم الكويت باستثمارات كبيرة لشراء وتحديث مصاف قائمة ، وهو أمر محفوف بالمخاطر في الوقت الحالي ، بسبب الصعوبات التي تواجهها السوق الدولية للنفط بصفة عامة ، وعدم الاستقرار الاقتصادي . ولدي تساؤل هنا وهو من سيقوم بالإدارة لهذه الشبكات؟

وحول حديث لمستشار الأمير السيد عبدالرحمن العتيقي، قال فيه إن الاقتصاد الكويتي «فريد» فهو لا شيوعي ولا رأسمالي، فقد يكون المقصود بأن الاقتصاد الكويتي اقتصاد «فريد» ، بمعنى أنه يجمع بين خصائص الاقتصاد المتقدم ، في ما يتعلق بمتوسط دخل الفرد والرفاهية ، وخصائص الاقتصاد المتخلف ، من ناحية اعتماد الاقتصاد على سلعة أولية وحيدة قابلة للنفاد ، ومعرضة للتقلبات .

وفي رأيي فإن ما ينفرد به الاقتصاد الكويتي ، هو اعتماده الكبير

على العالم الخارجي . فصادرات الكويت من النفط تعتمد أساساً على الطلب العالمي ، وسعر النفط خارج عن يد صانعي القرار ، والاستهلاك والاستثمار ، بصفة عامة ، يعتمدان على الاستيراد ، والإنتاج يعتمد أساساً على العمالة المستوردة ، والسؤال هو إلى متى يستمر هذا الوضع؟

وحول سعي الدولة إلى ضمان مستقبل الأجيال المقبلة، عن طريق استقطاع من الميزانية، فإن مستقبل الأجيال المقبلة يعتمد أساساً على تقليل المخاطر التي يتعرض لها المجتمع الكويتي ، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية . فالمسألة ليست استقطاعاً من الميزانية ، بل هي بناء هيكل اقتصادي متوازن ، قائم على رؤية واضحة ، ومجموعة من السياسات والإجراءات المتناسقة . وهي أيضاً محاولة لضمان التوافق الاجتماعي ، ومن ثم الاستقرار السياسي عن طريق سياسة سكانية حكيمة . ففي رأيي ليس هناك بديل لخطة اقتصادية اجتماعية واقعية تلقى القبول ، تضمن الحرية ، وقابلة للتنفيذ .

أما عن صندوق الأجيال المقبلة فلا يعتبر إلا نقطة في بحر إذا نظرنا إليه مستقبلاً ، وما تطلبه الأجيال المقبلة هو اقتصاد متوازن يقوم على بناء قطاع داخلي غير نفطي ، وأن لا ننظر إلى الدخل من النفط كوسيلة لتمويل الاستهلاك ، إذ إن ذلك يشبه تماماً أن يقوم الفرد بتصفية رأس ماله وبيع بيته وعقاره ، ومدخراته لتمويل الاستهلاك . فالنفط غير مستمر ، واستخدام إيراداته لتمويل الاستهلاك ، هو تصفية

لرأس المال .

أما مطالبات البعض بوقف المساعدات الخارجية فلها جوانبها الإيجابية والسلبية ، فلو كان اقتصادنا قادراً لكان من الممكن أن تكون المساعدات الخارجية مصدراً للطلب على منتجاتنا ، ولكن ليس هذا هو الوضع فهناك اعتبارات سياسية واعتبارات الأمن القومي . ولكن يجب أن نأخذ في الاعتبار أن الكويت دولة صغيرة في منطقة معرضة لأعاصير مستمرة ، وهي في حاجة إلى صداقة أكبر عدد من الدول . ومن الناحية النظرية ، الصداقة لا يجب أن تقوم على اعتبارات مادية ، ومع ذلك فلا يجب أن ندفن رؤوسنا في الرمال ، لأننا نعيش عصراً تمثل فيه الاعتبارات المادية المقام الأول ، شرط أن تقوم سياسات المساعدات على الأولويات .

وبالعودة إلى الحديث عن تأثير انهيار امبراطورية المناخ على سلوكيات المجتمع الكويتي ، فذلك يعتمد أساساً على طريقة الحل ، فإذا ترك هؤلاء الذين سببوا أكبر مشكلة يواجهها حالياً الاقتصاد ، دون أن يدفعوا ثمن أخطائهم ، فستتكرر كوارث المناخ ، ويكون تأثير ذلك على سلوكيات المجتمع هو انعدام الثقة وعدم الشعور بالمسؤولية ، والاعتقاد بأن الحكومة مستعدة دائماً لدفع فاتورة المقامرة ، وتأثير ذلك على أخلاقيات المجتمع ومبادئه ، يصعب وصفه بالكلمات . وبالرغم من أني لا أعفي الدولة من مسؤولية ما حصل ، فالمناخ نشأ وترعرع في وجود الدولة ، بل بمشاركة بعض أعضائها . ومع ذلك ، فلا يجب

أن يكون الحل على حساب خزينة الدولة فما ذنب الذين لم يشتركوا في المقامرة كي يدفعوا الثمن الذي سيتمثل في انخفاض مستوى الخدمات ومستوى النشاط الاقتصادي بصفة عامة؟ وما ذنب الأجيال المقبلة في أن يستخدم رأس مالها في تسديد أخطاء أفراد غير مسؤولين؟

مسكين هذا المواطن الذي يقولون له يوماً أن سوق النفط بخير وأسعاره بخير وإيراداته وفيرة وكويته غنية ، ويوماً آخر يقولون له النفط لا يباع ، السعر ينخفض ، الميزانية تواجه عجزاً . ويوماً يقولون إن السوق بخير ، وفعالياته الاقتصادية قادرة ويظهر علينا صباح آخر ونجد أن السوق منهار وفعالياته متناثرة وسمعة الكويت الدولية أصبحت محل الأقاويل ، فهل نلوم المواطن إذا فقد الثقة بالدولة؟ يجب أن تكون سياسة الدولة أكثر وضوحاً وأكثر واقعية ، وقائمة على التخطيط الطويل حتى يثق المواطن بالحكومة ، ويصبح أكثر استقراراً وتفاؤلاً .

المواطن العادي غير مسؤول عن عجز الميزانية مثلاً ، فالمواطن العادي لا يتحكم بدخل الدولة ولا بإنفاقها ، وإدارة الميزانية مسؤولية الدولة ، غير أني دعوت ومازلت أدعو إلى ضرورة التفكير الجدي باستخدام الضرائب ووضع نظام كفؤ وعادل . ودعوتي هذه نابعة من ضرورة مساهمة الفرد في الشعور بالمسؤولية وأن الكويت هي بلد

الجميع ، ولأهمية الضرائب كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية ذات فعالية في ضمان الاستخدام الأمثل للموارد والتوزيع العادل للثروة والدخل ، وهذا موضوع طويل يتطلب دراسة متأنية .

يجب أن تكون سياسة الكويت النفطية قائمة على أساس أن الكويت في المقام الأول ، آخذة في الاعتبار أن مصلحة الكويت مرتبطة بمصلحة الخليج والمنطقة العربية كدائرة ثانية . وفي رأيي إن منظمة الدول المصدرة للنفط فقدت سبب تواجدها وفعاليتها ، ولا يجب أن ننسى أو نتناسى أن درجة التعارض في مصالح أعضائها هو تعارض هيكلي وليس وقتياً . كذلك فإن الظروف النفطية العالمية قد تغيرت ، فنحن نعيش اليوم عصر انخفاض الطلب وليس الزيادة ، عصر ظهور البدائل وتأثيرها الفعال . نعيش عصراً فاق فيه إنتاج دول غير «الأوبك» إنتاج دول «الأوبك» . عصراً تزايدت فيه أهمية السوق الحرة بدرجة كبيرة .

وفي رأيي ، إن مصلحة الكويت تتمثل في التنسيق على مستوى مجلس التعاون وأن تتبع سياسات لا تهدف إلى التحكم في أسعار النفط الخام ، إذ إن الأمر متعذر نظرياً دون التحكم في أسعار المنتجات النفطية ، وإنما تهدف إلى ضمان هيكل مستقر للأسعار ، غير خاضع للتقلبات الفجائية ذات التأثيرات العكسية .

أن منظمة التعاون الخليجي تمثل بداية منطقية ، ولكن ليس

بوسعها مواجهة المخاطر الاقتصادية في مجال النفط ، لذلك لا يمكن لها أن تكون قادرة وحدها على مواجهة العواصف السياسية التي تواجه منطقة الخليج والأمة العربية بأسرها . فلابد من توسيع الدائرة لتشمل تعاوناً على الأقل بين منظمة التعاون الخليجي من ناحية والعراق ومصر من ناحية أخرى . فعلى المستوى النفطي ، فإن كل برميل في الوضع الحالي ، له تأثيره على أسعار النفط وأسواقه ، وكل من العراق ومصر يصدر النفط . والطاقة التصديرية لهما تزيد على ٤ ملايين برميل يومياً . وعلى المستوى النفطي أيضاً تتسع الدائرة لتشمل الجزائر وتونس ، الأولى مصدرة للنفط ، والثانية في طريقها لأن تصبح مركزاً للتكرير ، ومنطلقاً استراتيجياً لتصدير المنتجات النفطية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط . هذا التشكيل يحدد في البداية تأثير السياسات المشاغبة لكل من ليبيا وإيران ، وقد تتنازل ليبيا عن سياسة المشاغبة في ظل انخفاض العائدات النفطية ، وترى أن من مصلحتها التنسيق مع الدول العربية النفطية .

ومن الناحية السياسية يجب أن نواجه الأمور بصراحة ، أن أمن الخليج مرتبط استراتيجياً على المستوى الإقليمي مع القوة العسكرية لكل من العراق ومصر ، فهما الدرع الواقي في الشمال والجنوب لأمن منطقة الخليج على المستوى الإقليمي .

* * *

فلسفة الإسكان الجديدة.. ما هي؟

ازداد النقاش في هذه الأيام على صفحات الجرائد اليومية حول أزمة الإسكان في الكويت وطبيعتها ونشأتها وكيفية حلها ، وقد أدلى الكثيرون بدلوهم في هذا الموضوع وعلى رأسهم السيد وزير التخطيط ، وعقب على ذلك السيد الوكيل ، وهذا الاهتمام بموضوع الإسكان يعكس أهمية المشكلة وأبعادها ، وهنالك اقتراحات عديدة وحلول طرحت لحل هذه الأزمة ، وكلها تدعو إلى ضرورة التخطيط طويل الأجل؟ وبدون شك فإن غياب التخطيط في الماضي هو الذي أدى إلى تعقيد المشكلة التي تواجهها الكويت الآن ، ولكن من وجهة نظري الموضوع لا ينتهي بمجرد الدعوة إلى التخطيط ، وإنما يجب أن يمس لب المشكلة ويحدد الفلسفة التي يقوم عليها التخطيط ، وهذا هو هدفي في هذا المقال حيث سألقي الضوء في البداية على عدد من النقاط ، حتى نضع مشكلة الإسكان في إطارها الصحيح :

أولاً : إن مشكلة الإسكان مشكلة تكاد تكون عامة تواجهها معظم دول العالم بغض النظر عن نظامها الاقتصادي والسياسي ، ولكن من الملاحظ أن هذه المشكلة ترتبط عادة بحالة «تزايد السكان» وندرة «الموارد الرأسمالية» المتاحة كما هي الحال في مصر والهند . ولكن في حالة كالكويت نجد أن أزمة الإسكان تظهر في ظل موارد رأسمالية كبيرة وعدد قليل من السكان نسبياً ، مع محدودية الأرض المتاحة . وقد يعلل البعض أن المشكلة تنبع من

ندرة القوى العاملة ، وإذا كان هذا - إلى حد ما - من العوامل المؤثرة فإنه يلاحظ أن الصناعة التشييدية يمكن أن تعتمد على الكثافة الرأسمالية إلى حد كبير .

ثانياً : الدورة التشييدية Building Cycle ذات طبيعة طويلة الأجل ، مما يعني أن الاختلال في التوازن بين العرض والطلب يحتاج لفترة زمنية طويلة للتصحيح والعودة إلى التوازن ، فإذا ظهر فائض في المعروض ، فإن هذا الفائض لا يختفي خلال فترة قصيرة ، والعكس صحيح . والمثل هنا ما حدث في الكويت في قطاع الفنادق ، فمن ندرة شديدة ولفترة طويلة إلى وفرة كبيرة ما زالت مستمرة ، وطول الفترة التشييدية لا يعني فقط صعوبة التصحيح بل يعني أيضاً كبر حجم المخاطرة . فمن المعروف ، أن التداول في العقار ليس بالأمر السهل أو السريع ، فالعقار ليس قابلاً للحركة والانتقال ، ومن ثم فقد يوجد فائض وعجز في الوقت نفسه في أجزاء مختلفة من القطاع الإسكاني ، ولذلك لا يمكن تحقيق التوازن عن طريق البديل أو النقل وقد يمكن أن يكون هناك توازن بين العرض والطلب على المستوى العام الكلي ، ولكن توجد اختلالات احتكاكية في الأسواق الفرعية في سوق الإسكان ، وهذه هي الحال في الكويت فهناك فائض في الإسكان «الراقي» وهناك عجز في الإسكان «المحدود» .

ثالثاً : المشكلة الإسكانية لا يمكن فصلها عن المشكلة السكانية بل هي

أقرب المشاكل وأكثرها اعتماداً على حجم السكان وتكوينه ، فالطلب في الأجل الطويل على الإسكان يعتمد أساساً على التغيرات في حجم السكان وتشكيله ، فإذا كان تعريف السكان وحجمهم . . إلخ ، غير محدد بل مبهم كما هو في الكويت فعلى أي أساس ننظر للمشكلة الإسكانية بهدف حلها في الأجل الطويل؟؟

هل المطلوب توفير الإسكان للكويتيين فقط أم للوافدين العرب . . أم للأجانب . . أم للجميع؟ . . وما هي الأعداد المطلوبة للخطة التنموية في الكويت إن وجدت؟؟

رابعاً : إن النقاش حول ما إذا كان موضوع الإسكان هو مسؤولية القطاع العام أو القطاع الخاص هو نقاش غير واقعي ، يهمل طبيعة المشكلة جذرياً ، فليس هناك اختيار بين القطاعين ، ولكن السؤال يتعلق بمجال كل قطاع ودوره ومسؤولياته ، فأقل دور للقطاع العام هو أنه القطاع الذي يحدد المنافع العامة التي ترتبط بالإسكان «تعبيد الطرق» ، المدارس ، المستشفيات ، الحدائق ، الكهرباء والماء . . إلخ ، ومن مسؤولياته كذلك المحافظة على البيئة . ومن ثم فليس هناك إسكان دون القطاع العام ، أما أقل دور للقطاع الخاص في ظل اقتصاد حر فهو أن يعبر عن الطلب بأنواعه كافة ، خاصة أن المسكن بالنسبة للفرد يمثل أهم المتطلبات الحياتية . ففي الكويت يأخذ القطاع الحكومي بصفة عامة دوراً

مهماً نظراً لطبيعة الاقتصاد الكويتي ، حيث إن الدخل يعتمد على العائدات النفطية أساساً ، وبذلك فإن الحكومة هي المصدر الرئيسي للدخل والإنفاق . وعند النظر إلى القطاع الخاص يجب ألا نهمل ضخامة الدخول والثروة في الكويت ، مما قد يؤثر بطريقة غير مباشرة وغير متناسبة مع أعداد المتحكمين بها على تكوين الطلب ونوعيته .

فإذا أخذنا في الاعتبار كل هذه الملاحظات ، وبصفة خاصة ارتباط المشكلة الإسكانية - بالسكانية وطول الدورة التشييدية وصعوبة تصحيح التوازن ، وضرورة مشاركة كل من القطاعين الخاص والعام ، لوجدنا أن التخطيط ضرورة حتمية في ظل هذه المتغيرات من جهة ، وفي ظل اقتصاد يتسم ، من جهة أخرى ، بعدم الاستقرار بصفة عامة ، ومعرض للتقلبات ، مما يزيد من حدة المشكلة . ففي حالة توافر السيولة تزداد المضاربة والدخول في سوق الاستثمار قصير الأجل ، وفي حالة نقص السيولة يهرب رأس المال من العقار والبناء لاتسامه بعدم السيولة إلى مجالات أخرى . وكذلك فإن الدولة في الكويت في ظل التقلبات الاقتصادية تتبع سياسة قصيرة الأجل ، ففي حالات توافر السيولة وارتفاع الدخول والرخاء الظاهري يقل اهتمامها بالمشكلة الإسكانية طويلة الأجل ، وفي حالة انخفاض دخل الحكومة من عائدات النفط يتسم سلوكها بالتردد إذا كان الأمر يتعلق باستثمار طويل الأجل كما هي الحال في البناء .

كل ذلك يشير إلى ضرورة التخطيط ولكن المسألة تتعلق بفلسفة التخطيط في مجال الإسكان ، وبصفة خاصة بمحاولة تحديد إطار عملي وواقعي يوفق بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة . والفلسفة التي أدعو إليها هنا تعتمد على القطاع الخاص في المقام الأول ، ليس بشكله الحالي ولكن بصورة تقل فيها العقبات التي تحول دون الحركة الفعالة للسوق . أما القطاع العام فعليه أن يقوم بدور التوجيه والتدعيم ويضمن عدم ظهور الاحتكارات أو الاختلالات الاحتكاكية ، ويعطي للبيئة قدراً كبيراً من الأهمية ، وفي هذا الصدد أطرح للمناقشة الاقتراحات التالية :

أولاً: سوق مالي متخصص هو البداية لتحرير السوق:

حتى الآن ، ومع تطور القطاع المالي في الكويت بدرجة كبيرة ، فإننا نجد أن الكويت تفتقر إلى المؤسسات المالية المتخصصة في استثمارات طويلة الأجل . المؤسسات المتخصصة الموجودة حالياً تركز على الاستثمار قصير الأجل أو الاستثمار خارج الكويت ، كما أشرت في مقالة سابقة «نحو سياسة اقتصادية واضحة في الكويت» .

ومن المعروف أن الجانب المالي يلعب دوراً رئيساً في تزاوج العرض والطلب ، وأن انعدام الجهاز المالي الكفؤ يحول دون تحقيق التوازن أو على الأقل تقليل الفجوة ، فلو نظرنا مثلاً إلى بريطانيا لوجدنا أن ملكية المسكن أصبحت في متناول الغالبية العظمى من الشعب البريطاني ، بمن فيهم ذوو الدخل المحدود ، وهذا يرجع إلى

حد كبير إلى انتشار البنوك المتخصصة في التسليف المسكني ، وهي قائمة على مساهمة الأفراد بصفة عامة ، تراعي بشروطها الأموال المتاحة للإقراض ، وكيفية الإقراض حتى يكون في متناول الجميع بالإضافة إلى علاقتها بشركات التأمين التي تسهل توافر القروض للقطاعات المختلفة من الشعب .

هنا في الكويت ، لابد للدولة أن تلعب الدور القيادي لتأسيس مثل هذه المؤسسات المتخصصة في الإقراض المسكني ، ويشاركها في ذلك جميع الكويتيين الذين هم بحاجة إلى مسكن ، حسب مقدرته المالية ، ومن الواضح أن هذه المؤسسات تقوم بالاستثمار السريع ، بينما العوائد المتوقعة ستكون ذات طابع طويل الأجل بفائدة معتدلة . فالجانب الأكبر من الربحية يتمثل في ارتفاع القيمة الرأسمالية ، وكذلك تشجيع الأفراد على الادخار بغرض تمويل الإسكان .

ثانياً: القطاع العام والمنافسة الفعالة ومنع الاحتكار:

كما ذكرت سابقاً ، فإن وجود الثروات الكبيرة في الكويت قد يؤدي إلى ظهور احتكارات في مجالات متعددة في قطاع التشييد والإسكان ، وتنعكس أضرار الاحتكار على قطاعات أخرى من الاقتصاد الوطني ، فمن الممكن أن يلعب القطاع الحكومي دوراً رئيسياً في منع الاحتكارات وضمان حرية المنافسة الفعالة ، ولو تصورنا وجود ثلاث مؤسسات تنتمي إلى القطاع العام من ناحية الملكية ، ولها استقلالها الذاتي وعدم ارتباطها بالروتين والبيروقراطية :

أولها مؤسسة مالية تقود المنافسة في الإقراض المسكني ، وتغطي متطلبات ذوي الدخول المحدودة . والثانية مؤسسة للاستشارات الهندسية والمعمارية تتنافس مع بيوت الخبرة الخاصة لتقليل المغالاة في الأسعار ، والثالثة مؤسسة قائمة على أحدث الأنظمة التكنولوجية في مجال البناء والتشييد ، تخلق نوعاً من المنافسة الصحية في مجال التنفيذ .

مثل هذه المؤسسات الثلاث ستخلق منافسة في المجال المالي والاستشاري والتنفيذي ، وتعطي للدولة مجالاً في نطاق المنافسة لتنفيذ سياستها الإسكانية .

ولابد من ذكر أن نواة هذه المؤسسات موجودة حالياً في الكويت ، ولكن يجب إعادة النظر في فلسفتها وطريقة عملها حتى تتناسب مع الفلسفة الجديدة التي تتبناها الدولة في قطاع الإسكان .

إن نجاح مثل هذه السياسة يتطلب أن تعطي الدولة صورة واضحة وصريحة عن سياستها السكانية ، حتى يمكن على أساسها القيام بالتخطيط بالنسبة للإسكان سواء على مستوى القطاع الخاص أو القطاع العام .

ثالثاً: تبسيط الإجراءات الحكومية وسياسة جديدة للقسائم والمساكن:

إن تبسيط الإجراءات الحكومية ، واتباع سياسة جديدة بالنسبة

لتوزيع القسائم ومساكن الدخل المحدود ، تمشياً مع فلسفة الاعتماد على السوق والقطاع الخاص ، تأتي في المقام الأول ، إذ من الضروري تبسيط الإجراءات الحكومية حتى يتسنى للقطاع الخاص أن يتحرك بالسرعة المطلوبة لمنع تفاقم المشكلة ، كذلك فإن إعادة النظر في سياسة توزيع الأراضي «القسائم» بصورة تأخذ في الاعتبار محدودية الأرض في الكويت من ناحية ، واختلاف الأذواق والرغبات بالنسبة للفرد من ناحية أخرى .

فقد يكون من المناسب مثلاً ، أن تقوم الحكومة بتحديد المناطق التي تخصصها للمشروعات الإسكانية الجديدة ، وتحدد بوضوح خططها فيما يتعلق بالمرافق العامة والإجراءات والقيود التي تتعلق بالبناء والمحافظة على البيئة . وفي نفس الوقت تحدد سعر المتر المربع في تلك المناطق والحد الأقصى للمساحات المسموح بها لأي قسيمة ، ثم تحدد المبلغ الكلي الذي تخصصه لكل فرد كإقراض حكومي . وباستطاعة الفرد كذلك أن يقترض من المؤسسات المتخصصة لتغطية التزاماته بالنسبة للسكن . وبذلك تكون هناك مرونة في حدود الحد الأقصى للمديونية عامة وخاصة . فقد يفضل البعض قطعة صغيرة من الأرض لتخفيض مديونيته . والآخر قد يكون بإمكانه تسديد المديونية بالنسبة لقطعة أكبر من الأرض ، ومن ناحية أخرى تعطى للفرد حريته في اختيار الأرض والمسكن الذي يناسب ذوقه في حدود الخطة الإسكانية العامة للدولة وشروط البلدية .

وهناك نقطة أخرى تتعلق بمشروعات الدولة الخاصة بمساكن الدخل المحدود . وهي أن تقوم الدولة ببناء هذه المساكن على أساس أن تكون نسبة كبيرة منها للتأجير ، وذلك لمواجهة اختلال التوازن في الأجل القصير ، وإدخال المنافسة في سوق «السكن بالإيجار» مما يؤدي إلى تخفيض الإيجارات إلى مستوى يتناسب مع العلاقة بين الإيجار ورأس المال . بالإضافة إلى ذلك فإن تواجد قطاع سكني حكومي بالإيجار سيخفف من الضغط الناجم عن تزايد الطلب في فترات معينة على المساكن من جانب غير الكويتيين .

الإطار السابق يحدد علاقات متناسقة بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة ، بين دور القطاع العام ودور القطاع الخاص ، بين متطلبات ذوي الدخل المحدود ومتطلبات ذوي الدخول الأخرى ، في ظل نظام قائم على حرية الفرد في الاختيار ، وبخاصة في أهم متطلباته الحياتية ألا وهو «السكن» .

* * *

إطار اقتصادي اجتماعي لتحديد الحجم والتشكيل الأمثل للعمالة والسكان

إن هذه الدراسة تطرح سؤالين على درجة كبيرة من الأهمية من وجهة نظري ، بل إني لا أبالغ إن قلت إن هذين السؤالين يمثلان مقدمة حتمية وضرورية لمؤتمر كالذي يبحث ويناقش شؤون ومستقبل التخطيط ومستقبل الكويت تجاه مشكلة وصلت إلى درجة كبيرة من التعقيد ، وخطورتها في الحاضر والمستقبل لا تخفى عليكم .

❖ **والسؤالان هما:**

أولاً : ما هو حجم الاحتياجات السكانية للكويت في المستقبل التي تحقق بنية اقتصادية متوازنة في المقام الأول؟ أو بعبارة أخرى ما هو الحجم الأمثل للسكان من وجهة النظر الاقتصادية التي تتبنى هيكلاً اقتصادياً متوازناً وهيكل عمالة متوازناً !؟

في رأيي ، إن محاولة الإجابة عن هذا السؤال أمر حتمي وضروري ، إذ إنه يمثل البداية لمؤتمر كهذا ، وبدونه يدور حوارنا في فراغ ، ويدخل في متاهات المناقشات النظرية ، وإنني أقترح إطاراً متواضعاً لمحاولة الإجابة عن المشكلة ، تكون مجالاً لتبادل وجهات النظر للدراسات الأخرى ، وقد شبهت هذا الإطار بأداة للتشخيص ، ومنه ننطلق لنضع أيدينا على مواضع الألم حتى يمكن المعالجة على أساس علمي سليم .

السؤال الثاني : الذي تتطرق له الدراسة يتعلق بالتكوين السكاني ، أي توزيع السكان بحسب الجنسية . فالأمر في الكويت لا يجب أن يقتصر على مجرد تحديد الحجم الأمثل للسكان الذي يتفق مع الأهداف الاقتصادية ، بل يجب أن يتطرق إلى مكونات هذا الحجم الأمثل ، نظراً لأهمية التوافق الاجتماعي والاستقرار السياسي في ظروف انخفضت فيها نسبة الكويتيين بدرجة كبيرة وتزايدت فيها نسبة الأجانب غير العرب ، حتى وصلت نسبة الآسيويين وحدهم إلى السكان الكويتيين حوالي ٣٦٪ وفقاً لإحصاء عام ١٩٨٠ ، وقد علمتنا تجارب الدول أن الرخاء الاقتصادي واستمرار مستوى الدخل لابد أن يعتمدا على ظروف اجتماعية تتسم بالتوافق وظروف سياسية تتسم بالاستقرار . وأن انعدام التوافق والاستقرار يهدد ليس فقط الرخاء الاقتصادي وإنما الكيان والوجود للدولة ، وفي ظل انخفاض الإيرادات النفطية للكويت تصبح أهمية التوافق الاجتماعي والاستقرار السياسي من أهم أهداف أي خطة تتبعها الدولة . .

فإذا أخذنا هذين السؤالين ، الحجم الأمثل للسكان والتكوين الأمثل للسكان ، فإن الحجم الأمثل للسكان هو السؤال الأكثر انتشاراً في الكتابات النظرية ويحتل بدرجة كبيرة من الأهمية كثيراً من الحالات التطبيقية ، فالدراسات النظرية ركزت في الغالب على تلك الحالات التي تتسم بالوفرة النسبية للسكان والزيادة المطردة والتي لا تتناسب مع الموارد المتاحة ، والحجم الأمثل للسكان في تلك الحالات

يعني تخفيض الزيادة في السكان ، الوضع في الكويت وغيرها من الدول ذات الظروف المشابهة ، يختلف ، حيث إن الكويت تعاني من الندرة ، وفي مواجهة تلك الندرة يزداد الاعتماد على الأيدي العاملة المستوردة ، لمواجهة حركة الاقتصاد ، مع التزايد المستمر في ذلك القطاع يصبح السؤال الثاني على درجة كبيرة من الأهمية ، ويصبح التشكيل السكاني على درجة كبيرة من الأهمية من حيث التوزيع بحسب الجنسية ، حتى يتحقق التوافق الاجتماعي والاستقرار السياسي ، حيث إن أهميتهما قد تفوق أهمية الأهداف الاقتصادية البحتة . ومع أهمية التشكيل السكاني في الكويت ، فإن اختيار الإطار الذي تعالج في ظله المشكلة يحتل درجة كبيرة من الأولوية ، ويتطلب الحذر وألا ينظر إليه بصورة عاطفية ، والمنطلق هو العلاقة بين الإنتاج والعمالة والسكان ، وهذا هو الإطار الذي قدمته في هذه الدراسة ، وعلى وجه التحديد فللدراسة ثلاثة أهداف :

أولاً : اقتراح إطار يتناول موضوعي الحجم الأمثل للسكان والعمالة ، والتكوين الأمثل للسكان والعمالة ، هذا الإطار يتسم بالواقعية ، أي يتفق مع ظروف الكويت ، ويكون قائماً على أسس نظرية سليمة .

ثانياً : محاولة تطبيق الإطار المقترح للوصول إلى تقديرات مبدئية لكل من الحجم الأمثل والتطور المتوقع للسكان والعمالة ، ومن ثم حجم الفجوة في عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٠ مستخدمة بيانات ١٩٨٠ كأساس .

ثالثاً : التركيز على الفجوة ، واقتراح سياسات لسدها مع التركيز على التجنيس والإقامة للعرب بصورة خاصة .

ولأغراض التحليل أعرّف المجتمع الكويتي تعريفاً موسعاً يغطي كل السكان الذين يعيشون في الكويت في الوقت الحالي ، بغض النظر عما إذا كان في نيتهم البقاء والاستقرار أم يعتبر وجودهم وقتياً . والحجم الأمثل للسكان ارتكازاً على المعيار الاقتصادي بأنه ذلك الحجم الذي يتفق مع تحقيق توازن في هيكل البنية الاقتصادية ، وتوازن في هيكل العمالة هو ذلك الحجم الذي يتناسب مع الحد الأقصى للإنتاج الكلي المعتمد على الإنتاج الداخلي غير النفطي ، ويحقق في الوقت نفسه أقصى درجة من التوازن في هيكل العمالة ، معتمداً على أقل نسبة من العمالة الأجنبية .

وأسلوب الدراسة يعتمد إطاراً نظرياً يتخذ العلاقة بين الإنتاج والعمالة والسكان كأساس ، وبناء على هذا الإطار استخدم نموذجاً رياضياً أمثل يحدد الإطار التنموي للكويت في الأجل الطويل . والدراسة تعتمد على استخدام نموذج يمثل الأهداف الاقتصادية للكويت في الأجل الطويل ، وتتمثل في بناء هيكل اقتصادي متوازن معتمد على القطاع الداخلي غير النفطي ، وتحقيق أكبر تخفيض ممكن في نسبة العمالة الأجنبية ، ويتضمن النموذج العلاقات الاقتصادية الرئيسية التي تتحكم في حركة الاقتصاد الكويتي وتطوره ، منها علاقة الإنتاج ، العمالة ، رأس المال وعلاقات الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار

وتركيب العمالة من ناحية النوع والجنس ، بالإضافة إلى علاقات حركة تبين التراكم الرأسمالي ، وتراكم الثروة في الخارج ، والنموذج له أربع وسائل .

ولقد تم تطبيق النموذج على أساس عدة افتراضات تتعلق بمعدل النمو المرغوب فيه للإنتاج الكلي والإنتاج الداخلي غير النفطي ، والتقدير السنوي الصافي في العمالة الأجنبية ، وفي نسبة مساهمة المرأة الكويتية بالعمل ، والاستثمار المرغوب فيه ، في القطاع الداخلي غير النفطي ، وفي الإنتاج النفطي ، وافتراضات أخرى تتعلق بسعر النفط ، والزيادة في الإنفاق الحكومي ، والزيادة في السكان من الإناث الكويتيات ، والزيادة في العمالة من الذكور .

وبتطبيق النموذج تم الحصول على تقدير مبدئي للحجم الأمثل للعمالة قدر «٥٩٢, ١٢٤» عاملاً لعام ١٩٨٥ و«٤٩٢, ٦٧٣» عاملاً في عام ١٩٩٠ .

ولتحديد الحجم الأمثل للسكان نستخدم تقديرات الحجم الأمثل للعمالة المشار إليه أعلاه ثم نحدد مسار نسبة المساهمة في قوة العمل خلال الفترة حتى سنة ١٩٩٠ ، وسأطبق نسبة المشاركة في العمل الكلية النسبية للكويتيين وغير الكويتيين ، واعتماداً على العلاقة المعروفة بين الدخل ونسبة المساهمة في سوق العمل خلال المراحل المختلفة للتنمية ، افترض أن نسبة المساهمة الكلية لسنتي ١٩٨٥/ ٩٠ ستبقى على ما هي عليه لسنة ١٩٨٠ أي «٣٥, ٦٪» حسب

الإحصاءات الأخيرة . وتم التوصل للتقديرات المبدئية للحجم الأمثل للسكان ، عن طريق قسمة الحجم الأمثل للعمالة على نسبة المساهمة «في العمل» وعلى هذا الأساس فإن التقدير المبدئي للحجم الأمثل للسكان هو ٢٧٠ ,٦٦٣ ,١ نسمة في سنة ١٩٨٥ و «٨٠٣ ,٨٩١ ,١» نسمة في سنة ١٩٩٠ .

ولتقدير الفجوة لابد من تحديد التطور المتوقع في العمالة والسكان من الكويتيين ، حيث افترض استمرار الظروف الحالية ، سواء بالنسبة للزيادة السكانية أو المساهمة في العمل حتى سنة ١٩٩٠ ، ومنها ينتج التقدير المبدئي للعمالة الكويتية الكلية لسنة ١٩٨٥ وتقدر بـ «٢٠١ ,١٤٩» عامل وفي سنة ١٩٩٠ تتمثل العمالة الكلية الكويتية بـ «٠٣١ ,٢٢٠» عاملاً . ومن تقديرات العمالة المتوقعة ونسبة المساهمة في العمل بالنسبة للكويتيين «٩ ,٣١٪» يمكن استنتاج التقدير المتوقع للسكان الكويتيين ليصل «٦٠٥ ,٧٣٨» نسمة سنة ١٩٨٥ ، و«١٠٥ ,٩٦٤» نسمة سنة ١٩٩٠ .

والأرقام المشار إليها سابقاً بالنسبة للعمالة ومن ثم السكان يمكن النظر إليها على أن تقديرات أرقام الحجم الأمثل تمثل الطلب المرغوب فيه ، بينما التقديرات للكويتيين المتوقعة تمثل العرض المتوقع المتاح ، وواضح أن هناك فجوة بين الطلب المرغوب فيه والعرض المتاح ، سواء كان بالنسبة للعمالة أو السكان . حيث تقدر الفجوة في العمالة بـ «٨٢٣ ,٤٤٢» عاملاً سنة ١٩٨٥ وتمثل ٧٥٪ من الحجم الأمثل

للعمالة ، وفي سنة ١٩٩٠ تقدر «٤٥١ ,٤٥٣» وتمثل ٦٧٪ من الحجم الأمثل للعمالة . هذا الانخفاض النسبي في الفجوة يعود إلى أن هذه التقديرات قائمة على أساس أن الدولة ستتبع خطة مدروسة ومنفذة ويمكن لكم أن تتصوروا ماذا ستكون عليه الحال بالنسبة للإنتاج والعمالة والسكان إذا استمرت الحال على ما هي عليه الآن ، وانعكاس الفجوة في العمالة على السكان يتمثل في فجوة سكانية تقدر بـ «٦٦٥ ,٩٢٤» نسمة لسنة ١٩٨٥ وتمثل ٥٦٪ من الحجم الأمثل للسكان ، وتقدر بـ «٦٩٨ ,٩٢٧» نسمة سنة ١٩٩٠ وتمثل ٤٩٪ من الحجم الأمثل للسكان ويرجع هذا الانخفاض النسبي في الفجوة السكانية لافتراض الجهود التنموية للدولة .

الآن كيف تتم معالجة الفجوة؟ هناك طريقان لذلك : أولهما سهل وهو يتلخص في استيراد العمالة الأجنبية ، بغض النظر عن النتائج المترتبة على ذلك من ناحية التوافق الاجتماعي أو الاستقرار السياسي . ثانيهما وهو اتباع سياسة مدروسة تبدأ باتخاذ خطوات إيجابية لتحسين نسبة المساهمة في العمل بالنسبة للكويتيين عموماً ، وتحسين الكفاءة الإنتاجية وإدخال التكنولوجيا الحديثة ، ثم تحديد نسبة منخفضة للأجانب «غير العرب» . فمثلاً لو افترضنا زيادة مساهمة الذكور إلى ٤٠٪ سنة ١٩٨٥ وزيادة مساهمة المرأة إلى ١٩٪ وتحسين الكفاءة الإنتاجية بنسبة ١٠٪ وتحديد نسبة الأجانب من الأوروبيين والأمريكيين «٥ ,١٪» وتخفيض نسبة الآسيويين من «٨ ,٢٥٪» سنة ١٩٨٠ إلى

١٠٪ على الأكثر ، وتحسين نسبة مساهمتهم في العمل لتصل إلى ٤٣٪ ، انخفضت الفجوة العمالية إلى «٢٨٣, ١٥٧» عاملاً وتمثل ٥٢٪ من الحجم الأمثل للعمالة وينعكس ذلك على انخفاض في الفجوة السكانية لتمثل «٤١, ٧٪» من الحجم الأمثل ، أي إن نسبة الكويتيين ستصل إلى «٥٨, ٣٪» أما ما تبقى من الفجوة فيعتمد منطقياً على العمالة العربية .

غير أن الأمر ليس موضوع أرقام فقط ، إذ لابد أن نأخذ في الاعتبار بالنسبة لحجم العمالة العربية فإنه سيأخذ في الانخفاض لتلبية احتياجات التنمية في الدول العربية المصدرة للعمالة . كذلك يجب أن ينظر إلى العمالة والسكان العرب كعامل من عوامل تحقيق التوازن في هيكل العمالة والسكان في الدول الخليجية ، ومن هنا يصبح الشعور بالاستقرار ومن ثم الانتماء من أهم دوافع الاستمرارية وتحسين الإنتاجية بالنسبة للعرب المقيمين في الكويت . وهنا فإن الحاجة الملحة للاقتصاد الكويتي وللكيان الكويتي ، هو أن تتبنى الدولة سياسة أكثر موضوعية بالنسبة للتجنيس والإقامة ، إذا عرفنا أن نسبة العرب المقيمين في الكويت ١٥ سنة فأكثر هي ٩ ,٢٢٪ في سنة ١٩٨٠ أي إن عددهم ٨٥٦ ,٨٤ نسمة فلو طبقنا قوانين الدول الأكثر تزمتاً بل وتعصباً على هؤلاء لاستحقوا اكتساب الجنسية ، أي إن الأمر لا يجب أن يكون موازياً كما هي الحال الآن في الكويت بل إنه وجوبي متى توافرت شروط الإقامة «السير والسلوك» . . إلخ . دون التقيد بحد

عددي أقصى . وأنا من أشد المتحمسين والداعين لمنح الجنسية الكويتية لأبناء البادية وقوات الجيش والأمن وللعرب متى استوفوا شروط الإقامة ، فإذا طبقنا هذه النسبة على التقدير بالنسبة للعمالة والسكان لكان عدد السكان العرب الذين من حقهم كسب الجنسية «١٥٨, ٩١٣» نسمة سنة ١٩٨٥ .

ولا شك أن البداية تكون في إعادة النظر في قانون الجنسية ، إذ إن انقضاء سنين طويلة على هذه القوانين موضع التطبيق قد كشف إلى حد كبير مدى القصور في القانون في متابعة احتياجات المجتمع الكويتي .

وألخص هنا بعض نواحي القصور وأرى أن الجنسية حق مكتسب لمن عاش في الكويت أكثر من ١٥ سنة .

❖ **عيوب قانون الجنسية:**

١ - إن القانون حدد مدة طويلة للإقامة وهي ١٥ سنة من تاريخ نشر القانون وليس من تاريخ بدء الإقامة .

٢ - مع توافر شروط الإقامة فإن حق الحصول على الجنسية مع توافر باقي الشروط ليس حقاً مكتسباً ، بل يبقى الأمر مرهوناً برأي اللجان ورأي مجلس الوزراء . والوزير يملك بمطلق إرادته إعطاء الجنسية دون توافر أي شرط حسب المادة الخامسة . . إذا كان طالب الجنسية قد أدى للبلاد خدمات جليلة ، وهذا تعبير مطاط .

٣ - إن تشديد المشروع في شرط توالي الإقامة ليس له ما يبرره .

٤ - حرم القانون الكويتي على طالب الجنسية حق الانتخاب أو الترشيح أو التعيين في أي هيئة نيابية إلا بعد مرور عشرين سنة على اكتسابه الجنسية ، معنى ذلك أنه سيصل إلى صندوق الانتخاب بعد هذه القيود على عكازين ، وقد وصل إلى سن الشيخوخة .

٥ - من الناحية الإنسانية لا يوجد أي معنى للتفرقة بين الجنسية الأصلية والمكتسبة فيما يتعلق بالحقوق ، إذ إن المتجنس يقوم بواجباته غير منقوصة .

٦ - في المرحلة الحالية التي يتم فيها الانتقال من سياسة متزمتة إلى سياسة أكثر واقعية يجب النظر إلى السماح بازدواج الجنسية ، وخاصة بالنسبة لمواطني الدول العربية التي تسمح قوانينها بذلك ، مثل العراق ، مصر ، لبنان ، ولا شك أن إصلاح قانون الجنسية يتطلب بطبيعة الحال إعادة النظر في قانون الإقامة وقانون العمل بحيث يتبع مبدأ التدرج من التصريح بالعمل سنوياً إلى الإقامة المحدودة ومنها إلى الإقامة التلقائية ثم حق الطلب للتجنيس ، وأخيراً الحق التلقائي للتجنيس متى استوفيت الشروط اللازمة لذلك .

ومن ناحية أخرى لابد أن تتبع سياسات تؤثر مباشرة في حجم السكان من ناحية ، وسياسات تؤثر في نسبة المساهمة في العمل ،

وتشجع في الدخول لسوق العمل والاستمرار فيه ، وسياسات تتعلق بتحسين الكفاءة الإنتاجية وإدخال التكنولوجيا الحديثة .

وأخيراً هناك سؤال أود أن أطرحه ، وهو يتعلق بالإطار الذي قدمته لتحديد الحجم الأمثل للسكان . وهو أنه إطار جزئي يعتمد أساساً على المعيار الاقتصادي وهو هيكل اقتصادي متوازن وهيكل للعمالة متوازن . والسؤال هنا هو كيف نصل إلى إطار عام لتحديد الاحتياجات السكانية للكويت ، يشمل المعيار الاقتصادي الذي ذكرته بصورة دقيقة ويدخل في الاعتبار النواحي الأمنية والاستراتيجية . إطار يتسم بالواقعية والدقة قابل للتطبيق ويمكن المخططين على أساسه من وضع الخطط التفصيلية؟ . . وبما أن الإطار العام لا يمكن تحديده دون رؤية واضحة من واضعي السياسة وهم بيننا اليوم ، فالأمل أن نسمع آراءهم .

* * *

مشاكل الاقتصاد الكويتي

كان الاجتماع يدور حول الاقتصاد الكويتي ، ومن موقع المواطنين الغيورين على وطنهم ، كان النقاش موضوعياً صادقاً بناء ، نابعاً من غيرة المواطن على أعز ما يملك ، ألا وهو الوطن .

لم نكن في يوم من الأيام ننتقد أحداً بالذات ، ولم يكن الوطن ملكاً لأحد بالذات ، لكنه ملك الجميع ، ومسؤولية الجميع . إنه انتقاد بنّاء يعالج المشاكل ، كل من موقعه ويقدم الحلول المتواضعة . وكل ما نصبو إليه هو وطن سليم واقتصاد متوازن مستقر .

ولا أحد ينكر أن عصر النفط قد أفرز سلبيات غيرت عادات اجتماعية كثيرة ، وأوجدت أنماطاً استهلاكية شرهة وجديدة . فلو نظرنا حولنا لحياتنا البيتية وحياتنا اليومية ، لأدركنا كم من السلبيات أضفتها ثروة النفط علينا من اتكالية وتعال وبذخ وإسراف ، نحاول الآن بقدر الإمكان التخلص منها . هذا على مستوى الفرد ، أما على مستوى الاقتصاد فإن هناك سلبيات كثيرة لعدم وجود التخطيط ، وغياب السياسات واضحة المعالم . ومن أهم هذه السلبيات الاقتصادية :

أولاً: هيكل السكان غير متوازن:

إن المشكلة السكانية في الكويت تختلف عما تواجهه دول أخرى . والمشكلة السكانية تعني ازدياد السكان في دول تتسم بالوفرة النسبية للسكان ، وهي زيادة مطردة لا تتناسب مع الموارد المتاحة وفي تلك الحالات يكون علاج المشكلة بتخفيض الزيادة في السكان . أما الوضع في الكويت وغيرها من الدول ذات الظروف المشابهة فيختلف ، حيث إن الكويت تعاني من الندرة ، وفي مواجهة لتلك الندرة يزداد الاعتماد على الأيدي العاملة المستوردة لتسيير عجلة الاقتصاد . . والمشكلة في الكويت ليست تزايد السكان ، ولكن عدم وجود عدد كاف من السكان للقيام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ومن هنا كان الاعتماد على الهجرة الخارجية كوسيلة لزيادة السكان . ولكن هذه الهجرة تصحبها بعض المشاكل ، منها صعوبة اندماج المهاجرين في المجتمع . كما أن هذا العدد من السكان ليس مصدراً مضموناً للدولة ، ولذلك فإن الدول التي تسعى لزيادة سكانها تعتمد في ذلك على رفع معدلات المواليد بالدعاية والتوعية أو المساهمة الإيجابية . كما أن بعض الدول لجأت إلى منع الدعاية لوسائل منع الحمل وفرض ضريبة على العزاب والممتنعين عن الإنجاب ، وفرض عقوبات على الإجهاض غير القانوني ، وتخصيص قروض مغرية للزواج ، وتخفيض إيجارات المساكن مقابل إنجاب الأطفال إلى جانب حوافز أخرى غير ديمغرافية .

وقد أدى الاعتماد على الهجرة الخارجية لزيادة السكان في

الكويت إلى ظهور بعض السلبيات ، أهمها حدوث خلل ملحوظ في الهيكل السكاني يتمثل في أن الكويتيين أصبحوا يمثلون أكبر الأقليات في المجتمع الكويتي ، وهي أقلية تتناقص نسبتها مع مرور الزمن . ولو نظرنا إلى تعداد السكان الأخير لأدركنا ذلك فقد انخفضت نسبة الكويتيين من ٤٧٪ عام ١٩٧٠ إلى ٤١,٧ سنة ١٩٨٠ ومن المنتظر ألا تزيد نسبة الكويتيين عن ٣٠٪ من مجموع السكان عند نهاية القرن العشرين ، إذا استمرت السياسات الاقتصادية والاجتماعية الحالية ، مما يشكل خطراً جسيماً يتمثل في ذوبان الشخصية الكويتية .

كذلك لو أخذنا التشكيل السكاني لاتضحت لنا الخطورة التي ينطوي عليها هذا التشكيل ، لتعدد الجنسيات والثقافات والميول ، إذ إن الآسيويين وحدهم يشكلون ما يقارب ٣٨٪ من حجم السكان من الكويتيين ، وهنا تتضح أهمية التوافق الاجتماعي ، والاستقرار السياسي في الكويت ، حيث إن أهميتها قد تفوق أهمية الأهداف الاقتصادية البحتة .

وهنا تظهر الحاجة الملحة لمعرفة حجم الاحتياجات السكانية للكويت في المستقبل ، التي تحقق بنية اقتصادية متوازية ، أي الحجم الأمثل للسكان حسب خطة واضحة المعالم .

ثانياً: هيكل العمالة غير متوازن:

تشكل القوى العاملة الوافدة نسبة كبيرة من العمالة ، فتصل

نسبتها إلى أكثر من ٧٠٪ لكل من عامي ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ . وتصل نسبة مساهمة الكويتيين في العمل عام ١٩٨٠ إلى ٣ ,١٨٪ أي إنها انخفضت عن ٧ ,٢٢٪ عام ١٩٥٧ . وكذلك يلاحظ تناقص ملحوظ في مشاركة قوة العمل بالنسبة لغير الكويتيين ، إذ انخفضت من ٧ ,٦٦٪ عام ١٩٦٥ إلى ٩ ,٣٨٪ عام ١٩٨٠ . ويرجع ذلك إلى زيادة الإعالة «التزاوج والاستقرار وجلب المهاجر لأولاده وأسرته» مما سبب ضغطاً على المرافق الصحية والتعليمية وغيرها .

ومع زيادة القوى العاملة الوافدة انخفضت نسبة العمالة الكويتية بوجه عام . وقد ظهرت سلبيات كثيرة نتيجة الاعتماد الكبير على قوة العمل غير المحلية ، منها ارتفاع نسبة الآسيويين في حجم العمالة الوافدة إلى الكويت ، وقد فاقت العمالة العربية في السنوات الأخيرة . وهذا يؤثر على «عروبة» الكويت كما يؤثر على «كويتية» الكويت . وكذلك ظهور البطالة المقنعة بين الكويتيين والوافدين في قطاع الخدمات . وقد أدى تدفق العمالة الوافدة إلى تركز العمالة الكويتية في نشاط خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية . وكذلك نلاحظ أن إنتاجية العمالة الكويتية منخفضة رغم محدودية السكان ووفرة رأس المال . .

وتعاني العمالة الوافدة من عدم الاستقرار النفسي ، ويعود ذلك إلى سياسات تتبعها الكويت تجاه الوافدين تؤدي إلى شعورهم بالاغتراب الدائم في المجتمع الكويتي . وقد أثرت حالة عدم الاستقرار

سلبياً على سلوك العمالة الوافدة ، ومن ثم إنتاجيتها .

وبجانب كل السلبيات التي ذكرتها آنفاً تظهر مشكلة أخرى وهي تعدد مصادر العمالة وتركزها بين الذكور ، مما أدى إلى عدد من الآثار السلبية بالنسبة للمجتمع الكويتي ،منها ظهور قيم اجتماعية جديدة تخالف قيمنا وتقاليدنا وتراثنا ، وزيادة انتشار الجرائم ، وتزايد حدة الصراعات السياسية والاجتماعية بين الجماعات المختلفة .

ولذلك فعلى الدولة أن تتبنى سياسة رشيدة في استيراد العمالة الوافدة واضعة في الاعتبار «كويتية الكويت وعروبة الكويت» . وأن ترفع كفاية ونوعية العمالة الكويتية بالتدريب والتطوير لتحل محل العمالة الوافدة ، مع الاستفادة استفادة فعلية من العمالة الوافدة المتوافرة في الكويت وإدخال التكنولوجيا الحديثة ، وزيادة مساهمة المرأة بوجه خاص ، وزيادة مساهمة العمالة الكويتية والعربية بوجه عام ، والاستفادة من العمالة العربية الموجودة في الكويت بمنحها مزيداً من الاستقرار حتى ترتفع إنتاجيتها ، وإحلال العمالة العربية محل العمالة الأجنبية ، والحد من معدل زيادة العمالة الكلية مستقبلاً . وأن ترتبط هذه السياسة بسياسة التعاون مع الدول العربية المصدرة للعمالة ، لتوفير احتياجات الكويت من العمالة الماهرة ، وذلك بالاستثمار في الطاقة البشرية سواء في الكويت أو في الدولة المصدرة للعمالة ، واستيعاب قوة العمل العربية على المستوى العربي ، بجانب إنشاء معاهد التدريب المهني والفني في الدول المصدرة .

وعلى الدول المستوردة للعمالة العربية ، كالكويت ، أن تأخذ على عاتقها إرسال البعثات للتخصص في الخارج ثم العودة للعمل في الكويت ، على أن يكون ذلك بناء على خطة واضحة لاحتياجاتها . وضرورة إنشاء بنك معلومات على مستوى الدول الخليجية يتعلق بالعمالة المطلوبة ، حسب التعليم والكفاءة والخبرة ، في إطار خطة شاملة للعمالة في منطقة الخليج ، للتنسيق بينها وتوحيد الأجور والمرتبات وقوانين العمل .

ثالثاً: هيكل الاقتصاد غير متوازن:

الاقتصاد الكويتي كان ولا يزال اقتصاداً غير متوازن الهيكل ، يعتمد في المقام الأول على مادة أولية قابلة للنفاد ، وذا عمر تجاري محدود هي النفط ، الذي يمثل المصدر الأول للدخل . فالعائدات النفطية تمثل الجزء الأكبر من الدخل القومي ، ودخل الحكومة ، والإيرادات الخارجية . ومثل هذا الاعتماد الكبير على النفط ينطوي على مخاطر كثيرة في المدى القصير والطويل معاً . .

فعلى المدى القصير فإن انخفاض أسعار النفط ، والطبيعة الموسمية للطلب عليه ، مع ظاهرة الانخفاض المستمر في الطلب العالمي في الآونة الأخيرة ، وحساسيته للأحداث السياسية الإقليمية والدولية ، والتغيير في أسعار التبادل ولا سيما الدولار ، كل ذلك يؤدي إلى آثار سيئة على الاقتصاد القومي .

أما على المدى البعيد فعلينا أن نواجه حقيقة أن انتهاء عصر النفط قد يكون أقرب مما نتصور ، وعلينا بالتفكير جدياً الآن ، بمستقبل الاقتصاد الكويتي فيما بعد عصر النفط ، وأن نضع في الاعتبار الجهود والاستثمارات الكبيرة في مجال الطاقة البديلة للنفط .

أما المصدر الثاني للدخل فهو الدخل المستمد من الاستثمارات الخارجية الذي يغطي بالكامل قيمة الواردات ، ويعتبر مصدراً مهماً للغاية ، وقد يحل محل عائدات النفط من حيث الأولوية إلا أنه معرض لقدر كبير من التقلبات .

ومن هذا أخلص إلى أن الاقتصاد الكويتي يعتمد على مصدرين للدخل ، هما : النفط والدخل من الاستثمارات الخارجية ، وكلاهما عرضة للتقلبات ، وخارج نطاق صانعي القرار . .

ولذا فإن من الضروري البدء ببناء قطاع داخلي غير نفطي قادر ومكمل وبديل للقطاع النفطي ، أي تنويع وتوسيع القاعدة الإنتاجية والاستثمار في القطاع الصناعي ومساندته ودعمه ، وتوفير جميع أنواع المساندة للاستثمار في القطاعات الأخرى من خلال خطة متوازنة للربط بين الاستثمارات في كل القطاعات . كذلك فإن الحماية مطلوبة لتدعيم الصناعات الوليدة ، حتى تستطيع أن تقف على قدميها أمام المنافسة في الظروف العادية ، ولكن الدعم والحماية المستمرين هما عبء لا فائدة منه ، لأن الصناعة التي تحتاج إلى دعم مستمر هي في الواقع عبء على الاقتصاد .

وكذلك يجب النظر إلى قطاع الخدمات المالية بعين الاعتبار ، والعمل على تطويره في المستقبل ، وتوفير أساس المستقبل عن الفوائض المالية للمنظمة ، لأن المنظمة العربية في المستقبل ستحتاج إلى خدمات مالية ، وهذا يستدعي القيام بإنشاء مؤسسات مالية متخصصة تعرف ظروف واحتياجات القطاعات والمناطق المختلفة ، ولها خبرة في الدول العربية ، وتوفر الضمانات والمعلومات اللازمة .

هذا ومع وجود النفط والفوائض المالية ، فإن سياسة التصنيع في الكويت تكون مرتبطة مع سياسة التصنيع والتنمية في الدول العربية . وتقوم الخدمات المالية بدور حلقة الوصل بين التصنيع المحلي وسياسة الاستثمار الخارجي . .

رابعاً: سياسة التوظيف العام:

إن من أهم مشاكل العمالة في الكويت ، هي مشكلة التوظيف العام ، حيث إن المشاركة في الدوائر الحكومية لا تتعدى المشاركة الشكلية في كثير من الأحوال ، إذ إن المواطن الكويتي ينظر إلى الوظيفة العامة على أنها حق يرتب له دخلاً عن طريق الدولة . دون الالتزام بأداء عمل مقابل ذلك ، بل إن الكويتيين يعتمدون على العناصر الوافدة في أداء العديد من المهام الموكلة إليهم . كذلك فإن مساهمة الكويتيين في العمل أقل مساهمة كما بيّنت سابقاً ، وهذه السياسات جعلت منهم اتكاليين غير مقدرين العمل كقيمة .

ولذلك فعلى الدولة أن تنظر إلى سياسة التوظيف العام نظرة جدية ، إما بإلغائها لأنها أدت إلى كثير من الآثار السلبية وخاصة في مجال الإنتاجية ، وأفرزت سياسة التوظيف قيماً سلبية ، وحطمت الحافز والابتكار والطموح في داخل الإنسان الكويتي وجعلته اتكالياً ، وإما بالعمل على إصلاحها .

وإعادة التوازن بين القطاعات المختلفة للاقتصاد ، فيما يتعلق بالعمالة ، بهدف تخفيض العمالة في قطاع الخدمات ، وفي هذا الصدد من المفيد الاستفادة من تجارب الدول ، عن طريق إعادة النظر في سياسة الأجور والمرتبات بحيث تعطي حوافز كافية لجذب العمالة إلى القطاع الإنتاجي . وكذلك سياسة ترشيد توظيف المواطنين ، كل حسب مؤهله ومهاراته واستعداده لتحمل أعباء الوظيفة المطلوبة ، والنظر في إصلاح التعليم حتى يلبي الاحتياجات الفعلية حاضراً ومستقبلاً للمجتمع ،والاهتمام بالتدريب وإعادة التدريب للقوى العاملة المواطنة على جميع المستويات ، والدخول إلى عصر التكنولوجيا الحديثة ، وتعريف القوى العاملة بأسرارها ، وإعطائها الفرصة للاستيعاب والتطبيق ، والفصل بين ما يجب أن يحصل عليه المواطن الكويتي من امتيازات بحكم كويتيته ، وبين ما حصل عليه من دخل ، وذلك عن طريق إسهامه بقوة العمل ، لذا لا يجب أن يكون هناك تمييز بين المواطن والوافد من حيث الحقوق والواجبات ، مع إعادة النظر في الارتباط بين التعليم والوظائف الحكومية ، والدرجات المالية ، وعلى الدولة كذلك تشجيع مجالات العمل المختلفة ، وتمويل

مجالات العمل المهني والعمل الحر وتشجيعها .

خامساً: عدم وجود سياسة اقتصادية واضحة المعالم:

إن أي سياسة اقتصادية واضحة ، لابد أن تتسم بالواقعية حتى تكون فعالة ، ومن هذا المنطلق ، فإن الإنفاق الحكومي سيظل أهم مصادر السيولة في الكويت ، وهذا الإنفاق سيستمر ولفترة طويلة في الاعتماد أساساً على الإيرادات النفطية أو الإيرادات من الاستثمارات الخارجية أو عليهما معاً ، ومن خلال قنوات الإنفاق الحكومي على الأجور والرواتب والمساعدات واستملاك الأراضي ومشتريات الحكومة والمشاريع الإنشائية ، وتدفقت عائدات الثورة النفطية على الأفراد ، مما أدى إلى ارتفاع الدخل الفردي بشكل متفاوت . وقد ارتفع الإنفاق الاستهلاكي النهائي إلى ٣٦٠٠ مليون دينار والإنفاق على تكوين رأس المال ارتفع خلال المدة نفسها إلى ١٠٧٣ مليون دينار . ولم يكن هذا الارتفاع في المستوى المكلف من الاستهلاك ، نتيجة ارتفاع القدرات الإنتاجية للمجتمع ، ولكن نتيجة تدفق الثروة النفطية ، في ظروف كانت ملائمة لتسويقها دولياً . ولكن المشكلة أصبحت أكثر تعقيداً ، إذ إن وضع الاستهلاك أصبح عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد القومي وهو عبء يتزايد . فمن نتائج التطور الاقتصادي في الكويت ، أنها خلقت أنماطاً استهلاكية ثابتة وشرهة ، كذلك فإن الاستهلاك الحكومي في تزايد مستمر ، نتيجة لتلبية الخدمات اللازمة للاستهلاك الخاص من جهة ، ومن جهة أخرى فإنه مرتبط بعوامل سياسية .

ولذا فإن الاقتصاد يواجه تحدياً كبيراً ، في مواجهة تزايد الطلب على الإنفاق الاستهلاكي ، والتكوين الرأسمالي بمعدلات كبيرة ، وقد كان عام ١٩٨١ سبعة أضعاف ما كان عليه سنة ١٩٧٠ .

وفي هذه الظروف بالذات بعد انخفاض إيرادات النفط واحتمال انخفاض الإيرادات من الاستثمارات الخارجية ، فإن أهمية السياسة المالية في الكويت أصبحت ضرورة ، خصوصاً أنها تعتمد على الإنفاق الحكومي من خلال القنوات المختلفة للإنفاق ، والمحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي ، هو الإنفاق الحكومي ، فبواسطة ضخ القوة الشرائية في الاقتصاد القومي ، وسياسة الإنفاق في الكويت محكومة دائماً بحجم الدخل من النفط ، ولم تكن محكومة بالقدرة الاستيعابية والآثار التي تنعكس على النشاط الاقتصادي ككل .

ومن الآثار السلبية التي يعاني منها الاقتصاد القومي نتيجة لسياسة الإنفاق في السنوات الأخيرة ، التضخم ، وزيادة العمالة الأجنبية وهامشية دور العمالة الكويتية ، والتسيب الاقتصادي ، والتقلبات الاقتصادية وأزمة البورصة وما سوق المناخ إلا نتيجة للإنفاق غير المخطط وتراكم الأموال بيد الأفراد ، الذين لم يجدوا قناة إنتاجية يستثمرون من خلالها هذه الأموال الحبيسة .

إن الإنفاق الحكومي هو أهم أدوات السياسة المالية ، ثم إنه في ظروف الكويت يصعب الفصل بين السياسة النقدية والسياسة المالية . وإن أي سياسة اقتصادية واضحة ، لابد أن تتسم بالواقعية ، حتى

تكون فعالة . وفي الواقع ومن هذا المنطلق فلابد للإنفاق الحكومي أن يظل أهم مصادر السيولة ، وأن هذا الإنفاق سيبقى معتمداً ولمدة طويلة ، على الإيرادات النفطية أو إيرادات الاستثمارات الخارجية ، أو عليهما معاً ولكن ليس من المنتظر أن يكون الجانب النقدي من السياسة الاقتصادية له تأثير كبير ، وإن كان لابد من الاستمرار في السياسة التي بدأها البنك المركزي عام ١٩٧٩ في إصدار السندات الحكومية كبداية للسوق المفتوحة .

فإذا ظل الإنفاق الحكومي هو المصدر الأساسي للسيولة فإن البداية نحو سياسة اقتصادية واضحة ، يجب أن تبدأ من جانب المالية العامة ، وذلك عن طريق إدخال نظام ضرائبي سليم يكون مقبولاً ويراعي العدالة الاجتماعية ويبدأ بذوي الدخول الكبيرة ، ليس لمجرد زيادة إيرادات الدولة المتناقصة من النفط ، ومشاركة الفرد وإحساسه بالمسؤولية العامة ، ولكن حتى نستكمل أدوات السياسة الاقتصادية . كما أن الضرائب وحدها لا تكفي ، فلابد من تدعيم الجانب النقدي من هذه السياسة ، وذلك بإعادة النظر في العلاقة بين جميع الأجهزة المشرفة على السياسة النقدية في الدولة ، وتحديد دور واضح لسعر الفائدة ، ودراسة كيفية إخضاع المؤسسات ذات الطابع المصرفي والائتماني ، التي هي خارج إشراف البنك المركزي حالياً ، والإسراع في وضع اللوائح التي تنظم سوق الأوراق المالية .

ومن الأمور الضرورية والأساسية ترشيد الإنفاق الحكومي وربط ميزانية الدولة بخطة التنمية . وعن طريق الميزانية العامة يجب أن تكون

السياسة الاقتصادية مرتبطة بالجهود الإنمائية .

سادسا: سياسة الاستثمار:

إن ارتفاع أسعار النفط في السبعينات أدى إلى زيادة الإيرادات ، وتراكم الأرصدة الخارجية الفائضة ، التي يقدر دخلها عام ١٩٨١ بنحو ٢٥٠٠ مليون دينار وهو يكاد يغطي الواردات ، وأن الدخل من الاستثمارات الخارجية يأتي بعد الدخل من النفط من حيث الأهمية ، ومع تناقص إيرادات النفط نتيجة لانخفاض الأسعار فإن الدخل من الاستثمارات قد يوازي دخل النفط أو يحتل الأولوية .

إن الاستثمارات الخارجية هي الوجه الآخر للنفط ، إذ إن الاستثمارات هي تحويل الثروة النفطية إلى صورة أخرى من الأصول المنتجة ، بينما النفط ثروة في شكل معين في باطن الأرض . ولذا فإن الإيراد المتولد من إنتاج النفط ، يتضمن عنصراً أساسياً من الثروة ، ولذلك فيجب أخذه في الاعتبار على أنه يمثل جزءاً من رأس المال ، وليس من الدخل القابل للتجديد الدوري .

هذا ويجب الأخذ في الاعتبار بصفة عامة أن الاستثمارات الكويتية في الخارج ليست خاضعة للسيادة الكويتية ، ودرجة التحكم فيها من صانعي القرار درجة محدودة ، وهي عرضة للتقلبات في أسعار الفائدة ، مع عدم استبعاد وضع القيود على هذه الاستثمارات من قبل الحكومات الأجنبية . وإن تقليل المخاطر ، يعتمد بالدرجة

الأولى على التنويع من الناحية الجغرافية ، والناحية النوعية للاستثمارات . ومما يلفت النظر في الكويت عدم وجود ارتباط واضح بين سياسة الاستثمار في القطاع الداخلي غير النفطي ، والاستثمارات في الخارج ، ويجب أن يكون الاستثمار في الخارج مرتبطاً باستثمار داخلي حقيقي .

إن قوة الكويت في المساومة بالنسبة للاستثمارات الخارجية مرتبطة بوجود النفط كقوة اقتصادية ، ونحن نعرف ما يتعرض له النفط حالياً من انخفاض في السعر والإنتاج . كذلك فإن معدلات سعر الفائدة في اتجاه الانخفاض ، والعالم يمر بأطول فترة كساد ، ولذلك حان الوقت للاستثمار في الداخل وبناء اقتصادنا ، أي إن الوقت قد حان لعودة جزء من استثماراتنا الخارجية لبناء الاقتصاد .

وأنا أدعو مرة أخرى كما دعوت في مقالة سابقة لإنشاء مجلس أعلى للاستثمار . ولم أقصد هيئة الاستثمار الموجودة حالياً ، وإنما مجلس أعلى للاستثمار يشارك فيه وزراء المال والنفط والتخطيط وأعضاء من مجلس الأمة ورجالات الكويت وأهل الخبرة والمعرفة وأساتذة الجامعات . يضعون الخطوط العريضة للاستثمار في الداخل والخارج ، بناء على خطة مدروسة تربط الاستثمار في الخارج بالاستثمار داخل الكويت ، والاستثمار في المنطقة الخليجية والاستثمار في الدول العربية وكذلك لابد من الربط بين سياسة النفط وسياسة الاستثمارات الخارجية ، لأن عدم الربط بينهما في استراتيجية واحدة

متكاملة يضر بالنفط والاستثمارات الخارجية معاً .

سابعاً: سياسة الإسكان:

مازالت مشكلة الإسكان في الكويت من المشاكل المزمنة والمعقدة ، لأن البرامج والسياسات في الوزارة غير محددة لكنها تتغير وتتبدل باستمرار وقراراتها ارتجالية ، فتارة توزع المساكن وتارة القروض وتارة أخرى الشقق ، ثم يلغى ذلك ، وكذلك هناك ما يعانيه المواطن من طول الانتظار ، كما تتجاهل الوزارة رغبات المواطن واحتياجاته الاجتماعية ، مما يؤدي إلى رفع التكاليف بإدخال بعض التعديلات على المسكن ، ويتحمل المواطن أعباء مادية إضافية ، لأن الوزارة لم تأخذ بعين الاعتبار لعملية الإسكان بأنها عملية اجتماعية ترتبط بعادات وتقاليد وقيم وأنماط وسلوك المواطنين . وما يلفت النظر في السياسة السكانية ، هو السماح بالبناء دون مرافق ، وإن وجدت المرافق فإن مشكلة سوء توزيعها تزيد الأمر تعقيداً .

إن مشكلة الإسكان مشكلة تكاد تكون عامة تواجهها معظم الدول بغض النظر عن نظامها الاقتصادي والسياسي ، ولكنها عادة ترتبط بحالة تزايد السكان ، ولكن في الكويت تظهر المشكلة في ظل موارد رأسمالية كبيرة ، وعدد قليل من السكان نسبياً ، وإن الأمر يختلف في الكويت كذلك ، لأن القطاع الحكومي يأخذ دوراً مهماً نظراً لطبيعة الاقتصاد ، حيث إن الدخل يعتمد على كل من العائدات

النفطية والدخل من الاستثمارات الخارجية ، وبذلك فإن الحكومة هي المصدر الأساسي للدخل والإنفاق . هذا وإذا أخذنا بالاعتبار ارتباط المشكلة الإسكانية - السكانية وطول الدورة التشييدية وصعوبة تصحيح التوازن ، وضرورة مشاركة كل من القطاعين الخاص والعام لوجدنا أن التخطيط ضرورة حتمية في هذه المتغيرات من جهة وفي ظل اقتصاد يتسم بعدم الاستقرار من جهة أخرى ومعرض للتقلبات ، مما يزيد من حدة المشكلة .

كل هذا يشير إلى ضرورة التخطيط والمسألة تتعلق بفلسفة التخطيط في مجال الإسكان ، وبصفة خاصة محاولة تحديد إطار علمي وواقعي يوفق بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة .

هذه أهم المشاكل التي تعترض واضعي السياسة الاقتصادية ، وهي بطبيعتها أبعد مدى من السياسات الاقتصادية الجارية ، كتوازن الميزانية ، ومحاربة التضخم واستقرار أسعار الصرف ، وغير ذلك .

ولابد من البدء في وضع حل لكل المشاكل ، وبطريقة علمية منظمة .

* * *

المرأة في مؤتمر... غير ناعم

❖ الظاهرة الأولى الفجوة في العمالة:

في البحث الخاص بالظواهر السكانية واتجاهاتها في المجتمع الكويتي هناك «الفجوة في العمالة» وهذه الفجوة تمثل الهدف الأساسي للسياسة التي تعتمدها الحكومة الكويتية وهذه السياسة سوق تعتمد على محورين . . الأول «سياسة ترتكز على سياسات تؤثر في الحجم السكاني» . أما المحور الثاني . . وهو ما نطالب بالوقوف أمامه طويلاً لأنه يتعلق بدور المرأة في حل هذه المشكلة .

إن هذا المحور يركز على الإنتاج وقوة العمل حيث يحدد ديناميكياً تأثير التغيرات في الإنتاجية . . وتأثير الاعتماد على أنماط تكنولوجية متقدمة . . و . . تأثير زيادة المشاركة في قوة العمل بصفة عامة وبصفة خاصة مشاركة المرأة الكويتية والوافدة في قوة العمل .

فإذا كانت المشكلة هي فجوة في العمالة . وإذا كان أحد الحلول المطروحة زيادة المشاركة في قوة العمل . . فإنه من المنطقي زيادة مشاركة المرأة في قوة العمل وبالتالي لا يمكن أن نقول أن عمل المرأة «نوع من الرفاهية» بقدر ما هو حاجة وطنية يمليها الواجب الوطني على كل كويتي وكويتية . وبالتالي يخرج عمل المرأة من مجرد

أمنيات نسائية ، إلى سياسات وقوانين تشجع المرأة على الدخول في سوق العمل .

ولا يتصور أحد أن الفجوة في العمالة بالشيء البسيط . . لكنها نوع من الأمراض يمكن أن نطلق عليه «أمراض النفط» والذي يمكن أن يتضاعف عاماً بعد عام .

* * *

الاختيارات المتاحة للاقتصاد الكويتي

تعرضت في المقالة السابقة للمشاكل التي يواجهها الاقتصاد الكويتي ، والنتائج التي يمكن أن تترتب على استمرار الأوضاع على ما هو عليه ، وبدا واضحاً أنه من الضروري ، اتباع سياسات متزنة وواقعية وطويلة الأجل للخروج من الحلقة المفرغة التي يواجهها المجتمع الكويتي .

في هذه المقالة سأتناول باختصار الأهداف التي ستتبناها الإدارة السياسية ، ومنها التطرق للاختيارات المتاحة أمامنا ، والاقتصاد الآن يواجه مفترق طرق ، والقرار لا يحتمل التأجيل ، فإذا تعرضت للأهداف فيكاد يكون هناك اتفاق شبه تام من خطورة الاعتماد على النفط ، وخاصة للظروف الصعبة ، التي يواجهها سوق النفط . وقد يرى البعض أن أزمة النفط التي تمثلت في الفائض وانخفاض الأسعار واحتمال انهيار منظمة الأوبك واستمرار الحرب العراقية - الإيرانية ، في طريقها إلى الزوال بعد مؤتمر لندن الأخير «لمنظمة الأوبك» ، والواقع أن نجاح هذا المؤتمر يعد وقتياً ومحدوداً ، إذ إن هذا النجاح قائم على ظروف يصعب تصور استمرارها ومنها مثلاً استمرار بريطانيا في نهاية مهادنة منظمة الأوبك ، وعدم تخفيض أسعار نفط بحر الشمال ومنها أن يستمر إنتاج السعودية عند حد لا يمكن استمراره ، متى حل موسم الصيف ، وزاد الطلب على الكهرباء . . إلخ . . فإنتاج

السعودية في الوقت الحالي يقل عن (٤) ملايين برميل يومياً ، وقد يمكن أن تقبل السعودية مثل هذا الرقم بشرط أن يكون وقتياً ، ولفترة قصيرة ، كذلك فإنه في مواجهة الضغوط المالية ، يصعب أن نتصور أن دولاً ذات طاقة استيعابية كبيرة ، كنيجيريا وإيران وفنزويلا يمكن لها أن تستمر في تحديد أسعارها بما يتفق مع قرارات الأوبك ، وأن احتمال تخفيض الأسعار من قبل هذه الدول هو احتمال وارد . فإذا أخذنا في الاعتبار بأنه ليس هناك ما يشير إلى أن الانخفاض المستمر في الطلب العالمي ، قد وصل إلى مستواه الأدنى بل إن انتعاش الاقتصاد العالمي قد لا يؤدي إلى زيادة تذكر في الطلب على النفط ، وذلك نتيجة لاعتماد تكنولوجيا صناعية موفرة في استهلاك النفط ، وأيضاً نتيجة لاستمرار الدول الصناعية في اتباع سياسات ضرائبية من شأنها ضمان استمرار معركة ترشيد الاستهلاك من النفط . أما من جانب العرض فهناك عملان على الأقل قد يمثلان ضغطاً على الأسعار ، فهناك احتمال زيادة العرض متى انتهت الحرب العراقية - الإيرانية وبدأت مرحلة إعادة البناء في كل من البلدين ، وما يعنيه ذلك من زيادة الاحتياجات المالية ، واتفاقات المقاصة للاقتراض وتسديد الديون عن طريق الصفقات النفطية ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فالعرض العالمي من النفط من خارج دول الأوبك من المتوقع أن يستمر في الازدياد ، إما في مواجهة احتياجات مالية كبيرة ، كما هي الحال بالنسبة للمكسيك ، وإما كرد فعل لمزايا ضرائبية وتسهيلات كبيرة متعلقة بالاستكشافات النفطية ، كما شاهدنا في سياسات بريطانيا حسب آخر ميزانية .

الخلاصة أننا يجب أن لا نعتبر الأزمة النفطية قد زالت ، وأن نعود إلى الأنماط المعيشية والاستهلاكية التي تعودنا عليها مع ازدهار عصر النفط . ومع أن محاولة التنبؤ في مجال النفط تكاد تشبه قراءة الفنجان ، غير أنه يكاد يكون هناك اتفاق بين خبراء النفط الذين اجتمعوا أخيراً في جامعة ساري في مؤتمر «أزمة النفط بعد عشر سنوات» لمناقشة الأوضاع النفطية في المستقبل .

لقد تقاربت وجهات النظر في أن مرحلة انخفاض الأسعار ستستمر لمدة سنتين على الأقل ، وأنه بعد ذلك لو بدأت الأسعار في الزيادة فستكون بمعدلات متواضعة للغاية .

من هذا العرض السريع للأوضاع النفطية يعد خداعاً للنفس أن نتصور أنه بالإمكان اعتماد الاقتصاد الكويتي على النفط حتى ولو رغبنا في ذلك ، إذ ستكون النتيجة انخفاضاً كبيراً في مستوى المعيشة والخدمات . . إلخ ، لا مفر إذن أن يكون هدف السياسة هو الحديث عن البديل للنفط ، وأن يكون ذلك بمحاولة بناء هيكل اقتصادي متوازن ، يعتمد على أنشطة اقتصادية متنوعة يكمل بعضها البعض . وفي ظروف الكويت السكانية والعمالية لا يكفي أن نحقق هيكلاً اقتصادياً متوازناً ، إذ لابد أن يكون هناك هيكل للعمالة متوازن ، يعتمد على هيكل سكاني يحقق التوافق الاجتماعي والاستقرار السياسي .

والسؤال هنا كيف يمكن أن نحقق هذا الهدف؟

قد يبدو للبعض أن هذا الهدف قد تحقق فعلاً ، وأن بديل النفط موجود ، إذ إن عائد الاستثمارات الخارجية كبير ، وقد غطى احتياجاتنا من الواردات ، وإن هذا العائد من المتوقع له أن يستمر بالزيادة ، إن فكرة الاعتماد على عائد الاستثمارات الخارجية التي تقوم على فكرة «الاقتصاد الريعي» لا يمكن أن تمثل هدفاً في الأجل الطويل ، فبالإضافة إلى المخاطر المعروفة التي تتعرض لها الاستثمارات فإنه يجب أن نتذكر أن قدرتنا على المساومة وتحقيق أكبر عائد مرتبط بالنفط ، كما ذكر بوضوح د .□حازم الببلاوي في مقالته للمؤتمر التخطيطي الأخير . فكلما انخفضت قوتنا النفطية انخفضت معها قدرتنا على المساومة ، وأصبح أمر الاستثمارات الخارجية رهناً بمصالح الدول المستقبلة للاستثمار في المقام الأول ، وتبين آخر الدراسات أن العائد الحقيقي المتوقع للاستثمارات الخارجية لن يزيد عن ١٪ في الأجل الطويل وهي نسبة منخفضة للغاية ، وقد تعني أنه لو واجه الاقتصاد العالمي تضخماً كما في السبعينات حتى ولو لفترة قصيرة فإن ذلك يعني أن نمول الاستهلاك ونحافظ على مستوى المعيشة على حساب تآكل رأس المال .

وقد يقال إن هذا الخيار يتفق مع هيكل عمالة لا يعتمد على استيراد العمالة الأجنبية ، وهذا أمر محتمل ولكن الثمن قد يكون باهظاً . فالاقتصاد الريعي يؤدي إلى شيوع الاتكالية وانخفاض الميل للعمل ، وانخفاض الإنتاجية في كافة أنشطة القطاع الداخلي وقد

يؤدي ذلك إلى عدم حدوث انخفاض يذكر في الطلب على العمالة الأجنبية ، حتى لو حدث انخفاض يذكر ، فإنه أمر غير مقبول أن تكون صورة المجتمع الكويتي تتسم بالكسل وعدم الميل للعمل بما يتنافى مع طبيعة الشعب الكويتي تاريخياً ، الذي كان يتسم بالصلابة والجدية والمثابرة على العمل حتى في أحلك الظروف .

والاقتصاد الريعي سيظل اقتصاداً يدار من الخارج بصورة كبيرة ومعرضاً للتقلبات وقد يتسم بالركود .

إن الاقتصاد الريعي لا يمثل اختياراً منطقياً آمناً بالنسبة لواضعي السياسة ، ولكنني أكرر أن ذلك لا يعني أن نهمل الاستثمارات الخارجية ، بل على العكس ، فيجب أن تعالج بجدية وبأسلوب علمي يأخذ في الاعتبار ارتباط الاستثمار ، سواء كان داخلياً أو خارجياً ، بخطة مدروسة وقائمة على التنويع ، سواء كانت جغرافية أو حسب نوعية الاستثمار وخصائصه .

من مبدأ التنويع يبدو الاختيار الفعلي الوحيد للاقتصاد الكويتي هو تنمية مصادر الدخل المتعددة ، فبالإضافة إلى الاستثمارات الخارجية وفي إطار خطة دقيقة يصبح الأمر مرتبطاً بمجهودات تنموية في مجال الصناعة والزراعة والأسواق المالية والخدمات وقطاع الاتصالات والمعلومات .

ففي مجال الصناعة يجب أن يعتمد التصنيع على مبدأين أولهما

أن تكون المجهودات في ظل كيان خليجي يتعدى مجرد تبادل وجهات النظر أو التنسيق أو الاتفاقات ذات الطابع العام ، بل يجب أن يكون تفصيلياً قائماً على مؤسسات حقيقية ذات صلاحيات في التنفيذ والإدارة .

التصنيع على مستوى كل دولة أمر غير وارد وغير واقعي لتشابه اقتصادات دول الخليج ولصغر حجم السوق ، وتأتي هذه المبادئ أن تكون الحماية أمراً وقتياً لا يتسم بالاستمرار ، وإلا أصبحت الصناعة عبئاً على الاقتصاد لا سنداً له .

أما الزراعة فالمسألة هنا ليست مسألة كلفة ، بل إنني لا أغالي إن قلت إنها مسألة استراتيجية فالدول التي تعتمد اعتماداً كاملاً في احتياجاتها الغذائية على الخارج تواجه مخاطر كبيرة في ظروف الأزمات ، والشرق الأوسط هو منبع الأزمات ولا يخلو تاريخه من ذلك . إن التكنولوجيا الحديثة قد وصلت إلى مراحل متقدمة للغاية في مجال الزراعة ، وإن زراعة الصحاري أو استقطاع الأراضي من البحر لأغراض زراعية أصبحت أموراً تكاد تكون عادية ، بينما كانت في الماضي تعد معجزة ومما يشجع أن هناك تجارب إيجابية في مجال الزراعة في دولة الإمارات وقطر .

أما فيما يتعلق بتشجيع القطاع المالي ، فيجب أن نبتعد عن الشعارات التي في الغالب لا تحقق نتائج إيجابية ، مثلاً أن نحول الكويت إلى بديل لبيروت أو أن تكون الكويت سنغافورة الشرق

الأوسط ، فكل هذه أمور تتناسى الاعتبارات التاريخية والجغرافية والسكانية التي أدت في مراحل معينة من التاريخ إلى ظهور نماذج مثل بيروت وسنغافورة . الحقيقة هي أن الكويت يحق لها أن تلعب دوراً في مجال أسواق المال فهي مصدر لرأس المال ، وقريبة جغرافياً من أسواق تحتاج إلى استيراد رأس المال ، سواء كانت على المستوى العربي أو الآسيوي والأفريقي إلى حد ما . كذلك فللكويت كوادر على مستوى عال من الخبرة والكفاءة في مجالات المال ، غير أن تشجيع مثل هذا السوق كما هو معروف يقوم أساساً على الثقة التي تتطلب وجود أنظمة وقوانين تنظم المعاملات المالية محلياً ودولياً ، ولا شك أن دور الكويت المالي مرتبط بسياسة واضحة للاستثمار طويلة الأجل ، وإلا اقتصر الأمر على الإقراض والاقتراض في الأجل القصير مع ضرورة استكمال أدوات السياسة الاقتصادية .

وأخيراً فقد أشار د . حازم الببلاوي إلى خيار جديد يمكن «**أن يمثل للكويت فرصة نادرة للمستقبل وهو يرتبط بكل من التصنيع والخدمات المالية من ناحية وبالثورة التكنولوجية المعاصرة من ناحية أخرى هذا ما يتعلق بثورة الاتصالات والمعلومات فهذا أشبه بقطاع جديد يمكن للكويت أن تقوم فيه بدور رائد ومهم**» .

إن هذا الاختيار واقعي ووارد غير أنه لا يجب النظر إليه كبديل للتصنيع أو لنمو الخدمات المالية ، فنجاحه مرتبط أساساً بوجود بنية صناعية قادرة ، ويزدهر هذا الاختيار مع تواجد دور مالي عالمي مركزه الكويت .

صورة الاقتصاد كما ذكرت لا تغفل قطاع النفط لأهميته الكبيرة فهو سيستمر ولفترة طويلة المصدر الرئيسي للتراكم الرأسمالي ، وهنا يجب ملاحظة أن سياسة الكويت النفطية نابعة في المقام الأول من مصلحة الكويت ومرتبطة بالخطة الاقتصادية وبالتنسيق مع دول الخليج .

أما عن قطاع التجارة فسيظل قطاعاً قوياً وسيلعب دوراً سيزداد أهمية في صورة الاقتصاد الكويتي المتوازن .

كيف يمكن تحقيق هذه الصورة المرغوب فيها للاقتصاد الكويتي ، وبصفة خاصة فيما يتعلق باحتياجات الاقتصاد من العمالة ، إذا حاولنا أن نحقق هذه الصورة بالأسلوب الذي اعتدنا عليه ، وهو سد الاحتياجات عن طريق استيراد العمالة دون تخطيط لأصبح اقتصادنا المتوازن مهدداً اجتماعياً وسياسياً وفيه تذوب الشخصية الكويتية .

إن النجاح الحقيقي هو أن يكون الاقتصاد قائماً على سياسة متوازية عمالياً وسكانياً .

وفي تقديرات قمت بها أخيراً تبين أن الكويت ستواجه عجزاً كبيراً في العمالة ، يمثل حوالي ٧٥٪ من الحجم الأمثل للعمالة في سنة ١٩٨٥ . لسد هذه الاحتياجات يجب اتباع سياسة مدروسة تبدأ باتخاذ خطوات إيجابية لتحسين نسبة المساهمة في العمل بالنسبة للكويتيين عموماً ، وتحسين الكفاءة الإنتاجية ، وإدخال التكنولوجيا الحديثة ، ثم تحديد نسبة منخفضة للأجانب غير العرب .

كذلك اتباع سياسات لزيادة النسل والزواج بأن تعتمد الدولة رفع معدلات المواليد بالدعاية والتوعية أو المساهمة الإيجابية وتخصيص قروض مغرية للزواج وتخفيض قروض المساكن مقابل إنجاب الأطفال إلى جانب حوافز أخرى غير ديمغرافية ، بأن تتبنى الدولة سياسة مدروسة كالتجنيس والإقامة الدائمة للجيش وقوات الأمن وأبناء البادية والعرب المقيمين .

وبعد أن استعرضت في المقالة السابقة مشاكل الاقتصاد الكويتي ، وتعرضت في هذه المقالة للاختيارات المتاحة التي تمثل إطاراً للحلول يبقى على صانعي القرار أن يتخذوا ما هو مناسب في هذه المرحلة بالذات والاقتصاد الكويتي على مفترق طرق ، والمطلوب هو برنامج عمل يحدد الأساليب ومراحل التنفيذ ويعتمد على المشاركة والتنسيق على المستويين الخليجي والعربي .

* * *

كثير من الحزم قليل من المجاملة

إن حالة النشاط الاقتصادي في الكويت تتسم بالركود الذي لا يقتصر على قطاع واحد ، وإنما يعم القطاعات الاقتصادية كافة ، بما فيها قطاع النفط الذي يواجه الآن أزمة مفاجئة بعد ما كان بدأ الحركة نتيجة لارتفاع نسبي في الطلب على النفط الكويتي المتوسط والثقيل .

فالركود واضح ، سواء كان في الأسواق المالية أو العقارية أو الأسواق التجارية ، التي تمثل في مجموعها العمود الفقري للحياة الاقتصادية في الكويت بعد النفط ، والأهم من ذلك هو شيوع جو من التشاؤم وعدم الثقة ، وهذا ما يؤثر تأثيراً مباشراً على تطور الأوضاع الاقتصادية ، والأسباب الكامنة وراء هذا الركود أسباب متعددة ، ولكنها في المقام الأول تعود إلى أسباب داخلية ذات شقين : الأول ، ويرجع إلى مشكلة سوق المناخ ، والثاني ، ويتعلق بسياسة الحكومة الاقتصادية والمالية بصفة عامة ، وفي معالجتها لكارثة المناخ بصفة خاصة ، وهذان الشقان مرتبط أحدهما بالآخر .

فكارثة المناخ لم تنته بعد مرور أكثر من سنتين ، رغم كل التصريحات والبيانات التي أعلنت عن انتهائها والقيام بحلها ، فإذا نظرنا إلى الوضع الحالي فإننا نجد أن جوهر المشكلة مازال قائماً ، إذ إن التشابك بين المجموعة المهمة من المتعاملين مازال قائماً بالرغم من تعدد الاقتراحات والتوصيات والقوانين ، ولا يبدو في الأفق أمل لحل

التشابك بين هؤلاء ، وليس بقاء التشابك واستمراره بينهم سوى أن المشكلة تزداد تعقيداً وأن أبعادها الحقيقية لم تتحدد بعد ، بل من الصعب تقدير النتائج المترتبة على الفشل في الوصول إلى أسلوب لحل التشابك ، ويكفي أن نتصور أبعاد إفلاس قلة من هؤلاء وانعكاسها على الأسواق : المالي والتجاري والعقاري ، فالإفلاس يعني أن عديداً من المؤسسات التجارية والمصرفية ستجد نفسها مضطرة لعرض الموجودات التي في حوزتها في الأسواق لتسديد الديون ، وفي سوق يتسم بالركود فإن المالك الوحيد للمال في مثل هذه الظروف هو الدولة التي ستدخل السوق لشراء الأسهم والعقارات . وهذا يؤدي إلى تغيير صورة الاقتصاد بالكامل وظهور تناقضات عديدة ، فالدولة في الوقت الحاضر تملك نسبة كبيرة من الأصول سواء كانت في صورة أراض أو عقارات أو أسهم أو شركات أو مؤسسة أو شريكة مالية في الجهاز المصرفي . وفي نفس الوقت هي المنتج الوحيد للمورد الرئيسي للدخل «النفط» . والإنفاق الحكومي هو المصدر الرئيسي للحركة الاقتصادية . كما أن الجهاز الحكومي مسؤول عن نسبة كبيرة من الإنفاق الاستهلاكي ، بما في ذلك الخدمات والتوظيف العام والإسراف المتمثل في مشروعات ذات عائد سالب ، كل هذا يتم تمويله إما من عائد النفط أو على حساب صندوق الأجيال القادمة كما حدث في تمويل السوق كحل جزئي لمشكلة المناخ .

والمثير للتساؤل أننا مازلنا نعتقد أن الاقتصاد الكويتي قائم على

فلسفة الاقتصاد الحر ، بينما الدولة هي المالك الأكبر لوسائل الإنتاج ، والمنتج الأول ، والمصدر الأول والمستهلك الأول ، والمستخدم الأول ، والتاجر الأول والمصرفي الأول ، والمنفذ الأول ، والمخطط الأول أي إن المجتمع مجتمع موجه فيه سمات الاقتصاد الاشتراكي المركزي حيث تتركز مهمة غالبية القرارات في يد الحكومة ، وإذا كان عبء سوق المناخ المالي ستتحمله الدولة ، فمعنى ذلك أن الدولة ستملك كل المقدرات .

ولكننا في الجهة الأخرى من الصورة نرى الحياة الديمقراطية متمثلة في مجلس الأمة ، وهامش من الحرية الصحفية وحرية الرأي والحركة للأفراد والأموال ، وهي ملامح فلسفة الاقتصاد الحر ، أي إن هناك تناقضاً في الصورة . فالهيكل الاقتصادي محكوم من الدولة ، بينما البنية السياسية تحاول أن تتبع فلسفة الاقتصاد الحر ، والتناقض هنا واضح إذ كيف يمارس الفرد حريته ومقدراته مملوكة بالكامل للسلطة التنفيذية؟

يبدو أن مشكلة المناخ قد عمقت التناقض .

ومع تعقد المشكلة وبقائها على ما هي عليه فإننا نجد أن السياسة الاقتصادية للدولة لم تحقق أي تغير جوهري يذكر ، وتميزت سياسة الدولة بعدة خصائص :

أولها : إنها ركزت على أوضاع بعض الأفراد أو المجموعات من

بين المتورطين في مشكلة المناخ ، وكأن مصير دولة الكويت مرتبط بمصير هذه القلة . وأدى التركيز على الأفراد إلى إهمال الأبعاد الخاصة للمؤسسات ، بل والاقتصاد القومي على المستوى الكلي .

ثانيها : إن السياسة الاقتصادية استمرت في معالجة المشاكل وتوجيه الاقتصاد على الأسلوب التقليدي ، فمازالت تفتقر لعديد من أدوات السياسة الاقتصادية بشقيها النقدي والمالي .

ثالثها : اتسمت السياسة الاقتصادية بالنظرة الجزئية ، ومن ثم جاءت حلولها غير مكتملة ، بل أدت إلى خلق جو من الغموض ، وخلقت جواً للإشاعات وعدم الثقة مما أدى لكثير من الأضرار ، والأمثلة هنا كثيرة وخاصة فيما يتعلق بالجهاز المصرفي ، كاعتماد مستويين لسعر الصرف بين الدينار والدولار ، وفرض سقف على سعر الفائدة ، مما نتج عنه ممارسات غير قانونية ، وفرض الدولة لشروط غير عادلة على الجهاز المصرفي ، مثل الإقراض لبعض الأشخاص دون فائدة . . ومن سيتحمل ذلك غير المساهمين؟

رابعها : الإهمال شبه الكامل لقطاع العقارات الذي يشكل أزمة مناخ أخرى ، نظراً لوجود شيكات مؤجلة ونزاع مستمر وتشابك في الملكية ، مما أدى إلى كساد وانخفاض كبيرين في سوق العقار ، وبما أن سوق العقار يخضع وفقاً للنظرية الاقتصادية لدورات ذات طبيعة طويلة المدى ، فإن أخطار الكساد في هذا القطاع لا تقتصر على المدى القصير ، كما أنها لا تقتصر على هذا القطاع وحده بل تتعداه إلى

القطاعات الاقتصادية الأخرى ، نظراً للارتباطات الخلفية والأمامية لهذا القطاع مع باقي القطاعات الاقتصادية ، ولا يخفى بأن الحكومة لم تتخذ أي إجراء يذكر لتنشيط هذا القطاع أو لمواجهة انعكاس أزمة المناخ المباشرة وغير المباشرة على القطاعات الأخرى .

وبصفة عامة فإن سياسة الحكومة تفتقر إلى الواقعية ومتطلبات الاقتصاد القومي ، كما أنها بعيدة عن سياسة الحزم وتتسم بالمجاملة وعدم القدرة على مواجهة النتائج مما يزيد التأثير النفسي للمشكلة على المواطن العادي ، وما تفرزه من آثار اجتماعية غير مرغوب فيها ، وليست المواجهة والشجاعة الأدبية سوى إنقاذ لمقدرات الوطن . .

فمتى تتسلح الدولة بالشجاعة والحزم وتنقذ ما تبقى من مكاسب حققها الشعب الكويتي؟؟

مازلنا ، رغم كل الدمار . . وكارثة المناخ تعصف بالاقتصاد وتهدد قطاعاته . .

إلى متى يبقى الاقتصاد يتخبط بالقرارات العشوائية وقد أعطى اللّه الشعب الكويتي الشيء الكثير علماً ومالاً وخلقاً . . وإلى متى تبقى العقول مؤممة . . والأموال تهدرها المضاربة . . والأخلاق . . تهددها رياح سوق المناخ .

* * *

ملاحظات على الميزانية العامة للدولة

اطلعت على مشروع قانون يربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية ١٩٨٣ - ١٩٨٤ ، وذلك عندما تفضل مشكوراً الأخ جاسم الخرافي بالسماح لي بالاطلاع على تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في مجلس الأمة عنه . ورغم أنه لم يتسن لي الدراسة التفصيلية للميزانية ، إذ إن الأرقام لا تتكلم وحدها ، فهنالك لا شك تقارير ودراسات وراء هذه الأرقام لم يتح لي الاطلاع عليها ، إلا أن لي بعض الملاحظات على ما بين يدي من أرقام :

أولاً : شعرت بخيبة أمل كبيرة فيما يتعلق بمعالجة الإيرادات النفطية وعائد الاستثمارات الخارجية ، فبالرغم من تكرر الكتابة من أساتذة ومتخصصين وأهل الرأي عن الخطأ الفادح في معالجة هذين البندين من الإيرادات بهذه الطريقة التقليدية ، فإن الميزانية الجديدة المقترحة مازالت تعالج هذين البندين بالطريقة نفسها . فالعائد من الاستثمارات الخارجية ، وهو عائد من مورد عائد للتجديد ، لا يدخل في الميزانية بالرغم من أنه يصدق تعريفه بأنه دخل ، بينما عائدات النفط وهي عائدات نابعة من مورد قابل للنفاد وبالأحرى فهي استهلاك للثروة وليست دخلاً بالمعنى المعروف ، فإنها تدخل ميزانية الدولة كإيرادات تستخدم في الإنفاق الجاري ، وكأننا في هذه الحالة نأكل رأس المال .

إن الوضع السليم هو أن الإنفاق يجب أن يرتبط بالدخل بتعريفه الصحيح ، وعلى هذا الأساس يجب أن تدخل عائدات الاستثمارات الخارجية كمصدر للإيرادات يستخدم في الإنفاق ، وأن تستخدم العائدات النفطية في مقابلة الطوارئ ، وليس العكس كما هو حاصل الآن ، فإن عائدات الاستثمارات الخارجية ، لا تمس إلا في الضرورة القصوى ، وهذا غير سليم . إذ إن الإنسان العادي لا يبدأ بتبديد وتمويل الإنفاق من رأس المال إلا في حالة الضرورة القصوى ، فكيف للدولة أن تنتهج هذا النهج . . وما أستغرب له أن مجلس الأمة لم يعط هذه النقطة أهمية تذكر في أي من جلساته رغم أهميتها .

ثانياً : لاحظت كذلك عدم الفصل بين الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري وجمعهما في ميزانية واحدة ، رغم أن كلاً منهما يختلف عن الآخر من حيث الهدف ، والمدة الزمنية ومعيار التقييم . ولو أن هذا الفصل قد تم لكان من المنطقي أن تدخل إيرادات النفط في جانب إيرادات الميزانية الاستثمارية أي «ميزانية التنمية» ، إذ وفي هذه الحالة تعد إيرادات النفط استهلاكاً لنوع من رأس المال يجب أن تقابله في جانب الإنفاق الاستثماري زيادة من نوع آخر في رأس المال . أي إن الانخفاض في الاحتياطي النفطي كنتيجة لإنتاج النفط يعني تخفيض رأس المال النفطي ، وبالتالي يجب أن تقابله زيادة في الاستثمار في القطاعات غير النفطية للتعويض عن إهدار الثروة .

ثالثاً : كذلك لم يتم الفصل بين ميزانية الوزارات وبين ميزانية المؤسسات التي من المفروض أن تكون ذات شخصية مستقلة ، غير خاضعة للروتين الحكومي أو المعايير المالية . وقد لا يبدو هذا أمراً ضرورياً في الوقت الحالي ، إذ إن مؤسسة النفط مثلاً لا يتوقع لها أن تعاني عجزاً ، ولكنها على العكس مصدر للدخل . ولكن الموضوع هنا هو مسألة مبدأ يتركز في عدم الخلط بين ميزانية الوزارات الحكومية وبين المؤسسات الأخرى . فميزانية الوزارات تخضع لمعايير عادة ما تختلف في مضمونها وطريقة عملها عن المؤسسات التي لها طابع تجاري والتي يجب أن تخضع لاعتبارات السوق ، شأنها شأن أي شركة أو مؤسسة . فالملكية العامة ليست مبرراً للخسارة . كذلك فهناك مؤسسات أخرى غير مؤسسة النفط ، وإذا شرعت الحكومة في أن تلعب الدور الرائد في التنمية ، فإن هناك مؤسسات أخرى ذات طابع صناعي أو زراعي ملكيتها العامة ستكون حتمية في البداية كحتمية ملكيتها الخاصة في النهاية ، فلذا يجب أن نبدأ من الآن في إرساء مبدأ فصل الميزانية حتى لا تتحمل الدولة عبء خسارة بعض المؤسسات .

رابعاً : لفت نظري في تقرير اللجنة الاقتصادية والمالية في مجلس الأمة معالجته لبندين من الإنفاق هما : باب المرتبات وباب المشروعات الإنشائية والاستملاكات العامة ، فبينما يقترح التقرير

تخفيض بند المرتبات بمبلغ ١٠٠ ,٩ ملايين دينار كويتي من إجمالي يبلغ ٩٠٠ ,٧١٩ مليون دينار كويتي أي بنسبة ضئيلة للغاية ، في الوقت الذي من المعروف فيه أن هناك بطالة مقنعة تحتاج إلى معالجة ، نجد أن تقرير المجلس يقترح تخفيض نسبة ١٠٪ من إجمالي المشاريع الإنشائية وتخفيض ٤ ملايين دينار من بند صيانة الإنشاءات والمرافق ليكون إجمالي التخفيض في هذا الباب ٦٠٠ ,٧٧ مليون دينار . والإنفاق في المشاريع الإنشائية وصيانة رأس المال يمثل البند الاستثماري الوحيد الظاهر في الميزانية . كذلك لم يوضح تقرير اللجنة وجهة نظره في الموافقة دون تعديل على بند الاستملاكات العامة والدولة مقبلة على مواجهة ما بعد أزمة المناخ .

إن المسألة ليست في تخفيض الإنفاق الحكومي ، وإنما في ترشيد الإنفاق الحكومي ، أي زيادة الإنفاق في تلك المجالات التي تستحق الزيادة وتخفيضها من تلك البنود ذات الآثار العكسية على الاقتصاد القومي .

كذلك لفت نظري في تقرير اللجنة ، وخاصة بالنسبة لاقتراحاتها وتوصياتها للميزانية المقبلة ، أن طريقة معالجتها لموضوع الإيرادات جاءت معالجة تقليدية كويتية دون التطرق لأي اقتراحات لإصلاح النظام الضرائبي وإدخال ضرائب جديدة ليس فقط كمصدر للإيرادات وإنما كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية في الأجل القصير .

خامساً : وأخيراً فإن زيادة بند ميزانية الديوان الأميري من (٦٣١, ١٧٠, ٣) ملايين دينار كويتي سنة ١٩٨١ - ١٩٨٢ إلى ٠٠١, ٤١٥, ٥ ملايين دينار سنة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ إلى (٥٠٠, ٠١٨, ٦) ملايين دينار كويتي في الميزانية الجديدة ، أي إن هناك زيادة مقدارها ١٩, ٩٪ ، وقد خصص من هذه الزيادة (٠٠٠, ٤٥٠) دينار كويتي لشراء سيارات مصفحة للحماية الأمنية ، وأظن أن الحماية الأمنية هي من اختصاصات وزارة الداخلية ويجب أن تدخل ميزانيتها .

إن هدفي من هذه الملاحظات هو النقد البناء ، الذي يضع مصلحة الكويت في المقام الأول ، ولا أقلل من المجهودات التي قامت بها وزارة المالية ولجنة الشؤون المالية والاقتصادية في مجلس الأمة ، بل على العكس أقدر كل التقدير الأداء الممتاز والحرص الكبير اللذين تجليا في عمل الوزارة وفي مناقشات لجنة الشؤون المالية والاقتصادية .

ومن منطلق المصلحة العامة ألقي الضوء على هذه الملاحظات في وقت نحن أشد ما نحتاج فيه إلى ترشيد الإنفاق ، أي أن يتساوى الإنفاق مع المردود المعنوي والمادي أو مقارنة التكلفة بالخدمة أو السلعة أو الكفاءة أو الأداء ، وذلك للحصول على أفضل عائد ممكن من الإنفاق فإن ترشيد الإنفاق مسؤولية الفرد والدولة على السواء في موجهة عجز الميزانية من ناحية ، وفي مواجهة سلبيات عصر النفط من ناحية أخرى .

الإنفاق الدفاعي سياسة واقتصاد معاً

إن قرار الإنفاق الدفاعي ، وخاصة فيما يتعلق بحجم هذا الإنفاق ونسبته لحجم الإنفاق الحكومي الكلي ، هو قرار سياسي في المقام الأول . ومرجع ذلك يعود إلى طبيعة هذا الإنفاق والهدف منه ، فالدفاع يعد سلعة عامة في رأي الاقتصاديين ، تختلف اختلافاً جذرياً عما يسمى بالسلع الخاصة ، والفرق بينهما ، أي بين السلعة العامة والخاصة هو أن السلعة العامة لا تقبل التقسيم (Non-divisible) ، أما السلعة الخاصة فهي مقصورة في استهلاكها على هؤلاء الذين يحصلون عليها من السوق في مقابل استعدادهم لدفع الثمن ، ومن ثم فهي قابلة للتقسيم . فحصول أحد الأفراد مثلاً على سلعة ما في مقابل دفع ثمنها في السوق ، يعني أن منفعة هذه السلعة تقتصر عليه وحده ، كما تعني حرمان الآخرين من هذه السلعة بذاتها . لذا ففيما يتعلق بالسلع الخاصة يمكن القول إن منفعة استهلاكها داخلية في الأساس (Internalized) تقتصر على هؤلاء الذين توجد في حوزتهم هذه السلعة ، أي ليس لها منفعة خارجية ، إلا أن السلعة العامة كالدفاع مثلاً فاستهلاكها لا يقتصر على فئة دون غيرها بغض النظر عما إذا كان الفرد قد سدد ما عليه من ضرائب أم لم يسددها ، فجميع الأفراد يتمتعون بمنفعة الدفاع دون منافسة . وعلى هذا

الأساس فيمكن القول إن منفعة الاستهلاك للسلع العامة تعد خارجية في الأساس (Externalitias) ، هذه المنافع الخارجية تكاد تكون مفروضة على جميع المستهلكين دون استثناء ، بغض النظر عما إذا كان في رغبتهم التمتع بمنافعها أم لا ، حتى أن هؤلاء الذين يؤمنون بصدق ويدعون بحماسة إلى إلغاء الإنفاق الدفاعي وتعميم نزع السلاح يتمتعون رغماً عنهم بالمنافع الخارجية للإنفاق الدفاعي .

والدفاع بصفته سلعة عامة يتحدد قراره من قبل هؤلاء الذين يتحملون مسؤولية المنفعة العامة والصالح العام ، أي من قبل صانعي القرار السياسي ، وهذا الأمر والنظرة العامة للدفاع لا يختلف فيهما كتاب النظرية الاقتصادية بغض النظر عن مذاهبهم . فجميع تيارات الفكر الليبرالي تؤمن بأن الدفاع وإنتاجه من المسؤوليات الأساسية للدولة ، أي إن خاصية عدم التقسيم هي خاصية أصلية في سلعة الدفاع ، وليست خاصية مكتسبة ، ولا تعارض مع تحمل الدولة لمسؤولية الدفاع ، مع إيمانهم بضرورة ترك باقي الأنشطة الاقتصادية لاعتبارات السوق وفقاً لقوانين طبيعية ، كذلك فإن التطبيق الماركسي يعطي أهمية قصوى للدفاع ، وتعد مسؤوليته من أهم مسؤوليات الدولة دون استثناء ، وإن كانت النظرية الماركسية في إطارها المثالي لا تجد مبرراً لإنتاج هذه السلعة بعد انتهاء الرأسمالية ، وسريان حكم دكتاتورية البروليتاريا ، حيث ينعدم المبرر لوجود الحكم ومسؤولياته ، وحيث تتوافر السلع كل وفقاً لحاجته ، دون استغلال أو فوارق بين الطبقات .

إن الطبيعة السياسية إذن لقرار الإنفاق الدفاعي تعود جزئياً إلى طبيعة هذه السلعة من حيث كونها سلعة عامة ، وليست سلعة خاصة ، كما أنها تعود في جزئها الآخر إلى الهدف من وراء هذا الإنفاق الدفاعي ، وهو حماية الأمن القومي ، وحماية الأمن القومي ليست سلعة خاضعة لاعتبارات العرض والطلب ، بل لا يمكن تحديد سعر لها ، وأكبر دليل على ذلك هو استعداد الأفراد للتضحية بحياتهم في حالة تهديد الأمن القومي .

إلا أن كون قرار الإنفاق الدفاعي أمراً سياسياً ، لا يعني إهمال النتائج الاقتصادية المترتبة على هذا الإنفاق ، فالموارد المالية المخصصة للإنفاق الدفاعي تمثل استخداماً لموارد حقيقية كالمواد الخام والآلات والمنتجات والخدمات والقوى العاملة ، كل هذه الموارد لها استخدامات أخرى بديلة ، يترتب على تخصيصها للدفاع حرماناً أو سحباً من الاستخدامات البديلة ، كذلك فإن المدخلات المستخدمة في الدفاع تسحب من عملية اقتصادية للإنتاج في القطاع المدني للاستخدام الدفاعي ، ومن ثم فإن الإنفاق الدفاعي يمثل كلفة ، وهي كلفة الفرصة المضاعة ، غير أن أهم الاعتبارات المتعلقة بالنتائج الاقتصادية للإنفاق الدفاعي تعود إلى الفكرة التي تنظر إلى هذا الإنفاق على أنه إحلال واستبدال للاستثمار ، ومن ثم يكون له تأثير عكسي على النمو الاقتصادي ، أي إن الإنفاق الدفاعي لا يعد بديلاً للاستهلاك ، بل بديلاً للاستثمار ، ويلخص «سميث» وهو أحد الكتّاب المتخصصين

في اقتصاديات الدفاع هذه الفكرة في دراسة له ذات طابع تطبيقي في عام ١٩٧٩ ، فهو يرى «**بصفة عامة أن الإنفاق الدفاعي يشبه الاستثمار من حيث كونه معنياً بالمستقبل ، وهذا يعني أن الحدود بين الاستهلاك وعدم الاستهلاك هي حدود مستقرة ، وأن مجال الحرية والاختيار ينحصر فيما إذا كانت بعض البنود الاستهلاكية كالصحة ، والتعليم ، والنقل . . .□إلخ**» . يجب أن تتاح عن طريق الخاص أو العام ، أما عن كيفية توزيع غير الاستهلاك (Non - consumption) فهو يقتصر على التقسيم بين الدفاع والاستثمار ، وفقاً لفكرة سميث هذه فإن أي دراسة تطبيقية يجب أن تبرهن على أن «**أي تغير في الإنفاق الدفاعي يقابله تغير مماثل في الحجم ومعاكس في الاتجاه في التغير في الاستثمار ، وأن مجموع التغيرات في الإنفاق الدفاعي والاستثمار تمثل كما ثابتاً**» ، ولقد أثبت تقريباً صحة هذه الفكرة باستخدام بيانات مستقاة من تجربة المملكة المتحدة عن الفترة ١٩٥٢ - ١٩٧٠ ، وتوصل كذلك للنتيجة نفسها ، وهي أن الإنفاق الدفاعي والاستثمار يعدان بدائل عندما اختبر قياسياً هذه الفكرة على عينة مكونة من أربع عشرة دولة من دول حلف شمال الأطلسي في الفترة ما بين عامي ١٩٦٠ - ١٩٧٠ .

وبالرغم من وجود انتقادات كثيرة في دراسات تطبيقية متعددة لدراسة «سميث» إلا أنه يكاد يكون هناك اتفاق على أن الإنفاق الدفاعي والاستثمار هما بدائل ، وعلاقتهما عكسية في الدول المتقدمة

على الأقل ، وعلى هذا الأساس فإن تبرير تحمل العبء الاقتصادي للإنفاق الدفاعي ، والاستعداد لتحمل تضحياته يجد مبرراته في تفسيرات غير اقتصادية في الدول المتقدمة . على سبيل المثال : إن الإنفاق الدفاعي «**هو ضرورة لحماية الرأسمالية وبقائها كنظام دولي قابل للبقاء**» وفقاً لرأي «**سميث**» في الدراسة السابقة نفسها ، فإذا انتقلنا إلى علاقة الإنفاق الدفاعي وتأثيره على التنمية الاقتصادية في الدول النامية ، فنجد أن النتائج المتوفرة تختلف عن النتائج المتعلقة بالدول المتقدمة ، وأهم هذه الدراسات هي تلك الدراسة التي قام بها (Benoit) في عام ١٩٧٣ في كتابه عن الدفاع والتنمية الاقتصادية في الدول النامية ، وقد توصل إلى النتيجة التي أدهشته ولم تكن متوقعة ، وهي عدم وجود أي دلائل على أن «**الدفاع له تأثير عكسي على النمو في الدول النامية ، بل إن هناك احتمالاً بأن المحصلة النهائية للبرامج الدفاعية قد تشجع النمو في هذه الدول**» . وقد توصل في الفترة ما بين ١٩٥٠ - ١٩٦٥ إلى أن العبء الدفاعي ارتبط بالنمو ارتباطاً إيجابياً وليس عكسياً في أربع وأربعين دولة من الدول النامية ، بمعنى أنه كلما زاد الإنفاق على الدفاع كنسبة من الاقتصاد الكلي ، زادت سرعة النمو ، وإن معامل الارتباط بين نسبة الإنفاق الدفاعي والنمو ، كان موجباً وقوياً ، ومثبتاً إحصائياً ، ولقد أدهشت هذه النتيجة (Be-noit) واعتبرها غير ممكنة بديهياً ، بل ومتناقضة مع ما هو معروف وفقاً للنظرية الاقتصادية والنتائج الأخرى المتاحة من دراسات تطبيقية متعددة ، ومع اعتقاده بعدم الإمكانية والتناقض ، فلقد حاول تبرير

العلاقة الطردية الموجبة بين الإنفاق الدفاعي والتنمية في الدول النامية ، وفي رأيه فإن تفسير هذه العلاقة يعود إلى واقع هذه الدول ، إذ إن نسبة ضئيلة للغاية من الاستثمارات في هذه الدول تكون في مشروعات منتجة ، وأن القسط الأكبر من الاستثمارات في هذه الدول تكون في مشروعات ذات كلفة عالية ، أو لا تتمتع بإدارة جيدة ، وعلى هذا الأساس فإن تحويل الاستثمارات إلى مخصصات للإنفاق الدفاعي لا يكون له تأثير يذكر على حجم الإنتاج ، أو نموه . وقد يصادف أن يكون للإنفاق الدفاعي آثار إضافية وغير مقصودة تدعم القطاعات الإنتاجية المدنية ، ومن ثم فإن المحصلة النهائية للإنفاق الدفاعي في الدول النامية ذات تأثير محايد على الأقل على النمو الاقتصادي ، وقد تكون ذات تأثير إيجابي إذا صادف وكان لهذا الإنفاق تأثيرات إضافية إيجابية على قطاعات إنتاجية مدنية . الواقع أن هذا التفسير يتسم بالخصوصة ، أي إنه صحيح إذا افترضنا صحة الغرض المبني عليه هذا التحليل ، وهو عدم إنتاجية الاستثمارات في القطاع المدني في الدول النامية ، وهو فرض مغالى فيه ، إذ من الصعب تصور عدم قدرة هذه الدولة على الاستفادة من تجاربها في الماضي وتجارب الدول الأخرى ، إن تقييم تأثير الإنفاق الدفاعي على التنمية يجب أن يكون نابعاً من منطلق يعترف بأن لهذا الإنفاق فوائده ومضاره ، وأن النتيجة إيجابية كانت أم سلبية تختلف بين حالة وأخرى ، ففي رأي (Benoit) فإن الإنفاق الدفاعي له تأثير عكسي يمكن تلخيصه في ثلاث مجموعات :

المجموعة الأولى : وهي ما يسميها بالتأثير الاستثماري ، ويتمثل في شراء القطاع الدفاعي لسلع محلية ، أو استخدام الموارد النادرة من العملة الصعبة في الاستيراد ، مما يؤدي إلى تخفيض معدل النمو في الإنتاج المدني ، إلا أن (Benoit) قد وجد أن حجم هذا التأثير العكسي كان ضئيلاً للغاية ، حيث تؤدي الزيادة في الإنفاق الدفاعي في معدل (١٪) إلى تخفيض معدل النمو إلى ($\frac{١}{٣}$٪) ، أي إن المرونة العكسية ضعيفة .

أما المجموعة الثانية : فهي تتمثل فيما يسميه في تأثير الإنتاجية ، وتقوم الفكرة هنا على أن القطاع الحكومي لا يحقق قدراً ملموساً من الناحية الإنتاجية ، ومن ثم فإن زيادة الإنفاق الدفاعي تؤدي إلى تحويل الموارد من القطاعات المنتجة إلى القطاع غير المنتج ، وتقييم هذا التأثير يتسم بالعشوائية إلى حد ما ، إذا يتوقف على الوضع السائد في القطاع المدني ، وما يمكن افتراضه فيما يتعلق بنمو هذا القطاع إذا لم تسحب الموارد منه وتخصص لاعتبارات الدفاع ، ولقد قدر (Benoit) بأن تحويل (١٪) للقطاع الدفاعي ، وافتراض معدل نمو حوالي (٥٪) في القطاع المدني ، يؤدي إلى تخفيض معدل النمو في القطاع المدني بحوالي ($\frac{٥}{١٠٠}$٪) ، أي إن المرونة هنا ضعيفة .

والمجموعة الثالثة : تتمثل فيما سماه (Benoit) بتأثير التحويل الداخلي ، وهو الذي ينتج من تحويل الموارد للإنفاق الدفاعي ، مما يؤدي إلى تخفيض حجم القطاع المدني ، فإذا كان حجم التغير في

القطاع المدني أقل من حجم التغير في الناتج القومي فإن زيادة تخصيص (١٪) من الدخل القومي للإنفاق الدفاعي ، تؤدي إلى تخفيض يزيد عن (١٪) في القطاع المدني . أما التأثير الكلي ، أي مجموع التأثير الاستثماري والإنتاجي والدخلي فيكون عكسياً وقد قدره (Benoit) بحوالي (٢٥ ,٠٪) بالإضافة إلى ذلك فهناك تأثيرات عكسية أخرى ، وخاصة في الطاقة العامة إذ إن حجم القوات المسلحة يمثل في العادة حوالي $\frac{١}{٨}$ حجم السكان ذوي التعليم الابتدائي ، وحوالي $\frac{٣}{٤}$ حجم السكان ذوي التعليم الثانوي ، وحوالي $\frac{١}{٣}$ السكان ذوي التعليم العالي .

غير أن للإنفاق الدفاعي مزايا تتمثل في أربع مجموعات :

المجموعة الأولى : وهي ما تسمى بالتأثير التدريبي ، وتتمثل في برامج التدريب التي توضع للطاقة العاملة في المجال الدفاعي بصفة مستمرة ، وبأعداد كبيرة ، مما ينتج عنه تعرض قطاع كبير من السكان للنظم الحديثة وخاصة في الظروف الحالية ، حيث وصلت فيها المعدات الحربية إلى درجات عالية من التعقيد تتطلب تدريباً على مستوى عال في مجالات لا تقتصر على النواحي الحربية ، أو الأمور الفنية المتعلقة بالسلاح المتداول .

المجموعة الثانية : وهي ما يسمى بالتأثيرات على البنية الفوقية ، والتي تنتج عن متطلبات المشروعات الدفاعية من تطوير للهياكل الأساسية ، كبناء الطرق والمطارات والموانئ وشبكات الاتصال

والمستشفيات ، التي يستخدمها عادة القطاع المدني ، من هذه التأثيرات أيضاً إعداد الخرائط والمسح الجغرافي والجيولوجي ، مما يعود بفوائد كبيرة على القطاع المدني ، وخاصة حصر الثروات المعدنية .

المجموعة الثالثة : وهي ما تسمى بالتأثيرات الاستهلاكية ، وتتمثل في طلب القوات المسلحة على الغذاء والملبس والآلات ، مما يمثل زيادة في الطلب الكلي الفعال .

المجموعة الرابعة : وهي ما تسمى بالتأثيرات الأمنية ، والفكرة هنا هي أن الإنفاق الدفاعي يوفر مناخاً أمنياً مطمئناً يؤدي إلى زيادة الاستثمار ، كما يجعل التخطيط طويل الأجل وقراراته ذات طابع استمراري . .

أما التأثير الصافي ، أي محصلة التأثيرات الإيجابية ، والتأثيرات السلبية ، فهو أمر يصعب قياسه ، وإن كان لا يجب إهماله ، وبالرغم من أن قرار الإنفاق الدفاعي ، هو قرار سياسي في المقام الأول ، فإنه نظراً لاحتمال التأثيرات السالبة على الاقتصادي القومي ، فلا يجب إهمال الجانب الاقتصادي ، ويتوقف ذلك على طريقة وكيفية إدارة هذا الإنفاق الدفاعي ، ونظراً لازدياد حجم هذا الإنفاق واستمراره في التزايد ، فلقد أصبح الأمر يتطلب أن يخضع هذا الإنفاق لمبدأ التخطيط الدفاعي ، وقد أصبح هذا المبدأ متفقاً عليه ، حيث يشمل جميع البرامج والأنشطة المتعلقة بهذا القطاع المهم من نشاط الدولة ، فميزانيات الدفاع التفصيلية أصبحت تخضع لأسس ومبادئ يجب

اتباعها وتمكن من المتابعة والمساءلة ، كما أن برامج التسليح (Weapons Procurement) تخضع لأساليب تنظيمية دقيقة تقوم على أسس علمية ، بل إن في عديد من الدول يوجد جهاز تنظيمي خاص يكون مسؤولاً عن إدارته شخص ذو كفاءة وعلى مستوى عال من المسؤولية ، وهناك أمثلة متعددة لمثل هذه الأنظمة ، مثل النظام البريطاني الحديث الذي بدأ منذ عام ١٩٧١ ، والنظام الفرنسي الذي بدأ في عام ١٩٧٢ ، وتم وضع ملامحه النهائية في عام ١٩٧٧ ، كما أن موضوع الإنتاج الحربي لم يعد مجرد الإنتاج بغرض الاكتفاء الذاتي ، بل نظراً لتأثير نمو هذا القطاع على القطاعات الاقتصادية الأخرى ، فلقد أصبحت تنمية قطاع الإنتاج الحربي من أهم موضوعات اقتصاديات الدفاع .

فإن كان الإنفاق الدفاعي قراراً سياسياً ، فإن إدارته لابد أن تخضع للاعتبارات الاقتصادية ، وتكون على أساس علمي منظم وفي إطار خطة دفاعية مرتبطة بخطة التنمية .

* * *

الفهرس

الموضوع	الصفحة
- كلمة أولى	٧
- كارثة سوق المناخ . . . مرآة لأزمة الاقتصاد الكويتي	٩
- الاقتصاد الكويتي . . إلى متى دون استراتيجية واضحة؟ !	٢٠
- نحو سياسة اقتصادية واضحة في الكويت	٢٨
- تجربة سنغافورة والاقتصاد الكويتي	٤١
- صندوق صغار المستثمرين ومفترق الطرق	٤٩
- الحل . . مجلس أعلى للاستثمار	٥٦
- المشكلة السكانية للعمالة والإنتاج	٦٢
- اقتصادنا مختل هيكلياً ومحدود الاستيعاب	٦٧
- مطلوب استراتيجية استثمارية شاملة ترتبط بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية للكويت	٧٥
- فلسفة الإسكان الجديدة . . . ما هي؟	٨٣
- إطار اقتصادي اجتماعي لتحديد الحجم والتشكيل الأمثل للعمالة والسكان . .	٩٢
- مشاكل الاقتصاد الكويتي	١٠٣
- المرأة في مؤتمر . . غير ناعم	١١٩

- الاختيارات المتاحة للاقتصاد الكويتي	١٢١
- كثير من الحزم قليل من المجاملة	١٣٠
- ملاحظات على الميزانية العامة للدولة	١٣٥
- الإنفاق الدفاعي سياسة واقتصاد معاً	١٤٠